

المنتقد



الانتماء والإنماء

٢٠٩

عدد ممتاز

العدد ٢٠٩ المجلد الثامن عشر (٢)

أذار/مارس ٢٠٠٢

سنة ثمانية وثلاثية يصدرها مرة كل شهرين

ملتقى الفكر العربي

في هذا العدد

الحسن بن طلال

إنه المستقبل... المستقبل!

ملفان خاصان

- ملتقى الجنوب للسياسات العليا

- الأمن الإنساني

الرئيس والراعي: سمو الأمير الحسن بن طلال

إهداءات ٢٠٠٣

منتدى الفكر العربي
الأردن

فيواب الرئيس

الدكتور عبد العزيز حجازي
الأستاذ الهادي البكوش
الأستاذ محسن العيني
الأستاذ الأخضر الابراهيمي
الدكتور حسن الابراهيم

مصر
تونس
اليمن
الجزائر
الكويت

الأعضاء

السعودية	المهندس عمر هاشم خليفتي	فلسطين	الدكتور أحمد صدقي الدجاني
الأردن	الشراف فواز شرف	مصر	الدكتور حازم الببلاوي
الأردن	الأستاذة ليلى شرف	عمان	الدكتور حمد بن عبدالله الريامي
الكويت	الدكتور محمد الرميحي	سورية	الدكتور شفيق الأخرس
ليبيا	الدكتور محمد الفتيش	قطر	الدكتور عبد العزيز عبدالله تركي السبيعي
السودان	الدكتور منصور خالد	الأمين العام	الأستاذ عبد الملك يوسف الصمر
مصر	الدكتورة منى مكرم عبيد	لبنان	الدكتور عدنان السيد حسين
العراق	الدكتور مهدي الحافظ	المغرب	الدكتور علي أولملي
الأردن	الدكتور هشام الخطيب	ليبيا	الدكتور علي عتيقة
		البحرين	الدكتور علي فخر

أعضاء لجنة الإدارة (٢٠٠٣-٢٠٠٥)

عضو	٤- الدكتور مهدي الحافظ	رئيس اللجنة	١- الدكتور هشام الخطيب
عضو	٥- الدكتور عدنان السيد حسين	عضوة	٢- الأستاذة ليلى شرف
الأمين العام	٦- الأستاذ عبد الملك يوسف الصمر	عضو	٣- الدكتور علي عتيقة

الهيئة الاستشارية للمجلة (أعضاء)

أ. د. ناصر الدين الأسد	أ. سمير حياشنة	د. ابراهيم بدران
د. هشام الخطيب	الشراف فواز شرف	أ. ابراهيم عز الدين
د. يسوسلف نصير	أ. فوزي غرابية	أ. اسامة الخالدي
	د. نبيل الشريف	أ. سحبان خليفات

* الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي.



منتدى الفكر العربي

الأمين العام
عبد الملك يوسف الحمر

Secretary-General
Abdul Malik Yousuf
Al-Hamar

الرئيس والراعي
سمو الأمير الحسن بن طلال

President & Patron
HRH Prince
El Hassan bin Talal

منظمة عربية فكرية غير حكومية تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمة العربي الحادي عشر بمبادرة من المفكرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربي وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العملية والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حر للحوار المفتوح إلى بلورة فكر عربي معاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عملاً مقراً لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربي إلى:

- ١- الإسهام في تكوين الفكر العربي المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربي الأساسية، والمهام القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.
- ٢- دراسة العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربي، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتشجيع التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.
- ٣- الإسهام في تكوين نظرة عربية علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.
- ٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربي، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

- ١- عقد الحوارات العربية العربية؛ وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربي. ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.
- ٢- عقد الحوارات العربية الدولية؛ ويتكون فيها الطرف العربي من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمعات العالمية.
- ٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية؛ وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حالياً ومستقبلاً.
- ٤- المطبوعات؛ إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توفق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربية، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار مجلة تصدر مرة كل شهرين بعنوان المنتدى باللغة العربية، ومجلة فصلية إلكترونية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر. بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات تهم المثقف والمواطن العربي.

ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وحقهبة المتواضعة.

عضوية المنتدى:

- ١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربية المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشئ من أجلها.
- ٢- عضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربية المتفتحة التي تؤمن بإدارتها بالعمل وبالفكر العربي المشترك.
- ٣- عضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّ، في مختلف الميادين، على المستويين العربي والدولي.



العدد
٢٠٩



المحتويات

■ خاطرة: أي عولمة؟

عبد الملك يوسف الأحمر

■ افتتاحية: إنه المستقبل... المستقبل!

الحسن بن طلال

■ ملف خاص (١)

منتدى الأمن الإنساني الإقليمي الثاني

٨ - كلمة سمو الأمير الحسن

١٢ - كلمة أ. عمرو موسى

■ ملف خاص (٢)

ملتقى مركز الجنوب

١٦ - المبادئ الأخلاقية، والسياسة من أجل البشر، والكرامة الإنسانية

الحسن بن طلال

٢١ - إعلان وادي الأردن

٢٥ - منظمات ومؤسسات

مقالات

٣١ ■ من أوراق ندوة «الثقافة العربية الإسلامية: أمن وموية»

٣٦ - الأسس الموجهة للثقافة العربية الإسلامية

د. فهمي جردمان

٢٥ - الاستقلال الثقافي والعدوان العولمي

د. حازم طالب مشناق

٤٢ - مقال مترجم: العرب والغرب

سير جيمس كريغ

٤٧ ■ مراجعة نقدية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢/٩

المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يصدرها مرة كل شهرين
منتدى الفكر العربي

١٨ (٢) ٢٠٠٣

أذار/مارس ٢٠٠٣

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. همام غصيب

مستشار الترجمة

أ. نعيم عباس مخلفر

مدير التحرير

أ. سمير أبو عجوة

تصميم الغلاف

ياسمين الحمر

إخراج

أمني السوقي

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٥/٢٠٠٣/١٣)



■ جولة العدد

- ٥٤ - لقاءان فكريّان مع سمو الأمير الحسن
٥٤ - حلقة استشارية إقليمية حول «القيم الروحية والأخلاقية كأساس
لتنشئة الطفل ورعايته» برعاية سمو الأمير الحسن
٥٥ - تهنئة من القلب إلى سمو الأمير الحسن بن لعل رئيس
المنتدى ورعايه بمناسبة ذكرى ميلاده السعيد
٥٥ - د. اسماعيل سراج الدين
٥٦ - د. حسن نافعة
٥٦ - د. محمد سعيد النابلسي
٥٦ - مؤسّسة الثقافات الدولية: برلمان الثقافات
٥٧ - اجتماع لجنة الإدارة رقم (٢٠٠٢/١) عمان: الأرياء ٢٠٠٢/٢/٩
٥٨ - سلسلة اللقاءات الشهرية
٥٨ - مركز جنين للدراسات الاستراتيجية: نهاية الحقبة الأمريكية
٥٩ - أ. محمود الشريف في ذمة الله
٥٩ - مؤسّسة الفكر العربي
٦٠ - دراسات في الترجمة
٦٠ - البحوث الاجتماعية: مشكلة منهج أم تطبيق؟
٦١ - د. سامي الخزندار
٦٢ - من أحدث ثمار المطابع: فلسطين ومصر في أشاء العهد العثماني
(١٥١٦-١٩١٦) تأليف: د. هشام الخليل
٦٤ - التقرير الاقتصادي الخليجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣
٦٤ - كتاب هذا العدد والعدد السابق
٦٥ ■ مشروع جيني المقر الحائز لمنتدى الفكر العربي
٦٦ ■ مقال إعلاني: أمانة عمان الكبرى
مكتبات الأطفال ومراكز تكنولوجيا المعلومات

كلمة أولى

أ.د. همام غصيب
رئيس التحرير

يُصدرُ هذا العدد الممتاز، وهو الثاني من
مجلة المنتدى بجلتها الجديدة، في خضمّ أحداث
جسام عصفت وتصفّ بـ «النظام العربي»
وبالإنسان العربي.

ولعلّ أسوأ ما في الأمر ذلك العجز الذي
اعتري الفكر العربي وألجمه أو كاد. فهو
ساكتٌ إلا من بعض الأقلام والأصوات
المتشردمة غير المؤثرة. وهو ساكنٌ يلهثُ
وراء الأحداث المتسارعة دون أن يستطيع
مجاراتها.

فما العمل؟ لا فضل لنا إن استسلمنا لليأس
والقنوط. ولا خير فينا إن نهضنا أيام اليسر
واستخذينا أيام العسر. فالتحدّي الحق أن
نستنهض الهمم وقت الضيق.

أقول: ماذا نحن فاعلون في هذا الظلام
الدّامس؟ كيف نضيء الشمعة الأولى؟!

أي عولة؟



عبد الملك يوسف الأحمر
الأمين العام

لا تخلو أي ندوة أو لقاء فكري من ذكر العولة التي قد تتخذ أسماء أخرى، مثل الكوكبية أو الكونية. والأهم أنه كان هنالك التباس ولم يزل بين هذه الظاهرة تعبيراً ومفهوماً وأغراضاً وبين العالمية. وهذه الأخيرة، مثل العولة، تخطت حدودها الجغرافية/السياسية عبر قترات متفاوتة من التاريخ. فمثلاً كان آخاتون، فرعون مصر القديمة، يُناجي ربه في صلواته باعتباره "إله جميع الأصقاع".... وفي معية زوجته نفرتيتي، كان خلال الفترة ١٢٧٠-١٢٤٣ ق م يسعى إلى "السلام وأخوة البشرية". وذاكرة التاريخ لا تنسى تكرار ظاهرة العالمية بين ثنايا الإمبراطورية الرومانية أو الصينيه أو المايا والأزتک في أمريكا الجنوبية أو الإمبراطورية الفارسية أو الحضارة الإسلامية.

والعولة برزت معالمها خلال النصف الثاني من القرن العشرين بأشكال نوجها في ثلاثة،

أ- العولة التي ارتبطت بالحدائق وما بعد الحدائق، مرتكزة على المجتمع الصناعي وما يستخدمه من تكنولوجيات، أهمها تكنولوجيات المعلومات التي استبنت بدورها الإعلام السياسي لكي تتحكم في الرأي العام الدولي. على سمات العولة أيضاً النفقات الباهظة التي تخصص لتكنولوجيا التسليح كما كانت خلال الحرب الباردة؛ فامتكتت سياسياتها على اختلافات التنمية حيث كانت ولم تزل ترجح كفة الجوانب الاقتصادية المادية على حساب التنمية الاجتماعية ومتطلباتها الإنسانية. وصاحب هذه الظاهرة غياب الجدلية الثلاثية التقليدية المكونة من "الطريفة" و"نقيضها"، منتهية كالمعتاد "بتولية" أو "توقيعية مؤقتة".

ب- عولة القطبية، انتهى القرن العشرون بتراجع القطبية الثنائية وسيطرة القطبية الأحادية برؤوسها المتعددة، ومن بينها ديمقراطية المجتمعات الدولية تأسيساً على نمذجة النمط الأوروبي في صراع الحضارات أو تصادمها، معلنة نهاية التاريخ فيما عدا نظام الرأسمالية الغربية. كذلك شبكة الفضائيات الموحدة، والتكنولوجيا العسكرية، وحكم رجال الأعمال، أي حكم الأقلية. وبذلك تحققت نظرية المركزية (الواحدة) والأطراف من مجموعة الدول الفقيرة وغيرها من الانظمة التابعة. والسؤال يطرح نفسه، في هذا كله تراجع حضاري غير حميد؟

ج- العولة الجديدة، تمتد العولة الجديدة الى أكثر من مجال حيوي، وتعمل لمصلحة فئة قليلة حصرياً مثلاً من خلال الهيمنة على مثلث المنظمات الدولية، وهي منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي مدخل هذا البنك يسترجع ابتهاك شعاره: "نحن عالم خال من الفقر....". لكن هل تحقق هذا المستهدف؟ أم أننا نرى غالبية المجتمعات الدولية تزداد فقراً، كما نرى دولاً أعضاء أخرى في الصندوق الدولي تعاني من المديونيات أكثر فأكثر، حتى تجاوزت نسبة خدمتها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؟

وفي ردّ على تساؤلات حول مراجعة السياسات الاقتصادية السائد أصدر رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض (سابقاً)، الدكتور جوزيف ستيفلنز، كتابه: "العولة وعثراتها"، مطالباً حسب خبرته بتصحيح الإجراءات غير السليمة التي تعيق مسيرة التنمية المتوازنة على الأقل. ومن الواضح أنه بعد إلغاء نظام بريتنوودز - بمحدداته وضوابطه، والاستبدال به مجموعة من القوانين والأنظمة المتحررة في الشؤون المالية والنقدية الاستثمارية - ازدادت الأحوال الاقتصادية تأزماً، يصحبها في الوقت ذاته تراجع ملحوظ على المستوى الدولي في مفاهيم التعددية والخريات وعدالة التوزيع لكي تستمر الحروب الاقتصادية دون هوادة.

ألا تتساءل، أي عولة نريد؟ وأين موقف الفكر العربي تجاه هذا العالم المضطرب الذي سلّخ عنه ثوب الطمأنينة والسلام، وارتدى ألبسة الحروب والتحارب؟ ومع ذلك، فإن قوافل السلام ستستمر في السعي الى ثقافة الخير، ومن أجل الخيرية ذاتها.

إنَّه المستقبل ...

المستقبل *

الحسن بن طلال

واندلعت الحرب! لم تجد نفعاً نداءات الملايين من شعوب الأرض. لم تؤثر الأصوات الصارخة في البرية. لم تجد أذاناً صاغية نداءات علماء الأمة والرسالة التي دوى بها صوت بابا الفاتيكان: لا تشنوا الحرب! لا تشنوها خصوصاً باسم الذات الإلهية!

من ثلاثين سنة على صدور القرار (٢٤٢) الذي طالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة، ونحن لا نعبر عن نفاذ الصبر نفسه إزاء الرغبات الإسرائيلية المستمرة للاستمرار للاحتلال للقرار. "والمؤسف في الأمر أن هنالك إجماعاً في الرأي بأن فريق مفتشي الأمم المتحدة أحسن الأداء حقاً تحت إشراف هانز بليكس ومحمد البرادعي.

إن الولايات المتحدة انحلت باللائمة على بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن لتهديدهم باستعمال حق النقض (الفيتو) في المسألة العراقية، متناسية أنها منذ عام ١٩٧٢ هي نفسها لجأت إلى هذا الحقي ١٥ مرة لمنع اتخاذ قرارات ضد إسرائيل، و١٩ مرة لمنع اتخاذ قرارات ضد نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا!

ونترحم على الفرص الضائعة. فمثلاً، كنت أتمنى على النظام العراقي أن يتبنى قضية نزع أسلحة الدمار الشامل كورقة ضاغطة على جميع الدول التي تمتلك مثل هذه الأسلحة، بما فيها إسرائيل والهند

ذلك أن كل حرب خسران مبين لكل أطرافها. لكن هذه الحرب فاقت غيرهما ليس فقط في تكنولوجيا الدمار، وإنما أيضاً في الجشع. فالحللون يقولون: إن الولايات المتحدة تستهدف من هذه الحرب - فيما تستهدف - إقصاء أوروبا وإقصاء اليورو عن نبط العراق. أتذكرون قرار العراق في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أي عشية الانتخابات الرئاسية الأمريكية، التحول في معاملاته التجارية النفطية من الدولار إلى اليورو؟

لقد كان بالإمكان تجنب الحرب. فحتى الهزيع الأخير، كانت هنالك خيارات أمام مجلس الأمن، وخيارات أمام الحلفاء، وخيارات أمام القيادة العراقية. وعدم العمل بموجب هذه الخيارات شكل إنكاراً للحكمة التي حباها بها الباربي تعالى. هذا ما سطره، مثلاً، روبن كوك في مقالته "لماذا كان علي أن أستقيل من الوزارة [البريطانية]"؟ في صحيفة الغارديان بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٨ "لقد سمعت أن العراق كان لديه ليس أشهر وإنما اثنتا عشرة سنة لنزع أسلحته، وأن صبرنا قد نفذ. لكن مضى أكثر

* عن صحيفة الأهرام القاهرية: ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، ص ٩ [بصرف قليل].

والباكستان وكوريا الشمالية.

ما جذوى الديمقراطية التي تأتي على ظهر دبابَة
أو رأس صاروخ أو - على حد تعبير أحد الساسة
العراقيين المخضرمين - تهبط مظلة من عل؟ ليست
"الديمقراطية العسكرية" تناقضا في التعبير؟ ألا يجب
أن نبني أمنا الإنساني - "الأمن الناعم"، بكل ما يعنيه
ذلك من حقوق الإنسان واحتياجاته الروحانية
والوجدانية قبل المادية - وأن نهندس مجتمعاتنا بقيمها
العربية الإسلامية من القاع إلى القمة، بحلم ومحبة،
وبحكمة وحصافة؟

بعد حرب حزيران ١٩٦٧، أرسلنا رجال دين
مسلمين ومسيحيين ليطوفوا العالم في محاولة لتوضيح
القضية العربية بأبعادها الإنسانية والأثرية
والحضارية. حيدا لو فائربنا على هذا النهج في السعي
لإفهام العالم: من هو المذهب، ومن هو المضطهد؟
أكان الفلسطيني آنذاك وفي كل أوان أم العراقي
اليوم! المسألة ليست فشل الدبلوماسية العربية، وإنما
غياب رؤيا أو استراتيجية عربية موحدة منذ عام
١٩٦٧؛ بل منذ ١٩٥٦، أو حتى ١٩٤٨. والحق أننا
لا نخطب العالم بلغته وبأسلوبية التي يفهمها. ولم
نتقن قط فن استعمال سلاح "ناعم" لكن مؤثر، ألا
وهو سلاح المرافعة الدبلوماسية عن قضايانا.

حتى مدتنا المقدسة لم تستقطب الدعم والتأييد لنا:
"القدس في الضمير"، والنجف، وكربلاء،
وسامراء،

لقد حاولوا أن يُصادروا ماضينا. ولم يسمحوا لنا
بأن نعيش حاضريا. أفلا نستطيع أن نرنو إلى
مستقبلنا؟ أفلا نستحق أن نمارس حق تقرير المصير
بعد قرن وأكثر من الكفاح والعنت والعناء؟

إنه المستقبل، وإنها معركة المستقبل: مستقبل
الإنسان العراقي، ومستقبل الإنسان الفلسطيني،
ومستقبل الإنسان في كل جزء من هذا الإقليم المذب.
وإن عملية إعادة البناء لا تستهدف البنى التحتية
والماديات وحدها، وإنما - قيل كل شيء - العقول
والقلوب؛ أي الذهنيات أو الأنفس بالتعبير القرآني
البلخ.

وكنتم أتمنى أن يكون للعرب رؤيا واضحة جامعة
أو مشتركة لإعادة العراق إلى حظيرة جيرانها وإلى
حظيرة الأمم. لكنهم أخفقوا. حتى لجنة وزراء
الخارجية، التي شكلها مؤتمر القمة العربية الأخير
لمعالجة المسألة العراقية، ولدت ميتة!

والآن، بعد أن وقعت القاس في الرأس، أتساءلُ
- كما يتساءل الكثيرون - بحيرة وألم وغضب: كيف
نتتهي الحرب؟ وكيف نكسب السلم؟

في هذه اللحظات الحاسمة يجدر بنا أن نذكر الذين
الحضاري الذي ندين به جميعا - غربا قبل شرقا -
لبلاد ما بين النهرين، "بلاد البدايات". فما جذوى
كل طروحات مجلس الأمن حول الرافدين إن
خلت من المحتوى الثقافي الحضاري والتراثي
الإنساني؟

يجدر بنا أن نناهض بالقول والفعل "استعراضية"
الإعلام والحرب النفسية عبر وسائل الإعلام
المختلفة، وكأننا في معنمان كأس العالم لكرة القدم أو
حُمى الأوسكار!

لقد أصبح الساسة في العالم [إلا من رحم ربك] -
ولا أقول في العالم العربي تحديدا - ينظرون إلى
السياسة وكأنها مجرد مهنة أو وظيفة. وهم يسعون
إلى البقاء في الكرسي حتى النهاية، ولو كانت هذه
نهاية الملايين من الأبرياء. وتنسى أن ألف السياسة
وياها هما الإنسان وأمن الإنسان.

نحن إزاء معادلة طرفاها الخوف والأمل.
والخوف يتنامى هنا ليس من العمليات العسكرية
وحدها - على ما فيها من "صدمة وترويع" - وإنما
أيضا من الجهول ومن نظرية تساقط "أحجار
الدومينو" في "ملاطنا المتازم" بأسره؛ ذلك الإقليم
الموسع الذي يبدأ من المغرب العربي المطل على
شاطئ الأطلسي غربا إلى آسيا الوسطى شرقا،
شاملا السودان والكونغو والقرن الإفريقي وشبه
الجزيرة العربية وشبه القارة الهندية.

ألم يحن الأوان كي تنتفضَ ضدّ تسييس العسكر؟ ضدّ الفساد بكلّ أشكاله؟ ضدّ العنف ولغة الحديد والنار؟ ضدّ الحرمان والفقر بشقّي أنواعه ومظاهره؟ ضدّ الأميّة والجهالة والبطالة وسائر الآفات التي تقزّم الروح والوجدان؟

حين كانت الثروة النفطية في ذروتها - في تلك الفترة الذهبية التي امتدّت من الخمسينيات إلى الثمانينيات من القرن الفائت - كانت فرصة لا تُعوّض لقاسيس صندوق عالمي للصدقات، أو صندوق عالمي للزكاة، يعني بالإنفاق الإسلامي العبري للتخفيف من غلواء البؤس الإنساني أني كان. لكن - مع شديد الأسف - لم يكن هناك اهتمام كافٍ بالبعد الإنساني للأمن، وإنما أنفقت مئات المليارات من الدولارات على شراء السلاح وتكديسه.

فما العمل؟

في هذا التّليلّ البهيم نحتاج إلى خطاب عربيّ إسلامي وسطي يهدينا إلى برّ الأمان، ويحيي هويتنا وكيونتنا، ويحفظ لنا حقّ الحرية وحقّ الكرامة قبل "الغذاء مقابل النفط". ومع الخطاب وبرامج العمل المدروسة، لا بدّ من استصراخ الغيرية العربية الإسلامية وإحياء فكرة الصندوق العالمي للزكاة. فهل نطمح في "خطة مارشال" تكون هذه المرة عربية إسلامية في المقام الأول؟

إنّ مرحلة إعادة البناء في عراق ما بعد الحرب تتطلب جلاً عربياً؛ إذ إن الحلّ الأمريكي أو جيّئ الأُممي من شأنه أن يترك مرارة استعظام وتناقض في مُقبل الأيام. أعود هنا إلى فكر أخي، الملك الراحل الحسين بن طلال، طيب الله ثراه. وأودّ أن أنتهز فرصة الظهور من عليّ هذا المنبر كي أدعو إلى مؤتمر دولي شامل يقصدي بعمق وإحاطة لمشكلات العراق وفلسطين والمنطقة برمتها، مع التركيز على الإنسان والأمن الإنساني.

هذا ما أكّدته قبيل حرب الخليج الثانية - التي اندلعت في ١٧/١/١٩٩١ - ويَعينها: في ملاحظاتي التي افتتحت بها مائدة مستديرة استضافتها بعثان في ٥

كانون الثّاني/يناير ١٩٩١ حول المساعدات الإنسانية؛ وفي كلمتي بمؤتمر دولي عُقد بمدينة براغ في ١٦ آذار/مارس ١٩٩١ حول الأمن والتعاون في الشرق الأوسط. وما أشبه الليلة بالبارحة (مع الفارق)！ لنذكر أن ١٦ مليون عراقي - أي ٦٠٪ من العراقيين - يعتمدون على ما تجود به حكومتهم ضمن برنامج "الغذاء مقابل النفط". ومن المؤكد أن كارثة إنسانية مُرعبة تحيق الآن بالشعب العراقي. وحسبنا أن ننظر هنا في التقرير الأخير الذي أصدرته منظمة (أو كسفام) عشية اندلاع الحرب.

وحتى لا تقع في فخّ الإنشاء الذي لا طائل تحته، دعوني أسوق عدداً من الأسس التي لا بدّ أن يلتزم بها الدور العربي المنشود في إعادة بناء العراق:

- ١- الالتزام السياسيّ الكامل بمستقبل العراق.
- ٢- حماية المدنيين العراقيين، خصوصاً الأطفال والنساء والشيوخ.
- ٣- استنهاض الغيرية العربية الإسلامية - قبل المؤسسات الأممية الدولية - في عملية إعادة البناء.
- ٤- احترام "سيادة" المواطن؛ بمعنى أن يُعطى نفوذاً وقولا وحصة في تخطيط المستقبل.
- ٥- الانضواء تحت خيمة القانون الإنسانيّ الدوليّ في كل الأوقات.
- ٦- الالتزام - جنبا إلى جنب - بحقوق الإنسان ومسؤولياته.

إنها أزمّة عصية تتطلب الحكمة والشجاعة، ودستوراً عالمياً للسبوك يستند إلى أخلاقيات التضامن الإنساني، كما فصلت في أكثر من مناسبة.

ورحم الله شاعر الأمة، ابن الكوفة، أبا الطيّب المتنبّي، وهو القائل:

الرأي قبل شجاعة الشّجّاعين

هو أوّل وهي السّلّ الثّاني

فإذا ممّا اجتمعاً لنفسٍ حرة

بلغت من العلياء كلّ مكان

ننشر هذا الملف بإذن خاص من د. عاطف عضيبيات، مدير المركز الإقليمي للأمن الإنساني/ المعهد الدبلوماسي الأردني، مع خالص شكرنا. ويتضمن الكلمتين القيمتين اللتين ألقيتا في افتتاح «منتدى الأمن الإنساني الإقليمي الثاني» الذي نظمه المركز مساء ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، في مقر جامعة الدول العربية/ القاهرة.

-١-

كلمة سمو الأمير الحسن بن طلال في الأمن الإنساني^(*)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ الْأَمِينِ
وعلى آله وصحبه أجمعين

معالي أمين عام جامعة الدول العربية؛
الأخوات والأخوة الأعضاء؛
أيها الحفل الكريم؛

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ؛

قبل أن أتشرّف بإلقاء كلمة سمو الأمير الحسن بن طلال حفظه الله ورعاه، يطيب لي أن أنقل إليكم تحية الصادقة ومحبة الخالصة. وكم كان يؤده أن يكون معنا هذا المساء في «بيت العرب» لولا التزامات ملحة. فهو ما فتى يحمل - كعادته ذوماً - هموم المشروع النهضوي الحضاري للأمة الذي أطلقه على الملأ منذ سنين، يبدأ بيد مع أخيه الأستاذ عمرو موسى وسائر سادة الأمة؛ ذلك المشروع الذي يهدف إلى إعادة النظر بتجدد مستمر في طيف حياتنا من أقصاه إلى أقصاه، بما في ذلك موضوع متقدنا الموقف بإذن الله.

ووسعدني أن أرحي - باسم سموه - تهنئة خاصة إلى منظمي هذا المنتدى على ما أنجز وأنتج؛ راجياً أن تسمحوا لي الآن بالانتقال إلى كلمته حفظه الله ورعاه.

الزُميلات والزُملاء الأفاضل:

نركز هنا على الأمن الإنساني، أو الأمن «الناعم»، المتمثل في صون كرامة الإنسان وفي تلبية احتياجاته: الروحانية والوجدانية أولاً، ثم المادية.

وهي احتياجات تُعبّر عن نفسها وتُعبّر عنها ضمن إطار التنمية بمفهومها الشامل، الذي تتداخل فيه الأبعاد الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

* ألقى الكلمة مندوباً عن سموه دولة السيد عبد السلام المجالي، رئيس الوزراء الأردني الأسبق.

أما البقية فكانت أهلية. معنى ذلك أن معظم النزاعات كانت وراءها عوامل داخلية، ناجمة عن اختلال العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل من الأشكال. ولا ننسى في هذا الصدد الانفجار السكاني، واستمرار ظاهرة الهجرة إلى المدن واتساعها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن غالبية الضحايا في تلك النزاعات كانوا من المدنيين، خصوصاً من الأطفال والنساء والشيوخ. والحق أنه وفقاً للتقديرات المعتمدة، تسعون بالمئة (٩٠٪) من أولئك الضحايا في نهاية القرن الفائت كانوا من المدنيين؛ في حين أن تلك النسبة في بداية ذلك القرن لم تزد على عشرة بالمئة (١٠٪) ولعل الأطفال أكثر الفئات السكانية هشاشة في هذا السياق. فارقاً الأمم المتحدة تشير إلى أنه في العقد الأخير من القرن العشرين قُتل مليوناً وثلثاً تقريباً في النزاعات المسلحة. كما تسببت تلك النزاعات في إعاقة أكثر من أربعة ملايين طفل، وتبقيت مليونين آخرين؛ علاوة على الآثار النفسية والاجتماعية المدمرة.

أما بالنسبة للجرح الفلسطينيين النازف أبداً، فما يزيد على ألفي (٢٠٠٠) فلسطيني قُتلوا منذ بداية انتفاضة الأقصى، معظمهم تحت سن الخامسة عشر؛ إضافة إلى آلاف الجرحى والمفقدين. وأما بالنسبة لأطفال العراق ونسائه وشيوخه، فالأرقام أعجز عن أن تصف هول الفاجعة.

هائم إحصائية أخرى، وهي متعلقة بالانفجار السكاني: إن عدد سكان العمورة تجاوز الآن ستة (٦) مليارات نسمة. وهو يزداد حالياً بمعدل مئة وسبعين (١٧٠) شخصاً في الدقيقة؛ أي ما يناهز عدد سكان كندا كل ثلاثة (٣) أشهر، أو سكان فرنسا كل ستة (٦) أشهر، أو سكان الصين كل عشر (١٠) سنوات.

المفارقة الصارخة هنا أن ثمانين بالمئة (٨٠٪) من الزيادة في السكان تحدث في البلدان النامية التي يقل ناتجها القومي الإجمالي عن ألف ومئتي (١٢٠٠) دولار للفرد في السنة. تلك البلدان يصل مستوى الأمية فيها - أمية الحرف - دحك من الأمية الحاسوبية - إلى ثمانمئة وخمسين (٨٥٠) مليون شخص، غالبيتهم في المناطق الريفية وسبعون بالمئة (٧٠٪) منهم من النسوة.

فالتسمية البشرية مثلاً تتجاوز الاقتصاد لتعتمد المفهوم الإنساني من حقوق وواجبات وحرّيات. والتنمية السياسية تسعى إلى تطوير السياسات التي تخدم الإنسان والإنسانية، وتُعزّز الديمقراطية والشورى والعدالة الاجتماعية.

والشمية لا تكون تنمية إن لم تكن مستدامة. وثقافة الاستدامة تعني تلك المصفوفة من القيم والمبادئ وأساليب المعيشة التي تعد الإنسان محور التنمية الشاملة وهدفها؛ والتي تعنى بمستقبل بيئته وتناغمها معها؛ وبالتفاعل الاجتماعي الذي يقود السير وراء ثقافة المشاركة ومن ثم ثقافة السلام.

ثقافة السلام هذه أوسع وأعمق من مجرد غياب الحرب. فقد طوّرت البشر أسلحة للحرب والفكر والقتل يمكن أن تمنع مظاهر الحياة على كوكبنا مرّات ومرّات، ونجحوا في صوغ قانون للحرب؛ إلا أنهم لم يقلعوا بعد في تطوير أسلحة ناعمة للسلام بين الأمم ولا للسلام الاجتماعي داخلها، وأخفقوا في صوغ قانون للسلام.

يبقى الجهاد الأكبر هو ذلك الموجة ضد الفشادة التي ترين على البصيرة والباصرة، وضد الشرور التي تؤسوس في العقول والصدور. أقول: إن أعظم الجهاد هو جهاد النفس والسمو بها فوق الشرور والأنام. ثم هو بناء الشخصية المتوازنة التي تضع نصب عينها مخافة الله. فالجهاد كفاح من أجل الخير والصواب، ولا صلة له بالإرهاب البتة؛ هو الإقرار بأن الضرائر ههنا يكون إنما يمثل تهديداً للرهاء في كل مكان.

أخواتي وأخوتي الأكارم:

تشير التقارير إلى أن مئة وستين (١٦٠) نزاعاً مسلحاً اندلعت في خمسة (٥) عقود من «السلام» الإسمي، بعد الحرب العالمية الثانية. مسرح هذه النزاعات جميعها كان العالم النامي؛ بل إن منطقتنا وحدها كانت حصتها منها منذ عام ١٩٤٥ خمسة وعشرين بالمئة (٢٥٪). وقد أدت كل هذه النزاعات المسلحة إلى قتل عشرين (٢٠) مليون إنسان، وإصابة عشرين (٢٠) مليوناً آخر. واحد وستون (٦١) نزاعاً منها شهدتها العالم في العقد الأخير وحده من القرن العشرين. ومن تلك ثلاثة (٣) فقط كانت بين دول؛

واحدة ذات عشرة آلاف ثقافة.

لقد وقفنا الله - عز وجل - قبل بضعة أسابيع فقط، بالتأثر مع أصدقاء أفاضل في تركيا ندعم منهم، بتأسيس «برلمان الثقافات» بأقسامه الأربعة: جمعياته العامة، ولجانه التوجيهية والتنفيذية والتمويلية؛ إضافة إلى لجنة الضموية. ويعمل البرلمان الآن من مركز مؤقت في جامعة بلنكت بأنقرة قبل أن ينتقل إلى مقره الدائم الذي قدمته الحكومة التركية في استنبول، حيث الشرق غرب والغرب شرقاً ومن المؤمل أن ينال برلماننا هذا دعماً متزايداً يمكننا من فتح فرع رئيسي له في كل من برلين وكينوتو.

وليس سرا أن مجلس الأمن في هيئة الأمم قد تمادى هيكلتيته في مقبل السنين بحيث يتضوي تحته ثلاثة مجالس: واحد للأمن السياسي، وآخر للأمن الاقتصادي، وثالث للأمن الاجتماعي. ويصح لنا أن نتساءل عن الأمن الثقافي ومكانته في اهتمامات هيئة الأمم. فمسي أن يملأ برلمان الثقافات فراغاً في هذا السياق.

إن الأمن الإنساني لا يمكن أن يتحقق ويترسخ بوجود التسامح والهدوء. وهذا يستلزم وضع نموذج جديد للعلاقات بين الثقافات؛ نموذج يستند إلى الحوار وليس الصراع، وإلى الانفتاح وليس الانغلاق.

أول الأسس التي لا بد أن يركز عليها مثل هذا النموذج مفاده تعظيم الجوامع واحترام الفوارق بين الثقافات، سواء بين الدول أو داخلها. بعد ذلك، يأتي التكافؤ والندية بينها. فلا غالب أو مغلوب، بتعبير ابن خلدون؛ بل إن أخلاقيات التضامن الإنساني تحتل على التواء شتى الثقافات في بوتقة الحضارة الإنسانية الواحدة؛ تتفاعل من دون صدام أو صراع، ويكتفي بعضها بعضاً.

وإذا انتقلنا ثالثاً إلى الصحة، فإنه يجب أن لا يكون تفكيرنا مقصوراً على الخدمات الطبية وعلى الدواء والدواء؛ إذ إن الصحة العاطفية والروحية ليست بأقل أهمية من الصحة البدنية. من ناحية أخرى، أليست الوقاية أهم من العلاج؟ لم لا نسخر مواردها البشرية والمالية للوقاية بقدر ما نسخرها للعلاج؟

كيف يمكن، إذا، في ضوء كل هذه الأرقام والحقائق المرة، أن نحقق الأمن الإنساني؟ أي أمن ناعم نمني حين لا يستطيع أكثر من مليار شخص في عالمنا الثامي الحصول على الطاقة الكهربائية؟ أليس من المخجل أن تغزو البشرية الفضاء وتسير أغوار الذرة وماؤها، في حين أن أربعة وعشرين (٢٤) شخصاً يموتون جوعاً كل دقيقة، أي خمسة وثلاثين (٢٥) ألفاً كل يوم، أو ثلاثة عشر (١٣) مليوناً كل عام؟ أضف إلى ذلك شح المياه المتزايد، والتلوث في الماء والهواء والغذاء، والأمراض الوبائية، والمهاجرات البدنية، والاختلالات النفسية، والمهانات التي تخفق الروح وتدمي القوار.

السنا بحاجة بعد ذلك وغيره إلى الرجوع إلى الأسس؛ إلى إعادة تعريف مفاهيمنا الأساسية؟

لنأخذ أولاً - أخواتي وأخوتي - مفهوم الفقر. هلني أرى أن يمد تعريفه لما فيه صالح الإنسان، بدلاً من حسابه بالذولارات والسنتات. والحق أن هذا المفهوم أوسع من أن يقتصر على الماديات وحدها؛ فهو يشمل أيضاً الروحانيات والوجدانيات. والفقر حليف الجوع والمرض والجهل والتخلف. وهو يعني موت الروح والوجدان والفؤاد؛ كما يعني اقتصاديات اليأس من فاقة ومستقبل وبطالة وتدني دخول، ومن عوز للمعلومات والمعرفة والتدريب والخبرات، ومن افتقار للفرص والخيارات المتلفة بالحاضر والمستقبل على حد سواء. فهو العدو الأكبر للتنمية وللأمن الإنساني. ثم إنه ليس وفقاً على العالم الثامي الذي يشكّل أكثر من ثلثي البشرية؛ إذ ترتبط جيوب منه حتى أغنى البلدان.

أعتقد أن أبلغ رد على النظام الاقتصادي المادي العالمي الجديد إنما يكمن في منح الفقراء نفوداً وأسهماً وأصواتاً. فالأهم السياسة من أجل الناس؛ السياسة البشرية. وكذلك إدارة الصالح العام، لكن بوجه إنساني.

إذا انتقلنا ثانياً إلى الثقافة، فهي أمن وهوية. أتعجب، إذا، كيف تمطى السياسة والاقتصاد أهمية أكبر من الثقافة مثلاً، في عملية برشلونة، احتلت الثقافة المرتبة الثالثة بعد السياسة والأمن العسكري. من هنا جاءت دعوتي منذ بضع سنين لإنشاء برلمان للثقافات تمثل فيه ثقافات العالم بأسره؛ ذلك أنني أؤمن بحضارة إنسانية

معه، بمنأى عن الهدر والإسراف، ومستغلين الوقت في كل ما من شأنه أن يرتقي بالإنسان ويُنمي إبداعه.

أيها الجمع الكريم:

حيّداً لو تمّ توظيف المقاتلات التي تُحصّد اليوم خلف الحلول العسكرية، واستغلالها في إيجاد الحلول الكفيلة بتخفيف غلواء الفقر بكل أشكاله وألوانه؛ ألا من سياسات بعيدة المدى تُستند إلى رؤى نافذة؛ إلى باصرة وبصيرة؟ سياسات من أجل الإنسان، لا سياسات تُقطّ أو أسلحة!

علينا أن نتساءل دائماً: ماذا وراء الأزمات والأحداث؟ ماذا وراء انخساف النفط والغاز؟ أين الإنسان في ذلك كله؟ أين التضامن الإنساني والقيم الأخلاقية العالمية؟ نساءل عن طيبة النظام العالمي الجديد الأخذ بالشكل حالياً، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وعن دور القوة المطلقة في هذا النظام واليعد الأخلاقي المفقور به، وعن الذين لا قوة لهم. فإذا لم تُرسَم خريطة الطريق لعالمنا وفق دستور سلوك قائم على عالمية القيم الإنسانية وأخلاقيات التضامن الإنساني، لا على المصالح المادية وحدها، حينئذ سنواصل التخبط في دهاليز مضمونة بالمخاطر.

لقد اعترف الرئيس جورج بوش، في خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر الفائت، بأمر أقوم شخصياً بتكراره دون أي كلل أو ملل: ألا «الترامنا بكرامة الإنسان يتعداه فقر متواصل وأمراض متفشية. وإذا تعرّف الولايات المتحدة بذلك علانية، فإنني أمل أن تضي بالتزامها الملن هذا بكرامة الإنسان، وأن ترى نفسها جزءاً من عالم أوسع بدلاً من أن ترى العالم جزءاً منها. كما أمل أن تقلل الأمم المتحدة عن عام مخصص لبناء البيت الداخلي ولتحقيق الأمن الإنساني».

أقول هذا، سائلاً الباري جلّ وعلا أن يحمي أرض الكنانة الغالية - رئيساً وحكومة وشعباً - وأن يسع عليها المزيد من الآث.

بارك الله بيت العرب، وبارككم جميعاً.

أحييكم؛ وأسلم عليكم.

لنأخذ رابعا التعلّم والتعليم. فإن ذلك لا يُشير إلى مجرد القراءة والكتابة ومحو الأمية؛ وإنما هو - من قبل ومن بعد - ميثاق للسلوك الاجتماعي. والتنمية الشاملة تتطلب التعليم للجميع، على أن يكون حسن النوعية؛ فيمطي للناس صوتاً مسموعاً وقبّة بالنفس ومقدرة على مواكبة المستجدات.

ومن أركان ثقافة الاستدامة أن يتعلّم كل امرئ كيف يمكنه أن يتعلّم. ولعلكم تذكرون أن لجنة جاك ديلاور التابعة لليونسكو سلّطت الأضواء على أربع دعامات رئيسية للتعليم في القرن الحادي والعشرين: أن تتعلّم كيف نكون؛ كيف نعرف؛ كيف نعمل الأشياء؛ كيف نعيش معاً.

والتعليم ذو النوعية العالية هو وسيلتنا لهضم العلم والتكنولوجيا وتوظيفهما واستبائهما من أجل تنمية وأمن إنساني مستدامين. وهو أدنا لتهيئة الموارد البشرية لمواجهة التحديات المقبلة. فالتنمية في المستقبل ستعتمد أكثر فأكثر على المعلومات والمعرفة. وهذه هي الرسالة الجوهرية للمساهمة القادمة من نادي روما للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة ٢٠٠٢، الذي عُقد بيوهانيسبرغ في أواخر الصيف الماضي، عشية الذكرى الثلاثين للتقرير الأول للنادي الممنون «حدود النمو». وقد حمل التقرير الجديد العنوان البالغ: «لا حدود للمعرفة، وإنما حدود للفقر، نحو مجتمع معرفي مستدام».

على صعيد آخر، فإن مفاهيم «التعليم عن بعد» والجامعة المفتوحة أو الافتراضية، ووسائط الإعلام المتعددة المتفاعلة فيما بينها ستغير مفهوم التعليم، إن لم تكن قد غيرته بالفعل. فسيكون بالإمكان استبطاء طرق جديدة للتعلّم، والحصول على التعليم ربما مدى الحياة. وهذا بالضبط ما تستلزمه ثقافة الاستدامة.

أستطيع أن أسترسل على هذا الموال؛ فأنطرق إلى: التنمية السياسية التي تسعى إلى تعزيز التعددية في الآراء والمواقف في الأحزاب والتكتلات، وإلى تطوير السياسة التي تخدم الإنسان؛ والدبلوماسية المستدامة التي يجدر بها أن تكون وقائية، فتساهم في تجنب النزاعات وليس فقط في ما قد يندلع منها؛ وإلى ما ذلك. لكن العبرة تنبى في شمولية النظرة وتكامُلها؛ فالتنمية تنمية الحياة بكل تجلياتها، مثلها مثل الأمن الإنساني؛ وثقافة الاستدامة نهج ومنهجية وفلسفة تجعلنا متاهبين للتغيير دوماً متكيفين

-٢-

كلمة الأستاذ عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية.

دولة الدكتور عبد السلام المجالي؛

أخي العزيز السفير فاروق قصراوي، رئيس المعهد

الدبلوماسي الأردني؛

أصحاب السعادة؛

السيدات والسادة؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

التعريف، وأن إطار المفاهيمي لا يزال قيد التشكيل وأنه بلا معالم محددة. إلا أنني فضلتُ أن أخوض فيه معكم، وأن أسهم في انطلاق مناقشته على المستوى العربي. وكم كان مفيداً لموضوعنا هذا، «الأمن الإنساني»، أن استمعنا إلى ما يقوله الأمير الحسن بن طلال في هذا الصدد.

نعم! الأمن الإنساني هو المتمثل في صون كرامة الإنسان وفي تلبية حاجاته الروحانية والوجدانية والمادية. وهي احتياجات يعبر عنها في إطار التنمية بمفهومها الشامل الذي تتداخل فيه الأبعاد الإنسانية كلها: ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية؛ أي السياسات التي تخدم الإنسان والإنسانية، وتعزز الديمقراطية والشورى والعدالة الاجتماعية.

ولعل أفضل مدخل نفهم هذه المسألة هو تلمس أسباب ظهورها، والملازمات التي تحيط بها، والدافع وراء تبنيها. وإذا كانت محاولة إدماج البعد الإنساني في مفهوم الأمن هي إحدى ثمرات حقبة التسعينات التي شهدت متغيرات وأحداثاً دولية عديدة، وأفرزت أفكاراً ونظريات متنوعة، فأعتقد أنها ستبقى لبعض الوقت معناً تؤثر في عالمنا، وتعيد تشكيل العلاقات الدولية فيه. ومن ثم فأود اليوم أن أركز على عدد من الظواهر الرئيسية التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم: ظاهرة استنفاح النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، وظاهرة المعولة، وظاهرة تنامي دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على الساحة الدولية.

لقد أضحى انتهاء الحرب الباردة آمال شعوب العالم في التخلص من سباق التسلح، وإنهاء النزاعات الدامية، والدخول في تنمية عالمية حقيقية وعادلة. إلا أن الواقع خلال عقد التسعينات كان محبطاً لهذه الآمال. فما أن انتهت الحرب الباردة، وانهار الاتحاد السوفييتي ومعه المسكر الشرقي، حتى تجذرت النزاعات الداخلية والحروب الأهلية

اسمحوا لي أولاً أن أرحب بكم باسم جامعة الدول العربية متمنيا لسمو الأمير الحسن بن طلال موفق الصلحة، وأن أهنته على كلمته الهامة في الأمن الإنساني. وقد عودنا دائماً على إسهاماته القيمة في مختلف مناحي الحياة الفكرية والثقافية والسياسية، وهو بلا جدال من أهم الأصوات التي تميز عن ثقافتنا العربية وحضارتنا الإسلامية برقي ومعاصرة في مختلف أنحاء العالم.

كما أود أن أعبر عن تقديري للدكتور عبد السلام المجالي، الصديق العزيز والسياسي الأريب والمفاوض الكفء؛ وكذلك عن تقديري للمعهد الدبلوماسي الأردني ومركز الأمن الإنساني لإتاحتها الفرصة كي أتحدث إلى نخبة متميزة من أهل الفكر والثقافة والسياسة حول موضوع ما زال قيد البحث في العديد من المحافل الدولية، ولم نعطه بعد حقه من النقاش في المنطقة العربية، وهو «الأمن الإنساني».

ولا يفوتني أن أنوه بأن المملكة الأردنية الهاشمية كانت سباقة في الانضمام إلى شبكة الأمن الإنساني، وإلى الإسهام في عملها على المستوى الدولي.^(١)

السيدات والسادة،

لا أخفيكم أن التردد راودني، بل فكرت في تجنب الحديث عن الأمن الإنساني باعتبار ما يشويه من غموض في

١ - تأسست شبكة الأمن الإنساني عام ١٩٩٩. وتتكون من ١٢ دولة هي: النمسا وكندا وتشيلي واليونان وإيرلندا والأردن ومالي ومولندا والتروبيج وسلوفانيا وسويسرا وتايلاند؛ إضافة إلى جنوب إفريقيا كمضوء مراقب.

لها، قد أدت إلى تسهيل تهيمش المجتمعات النامية والدول الأقل نمواً، والتي لا تمتلك مقومات المناضلة الشرسة وغير المتكافئة، في ظل تحرير التجارة وإزالة الحواجز والقنود أمام حركة السلع والبضائع ورؤوس الأموال، وأمام الشركات العملاقة العابرة للحدود Transnational Corporations. وتحول الإنسان، في ظل آليات السوق، من «مواطن» إلى «مستهلك»، مما يمكن أن يدخل بمفهوم الأمن الإنساني المتكامل، وهو ما انتبه إليه العديد من المؤسسات الدولية، فحاولت التنبيه إلى ضرورة مراعاة الأبعاد الإنسانية في العولة (أصدرت الـ UNDP تقريراً شهيراً في ١٩٩٩ بعنوان «العولة بوجه إنساني» Globalization with a Human Face) يتعامل في جوهره مع الأمن الإنساني.

ومما لا شك فيه أن التركيز الشديد للثروة على المستوى العالمي يمثل أحد المخاطر الرئيسية على الأمن والسلام الدوليين خلال القرن الحادي والعشرين. وبالرغم من أن مجتمعات الشمال الصناعية تتضمن جيواً من الفقر، إلا أن أكثر شعوب الأرض فقراً هي التي تعيش في دول الجنوب. وتؤكد كل المؤشرات أن الفجوة بين الفقراء والأغنياء تتسع باضطراد، مما يشكل مصدراً متزايداً لعدم الاستقرار العالمي. ولا أعني بالفقر هنا فقر الجيوب أو قلة المال فقط، وإنما فقر في الإحساس بالأمن أو الأمان، وبخاصة حيث يتهدد المرء في عقائده ومفاهيمه ومجتمعه. وإن إحياء آمال المجتمعات الفقيرة والمهمشة وتدمير وجدانها سيؤدي بلا شك إلى أشكال مختلفة من التوتر وعدم الاستقرار الاجتماعي والعنف. ولعل أحد أهم الأسباب الهيكلية والجذرية للنزاعات وعدم الاستقرار في الدول النامية يعود إلى فشل جهود الحفاظ على التنمية واستدامتها، وإلى الالتفاف حول فرض السلام، وعدم الإخلاص في التوصل إليه، تفضيلاً للأمر الواقع والمصالح المرتبطة به على وضع ينعم فيه الكل وليس البعض المتميز فقط بالأمان الإنساني.

السيدات والسادة:

إذا كانت تلك المخاطر والتطورات التي قد دفعت إلى «أسنة» الأمن خلال الحقبة الماضية، فإن هناك ظاهرة ثالثة ساهمت إلى حد كبير في التركيز على البعد الإنساني للأمن، وهي تزايد مساحة الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية على الساحة الدولية. فقد تضامنت - خلال التسعينات - مجموعة من العوامل لزيادة مساحة منظمات المجتمع المدني وتأثيرها على صناعة القرار الدولي، بل القرار الوطني. ومن ثم بدأت تلعب دوراً مهماً في زيادة الوعي بأهمية توفير الأمن للإنسان، حيث ساهمت بقوة في زيادة الاهتمام بالمجتمعات وما تعانيه، وقامت بتوفير المساعدات للجماعات المحتاجة، وفي مساعدة الحكومات على توفير الحماية للمجتمعات

في العديد من مناطق العالم. وطلعت المشكلات الاقتصادية والدينية والعرقية على السطح. وهي موروثة متراكم عبر الزمن، لم يكن يجدر متنبساً كافياً خلال مرحلة الحرب الباردة، ومعظمها كان نزاعات داخلية وجيوباً أهلية وطائفية، أو قامت بسبب اختلال العدالة الاجتماعية، كما ذكر الأمير الحسن بنق. ومن ثم أصبحت مصادر التهديد وفقدان الأمن والأمان في أحيان كثيرة مصادر داخلية، حيث تتصارع جماعات عرقية ودينية وسياسية لأسباب شتى ضاع معها أمن الإنسان بالمعنيين التقليدي والحياتي. وما زالت مذابح رواندا واليوسنة وكوسوفو والشيحان وسيراليون حية في ذاكرتنا، بل حية أماننا.

وقد تابعت الأمم المتحدة وأطراف متعددة أخرى على الساحة الدولية هذا التحول في نوعية النزاعات وطبيعتها بقلق شديد. ورصدت خلالها الارتفاع الهائل في أعداد الضحايا من المدنيين الذين تعرضوا للإبادة العرقية وللقتل والتشويه والتعذيب والاعتصاب والتهجير والاستغلال بشكل غير مسبوق، وفي خضم تلك النزاعات، بل بعد أن هذا بعضها، ما زال الكثير من المدنيين لاجئين أو مهاجرين أو ضحايا للأنظمة المضادة للأفراد التي تحصد أرواح الكثيرين أو تقتدهم.

كل هذه المتغيرات في طبيعة النزاعات والأسلحة المستخدمة فيها، وما نتج عنها من ارتفاع أعداد الضحايا من المدنيين، جعلت المجتمع الدولي يدرك أنه بالرغم من أن أمن الدولة بالمفهوم التقليدي لا يزال له دوره وأهميته، إلا أن أمن الشعوب يتراجع، ومن ثم يتراجع أمن المجتمع وأمن المواطن. لذا - وكما هو الحال في مراحل التفكير التاريخية - كان من الطبيعي أن تجري مراجعة للمفاهيم السائدة، وإعادة نظر في مفردات الخطاب الأمني لإعادة صياغته بشكل يتناسب مع المخاطر والتحديات الجديدة. ومن ثم ظهر مفهوم «الأمن الإنساني» الذي يضع المواطن - فرداً ومجتمعاً - على اهتمامات وأولويات السياسات الأمنية التي يجب أن يتسع مفهومها ليأمن الإنسان على حياته في كل مفرداتها، وعلى اقتصاده وعلى دوره الاجتماعي وحقوقه كإنسان.

أما الظاهرة الثانية التي ساعدت على ظهور الحاجة إلى الالتفات لأمن الإنسان، فهي الاندفاع نحو العولة وتحرير التجارة التي انطلقت خلال العقد الماضي مفتحة للحدود، مزيلة للحواجز، ومبشرة بفوائد ومزايا لا حدود لها لكل الدول والشعوب. إلا أنه بمرور الوقت تبين أن العولة قد جلبت مع مزاياها غير المتكورة شروطها غير المقبولة، فقد تعولت الجريمة المنظمة أكثر وأكثر، وتضاعفت التجارة غير الشرعية، واستفحلت عملياً غسيل الأموال، بل والإرهاب الذي أصبح دولياً وقادراً على الوصول إلى البعد الذي يريد. والأخطر من هذا أنها، أي العولة، حتى باعتراف المتحمسين

المهشة عن طريق الحفاظ على الأمن الإنساني.

السيدات والسادة:

لقد تحدثت باختصار عن عدد من العوامل الرئيسية التي ساهمت في ظهور مصطلح ومفهوم الأمن الإنساني، ولكن هل نحن متفقون على معنى «الأمن الإنساني» وميناه؟ وما هي العناصر التي يجب توافرها لضمان تحقيق أمن إنساني في أي مجتمع؟ وما هي متطلباته القانونية؟ وهل نمتلك - نحن في العالم العربي - آليات تحقيقه ومتابته؟ أسئلة هامة تحتاج إلى إجابات محددة قبل أن نتبنى المفهوم في خطايانا السياسي. ولا شك أن إضافة كلمة «الإنساني» في نهاية أي مصطلح تضفي عليه بعداً أخلاقياً جذاباً تصعب مقاومته.

ولكن إذا ظل هذا المصطلح شديد المرونة بدون إطار مفاهيمي واضح المعالم، فسوف يتحمل بتفسيرات متعددة ويتسع ليرتجل هيسقط أو يهجر. لذا فإن الحذر مطلوب في قبول المصطلح على علاقته، ولابد من تفحصه والتدقيق فيه وتحديد عناصره وآلياته، فكم من كوارث يمكن أن ترتكب باسم أمن الإنسانية!! ثم هل أمن الإنسان في العالم المتقدم هو نفسه أمن الإنسان في العالم النامي، أم أننا سوف نكتشف ازدواجاً في المعايير واضطراراً في التعريف؟ ولعل هذا هو أحد الأسباب التي تقصر لماذا لم تتمكن لجنة الأمن الإنساني Commission on Human Security منذ أن اجتمعت في منتصف ٢٠٠١ من وضع تعريف محدد للأمن الإنساني. وقد أشارت رئيسة اللجنة إلى أنه بالرغم من أن اللجنة توصلت خلال عملها إلى عدد من العناصر التي وفرت لها فهماً أفضل لمفهوم الأمن الإنساني، إلا أن هذا المفهوم مازال يتسم بالعمومية والغموض.

لقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني ضمن منظومة من الأفكار الجديدة، ولعله يكون أحد الأفكار الإيجابية، وأن يتزايد الاقتناع فعلاً بأن التعريف الكلاسيكي للأمن لم يعد كافياً، وأن الألوان حان للتركيز على أمن الإنسان فرداً ومجتمعاً. إلا أن الإطار القضايا للمفهوم والقائم حتى الآن أدى إلى اتساعه ليضم مختلف القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والروحية التي تمس حياة الإنسان. ولكنها تقع تحت عناوين أخرى وتتبع إلى منظومة مختلفة من القضايا ليست كلها قضايا مستحدثة، بل إن معظمها يتم تناوله على الساحة الدولية منذ عقود طويلة من الزمن، على الأقل منذ إنشاء الأمم المتحدة منذ أكثر من خمسين عاماً. والقراءة الثنائية لميثاق الأمم المتحدة، وإعلان حقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف الإنسانية، ومواثيق حقوق الإنسان، تؤكد كلها أن أمن الإنسان لم يغب عن بال المجتمع الدولي في وثائقه وأدبياته واتفاقياته ومعاهداته، ولكنه

ببساطة فشل في تحقيقها على الأرض، فما هو الجديد إذن؟ لعل الجديد هو محاولة تسليط الضوء على البعد الإنساني ضمن مفهوم الأمن بشكل أحد أدوات السياسات في العلاقات الدولية بحيث يمكن تطبيق المفهوم في الواقع.

السيدات والسادة:

إذا أخذنا كل ما سبق من عمومية المفهوم وغموضه من جهة، وجاذبيته وأهميته الاستفادة منه من جهة أخرى، اسمعوا لي أن أدلي بدلوي وأن أقدم ببعض الملاحظات حول الموضوع:

أولاً: الأمن الإنساني يجب أن يتكامل كجزء من منظومة الأمن الشامل للنصل إلى تحقيق «أمن الإنسان في مجتمع آمن داخل دولة آمنة».

ثانياً: لا يمكن أن يشتمل المفهوم على كل المخاطر التي تتهدد أمن البشرية، بل يجدر تحديد مجالات المفهوم حتى يصبح عملياً، وحتى تصبح قادرين على الإقناع به، ثم تحمل مسؤولية تنفيذه.

ثالثاً: ضرورة البحث عن آليات عملية وفعالة لمعالجة هذه المخاطر والتحديات، والحد من على الساحة الدولية يبحث في هذه الآليات على محورين:

الأول، هو توفير الحماية للإنسان من خلال آليات الوقاية (Prevention)، وبالرغم من أن الوقاية أقل تكلفة سواء على الضحايا أو على المجتمع، إلا أن التجربة قد أثبتت أن المجتمع الدولي يجد صعوبة في اتخاذ القرار السياسي إلا بعد استفعال المشكلة.

المحور الثاني، هو التمكين Empowerment من خلال مساعدة المجتمع الهشة الضعيفة على بناء مؤسساتها المدنية والاقتصادية، وهو بُعد يرتبط بشكل مباشر بين الأمن والتنمية. وإذا كان تعريف التنمية (حسب مفهوم UNDP) بأنها «عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس»، وهو ما يطلق عليه «التحرر من الحاجة»، فإن الأمن الإنساني يتطلب تمكين الشعوب من ممارسة هذه الاختيارات في بيئة آمنة. لذا يجب أن يكون هناك تكامل بين مفهوم «التحرر من الخوف» و«التحرر من الحاجة»، وبذلك تكون التنمية الإنسانية شرطاً لتحقيق الأمن الإنساني ونتاجاً له أيضاً. رابعاً: إن التحرك الدولي للتدخل لتحقيق الأمن الإنساني في أي مجتمع يعترضه لمخاطر حقيقية، ويجب أن يتم في إطار الأمم المتحدة حتى يتم التفاهم العالمي حوله في توافق وتناسق وبعد نقاش يشارك فيه المجتمع المدني الدولي والإقليمي والوطني.

خامساً: إن إضاح المجال أمام المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص للتحرك على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لا يؤثر في دور الحكومات، فما زالت الدولة الوطنية

الأول: هو تعزيز دور المجتمع المدني في إطار منظومة العمل العربي المشترك، ولهذا الغرض تم إنشاء منصب مفوض لشؤون المجتمع المدني، وإدارة داخل الأمانة العامة لشؤون المجتمع المدني.

والثاني: هو تعميق أطر الحوار الشامل مع الآخر وآلياته. ولزيادة فرص نجاح هذا الهدف قمت بتعيين مفوض لشؤون حوار الحضارات، كما عقدنا العام الماضي مؤتمراً موسعاً حول حوار الحضارات خطوة نحو تأسيس الحوار وآلياته.

أما البعد الثالث: فقد تمثل في تكثيف الجهود لدفع التعاون الاقتصادي بين الدول العربية للوصول إلى سوق عربية مشتركة، ونرجو أن نتكمن من ذلك.

السيدات والسادة:

ما زال البحث عن عالم إنساني يستطيع البشر العيش فيه بأمن وكرامة، وقد تحرروا من الفقر والخوف، مجرد حلم بعيد المنال لأغلب شعوب العالم. وهو حلم قديم يتجدد كلما ازداد الإدراك بأن البشرية - بكل ما حققت من تقدم علمي وتكنولوجي - لم تنجح في تحقيق الأمن أو توفير الاحتياجات الأساسية لأغلبية البشر في المجتمعات الإنسانية.

إن مجمل المخاطر والتحديات التي يجابهها العالم اليوم والتي تعرض أمن الإنسان في مختلف بقاع العالم إلى مخاطر متعددة، وعلى رأسها الجوع والفقر والمرض والحروب، أصبحت تؤكد الحاجة الملحة لأن يفتح المجتمع الدولي نقاشاً موسعاً وعميقاً لصياغة عقد اجتماعي جديد يقوم على العدالة والديمقراطية في العلاقات الدولية، وعلى التعاون الدولي بدلا من التنافس، ويؤسس لقاعدة أوسع لصناعة القرار، ويعمل على إعادة النظر في مجمل المعاهدات والأطر القانونية على المستوى الدولي لتحقيق التكافؤ ولسد الثغرات، إن جامعة الدول العربية تؤمن بأن دعم الدبلوماسية الجماعية المتعددة الأطراف تمثل الضمانة الحقيقية في معالجة قضايا الأمن والاستقرار الدوليين. كما أنها بحكم مسؤولياتها تعي أهمية التعاون الإقليمي، وتتعامل مع قضايا الأمن أولا من منظور المخاطر والتحديات على المستوى الإقليمي، وثانياً بحكم مشاركتها في المجتمع الدولي.

السيدات والسادة:

تلك أفكار أولية حاولت من خلالها أن أحرك النقاش، وأن أسهم معكم في التفكير والتفاعل مع مجموعة من القضايا المتشابكة التي تمس أمن المواطن والمجتمع العربي. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هي حجر الزاوية في العلاقات الدولية. وإذا كانت مجموعة المتغيرات التي سبق ذكرها قد دفعت باتجاه إعادة النظر في مفهوم الأمن العالمي حتى يتمكن المجتمع الدولي من معالجة بعض الموضوعات التي يتعدى تأثيرها حدود الدول، فالأمر يتطلب عدم تمكين تلك الحكومات التي ترتكب جرائم بحق شعوبها أو بحق الشعوب الأخرى، [كما نرى في المسألة الفلسطينية، أو كما قد نرى إذا أفلت الزمام في المسألة العراقية]، من أن تحتمي وراء مفهوم الأمن أو مفهوم سيادة الدولة أو حتى مبدأ عدم التدخل. لقد أصاب العديد من الدول - خاصة الدول الصغيرة والنامية - القلق من استخدام مفهوم التدخل الإنساني بانتقائية ضدها فقط ليكون درعاً للتدخل في شؤونها لتحقيق مصالح القوى الدولية الكبرى. وقد أثارت حالات التدخل الإنساني التي مارسها المجتمع الدولي خلال العقد الماضي العديد من التساؤلات، فلماذا صمت الضمير الدولي عن مذابح رواندا فلم يحرك ساكناً، بينما أصابه الهلع وتحرك على الفور في كوسوفو حين اقترب الخطر من أوروبا؟

السيدات والسادة:

هذا الحديث عن الأمن الإنساني يهمني في العالم العربي، خاصة حين تبرز مخالب وأنياب لهذا المفهوم، إننا في الدول العربية لا نود - أن نتملأ من العالم. كما أننا لا نريد أن نكون ساحة مستباحة لتطبيق المفاهيم الدولية دون أن نشارك في صياغتها وتطوير آلياتها. فهاذا، إذ، عن الأمن الإنساني في إطار الوطن العربي؟ إن النظرة السريعة للتحديات التي تعرض لها المجتمعات العربية توضح حجم التحديات التي يجابهها الإنسان العربي هذه الأيام. فالنزاعات في السودان والصومال مستمرة منذ سنوات، والشعب العراقي يتعرض لمخاطر الحرب المدمرة، أما الشعب الفلسطيني فصدت ولا حرج عن انتهاكات أمنه الإنساني، بل أمنه بكل معانيه.

ولا شك أن فشل جهود التنمية في الوطن العربي هو أحد مصادر التهديد، ليس لمجتمعاتنا الحالية فقط بل للأجيال المستقبلية أيضاً، أي للإنسان العربي. ونظرة فاحصة لتقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة مؤخراً يثير قلقنا ومخاوفنا. إن العالم العربي يقف على عتبة تحديات كبيرة في مجالات الحرية والديمقراطية والتعليم والتكنولوجيا، والقائمة تطول.

لقد سمعت جامعة الدول العربية خلال العام الماضي إلى حشد الجهود لمجابهة بعض هذه التحديات. فعملت على أن تتضمن الرؤية الجديدة لآليات العمل العربي المشترك ثلاثة عناصر ذات أولوية:

ملتقى مركز الجنوب للسياسات العليا*

وادي الأردن - البحر الميت
١٤-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣



-١-

المبادئ الأخلاقية، والسياسة من أجل البشر، والكرامة الإنسانية**

الحسن بن طلال

هذه هي الترجمة العربية لمقالة الأمير الحسن بن طلال المعنونة Ethics, Human Dignity and Anthropolitics المنشورة في نشرة مركز الجنوب South Bulletin، العدد ٤٩/٥٠، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ص ٨٥. وتستند المقالة جزئياً إلى الكلمة التوجيهية التي ألقاها سمو الأمير في مستهل «ملتقى مركز الجنوب للسياسات العليا». وكان الأمير الحسن قد استضاف هذا الملتقى في وادي الأردن/البحر الميت في ١٤-١٥/١/٢٠٠٣، بصفته عضواً في مجلس الإدارة في المركز وبصفته رئيس منتدى الفكر العربي ورابعه.

كذلك تستند المقالة إلى آراء وكتابات حديثة أخرى له. وأبرز ما جاء في المقالة: جدول أعمال مقترح يمثل القاسم المشترك الأدنى الذي من شأنه أن يُشكّل برنامج عمل للشمال والجنوب على حدّ سواء. وبيت القصيد: أن هنالك حاجة ماسة، على نحو لم يسبق له مثيل، لمنظومة أخلاق للتضامن الإنساني ولنظام إنساني دولي جديد.

التقاليد والمواثيق الثقافية المختلفة. وعليه، فإن الفلسفة الغربية التي تركز مبدأ حرية الإرادة ما كانت إلا لتعترف بالقيم المتأصلة في العالمية لتراث الأبتو Ubuntu الإفريقي؛ مثلما أن الأبتو ما كان إلا ليعترف بالقيم المتأصلة للتراث الإسلامي. وإن التراث الإسلامي يعترف بالقيم الخاصة بالحضارات والنظم الثقافية الأخرى، وأوجه تقديمها مادياً وأخلاقياً، بل إنه لينصرف إلى المحافظة عليها؛ وهكذا دواليك.

ومع ذلك، على الرغم مما تُسميه عالمة «العالمية»

ثمة قيم عالمية متأصلة نشترك فيها جميعاً، بصرف النظر عن التراث الذي ننتمي إليه، ولا يُعدّ طرحاً منطقياً ذلك الذي يقول إن تراثاً معيناً يُشكّل المصدر الأساس للعالمية Universalism، بدليل وجود قيم معينة يُقرّ أبناء البشر كافة أنها جامعة وُكّية في حدّ ذاتها. وبذلك من الممكن أن تكون التثنية النسبية العالمية إزاء الهوية الثقافية مَرَحاً زائفاً؛ ففي الوقت الذي يضمّ فيه عالمنا اليوم حضارات وثقافات مختلفة، إلا أنها ساهمت جميعاً في العالمية، وإن القيم التي نشترك فيها اليوم لها جذور ضاربة في الكثير من

* أنظر زاوية «منظّمات ومؤسسات»، ص ٢٥.

** نشرت هذه المقالة بتصرف طفيف جداً في الأهرام القاهرية بتاريخ ٥/٨/٢٠٠٣، وأعيد نشرها في الدستور الأردنية بتاريخ ٥/٩/٢٠٠٣.

العدد سيزداد ليُصبح ثلاثة ملايين فرد في نهاية هذا العقد معظمهم في إفريقيا. كما لا يُمكن القبول بتزايد حدة وباء الإيدز؛ ومع ذلك لا يزال الكثير من الأقطار يرفض مواجهة واقع وجود هذا الوباء في مجتمعاته.

إن التعامل مع مثل هذه الأمور التي لا يُمكن القبول بها هو، إذاً، واحد من بين التحديات الرئيسية. وبذلك فإن تبني جدول أعمال مشترك بحدّه الأدنى، يُعالج هذه الأمور وما يترتب عليها من تداعيات، يعدّ إجراءً أساسياً لخير شعوب كوكبنا. وقد يشتمل جدول أعمال كذا على ما يأتي:

- * الاعتراف بسيادة المواطنين.
- * السيطرة على النمو السكاني.
- * تحقيق نمو اقتصادي يقوم على العدل والإنصاف.
- * إعادة هيكلة مؤسسات الحكمانية.
- * التنمية الاجتماعية.
- * تأكيد الثقافة المشتركة.

إن معظم جدول الأعمال هذا يبدو محلياً، وإن كان قسمٌ منه إقليمياً، إلا أن كلا البعدين أساسيّان لانتشار مواطني أقاليمنا من الوضع الراهن من الفقر الحاد والمذبح، وانحطاط الكرامة الإنسانية، والنوعية الرديئة للحياة، والأهم من ذلك كله مشكلات الحكمانية التي يواجهونها. وبذلك يتعين على المواطنين أن تنضاف جهودهم داخل بلدانهم وإقليمياً أيضاً، بهدف العمل نحو حكمانية أفضل.

عند التحدّث عن الأخلاقيات، فإن أفكاراً سرعان ما تتجه إلى مشكلة الفقر، وإلى الحقيقة أن هذه المشكلة تحرم ما يقرب من نصف سكان العالم من التمتع بحقوقهم الإنسانية، على الرغم من الكلام المنمّق والمؤتمرات الرفيعة المستوى. ويبقى الفقر إهانةً علنيةً لكرامة إنسانيتنا المتأصلة، ولتمتينا الإنسانية، ولروحنا الإنسانية. «الفقر متفصّل للذين، مدّهش للعقل، داعيةٌ للمقت». [الإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه)، نهج البلاغة، باب المختار من حكم أمير المؤمنين عليه السلام.] إن الفقر شرٌّ في حدّ ذاته يحرّمنا من التمتع بصحتنا، ومن اقتناص الفرص للتّقدم باعتبارنا عائلة بشرية واحدة؛ كما يحرّمنا من التمتع بحرّياتنا الأساسية

Universality of universalism، فإننا نرى - للأسف - أن الكثير الكثير من الأوجه التي لا يمكن القبول بها لا تزال باقية في عالمنا: فهناك مستوى من الأمية لا يُمكن القبول به؛ ونقص مرفوض في مجال تمكين المرأة؛ وضدّ غير مقبول بين الشمال والجنوب حيث يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً؛ وهناك أيضاً مستوى مرفوض من عدم المساواة؛ ومطالبٌ وأعباء غير مقبولة على البيئة ناجمة - من بين أشياء أخرى - عن مستوى غير مقبول من التلوث يزداد سوءاً بغياب مستوى مقبول من الاتفاق العالمي حول اعتماد سياسة معيّنة بهذا الخصوص.

إن زهاء ٨٥٠ مليون شخص في طول العالم وعرضه، معظمهم في المناطق الريفية، هم أميون، و ٧٠٪ من أولئك نسوة. ترى كيف يُمكننا تمكين النساء اللواتي يُشكّلن نسبة ٥٠٪ تقريباً من عدد سكان كوكبنا، في الوقت الذي يحتل الرجال نسبة ٩٥٪ من الوظائف الحكومية و ٩٠٪ من المقاعد البرلمانية؟ وكيف يُمكننا المضي قدماً في مسيرتنا في الوقت الذي يتعدّر فيه سماع نصف أصوات سكان العالم؟ إن الحقوق المدنية والخطوات الكفيلة بإقامة العدل وبناء المؤسسات الديمقراطية باتجاه توطيد قواعد السلام والتنمية لا يُمكن تحقيقها في الوقت الذي يُهْمش فيه نصف مجموع بني البشر. وكيف يُمكننا العمل على إنماء المساواة وتوسيع قاعدتها في الوقت الذي يتعدّر فيه على ما نسبته ٧٠٪ من البشر في العالم الثامي (أي ما يصل مجموعهُ إلى أكثر من ملياري نسمة) الحصول على الطاقة الكهربائية؟ وكيف يُمكننا تأمين الاحتياجات الأساسية من الطاقة في الوقت الذي نجد فيه أن توجّهنا أبعد ما يكون عن قدرته على الاستدامة؟

والحق أنه لمار على بني البشر في يومنا هذا أنهم قد تمكنوا من إنزال رجل على سطح القمر، ومن قهر الفضاء وتسخير التكنولوجيا لخدمتهم، في حين لا يزال ٢٤ شخصاً يموتون كل دقيقة من الجوع؛ أي ما يعادل ٣٥ ألف شخص في اليوم و ١٢ مليون في السنة ٨٠٪ من الزيادة السكانية في العالم تحدث في الدول النامية التي يقل ناتجها المحلي الإجمالي عن ١٢٠٠ دولار في السنة. لا يُمكن القبول بوجود قرى تعاني الجوع والعطش بسبب المياه الملوثة، وقيام الأمراض المتفشية بحصد أرواح أطفالها. ولا يُمكن القبول بأن تتسبب الملايا بالقضاء على أرواح مليونين من سكان العالم سنوياً، وأن هذا

ومن احترامنا الواحد للآخر. فضلاً عن ذلك، فإن الفقر يعمل على تدمير احترامنا للذات بإستهاده روح انسانيته بالذات.

هنالك حاجة إلى إجراء مراجعة شاملة لمفاهيم أساسية معينة. أولاً يجدر بنا، على سبيل المثال، أن نعيد تعريف الفقر بلفظ خير بشرية بدلاً من لغة الدولارات والسنتات؛ لربما يجب أن نحاول أنسنة الجوانب الاقتصادية والسياسية، واضعين خير الإنسان في قلب صنع السياسة؛ الوطنية منها والعالمية.

وفي إطار ذلك كله، من الضروري التمييز بين الوسائل والغايات. فينؤدأ ليسوا مجرد كيانات اقتصادية؛ وهم أكثر من كونهم أدوات لإنتاج السلع. كما يجب أن لا يُنظر إليهم وكأنهم مخض وسائل للإنتاج والرؤاهية. إن الغاية التي تتركز صوبها كل جهودنا المشتركة لا بد لها بالتأكيد أن تكون نوعية حياة البشر؛ وهو ما يضع بصماته على الأسس الأخلاقية، مثلما يضعها على الاعتبارات المادية.

والأمم الصناعية الأكثر غنى بحاجة إلى أن تفهم أن جزءاً كبيراً من عالمنا المعاصر قد تأثر بتركة قريبة العهد من الاستبعاد، وأن التنمية النسبية لهذا الجزء تعاني اختناقاً بسبب افتقاره إلى قيادة حكيمة، وغياب المؤسسات، والإفراط في الاعتماد على العطايا المالية. فلا بد من فهم ذلك إذا أريد لنا إدراك الأثر التضائلي للمؤلة وبناء نموذج للحكمانية العالمية يتميز بكونه ديمقراطياً بحق (بالمفهوم العالمي). إن الواقع الاجتماعي في هذه المجتمعات، في حالات كثيرة، هو الفقر؛ والامية أو الافتقار إلى السبل التي من شأنها تحقيق الوصول إلى التعليم؛ وإدامة الضيق للأوضاع الرأهنة بفضل الاعتماد على القوة العسكرية؛ والانحطاط البيئي؛ والافتقار إلى حكم القانون والحريات المدنية.

أما كيفية انصراف العناصر المختلفة اختلافاً هائلاً في هذه المجتمعات إلى مواجهة التحديات المتعددة للمؤلة فأمر لم يثبت تحديده حتى الآن. إلا أن هنالك مؤشرات مهمة تسمح لنا بأن نأخذ بالصحبان مزايا المؤلة ومضارها على عالمنا. إن «المبادئ الأخلاقية» يجب أن تُفسر بمعناها

الواسع، وأن تشمل القيم الاجتماعية الثقافية المشتركة التي تعد عالمية بطبيعتها والتي صمدت أمام تجارب الزمن. ويجب أن يكون الهدف الذي يراد تحقيقه دعم ما من شأنه أن يشد أزر بني البشر ويوثق العرى بينهم، سواء انبثق ذلك من منطلقات حضارية أو مذهبية أو فكرية. فضلاً عن ذلك، لا بد لأي تجمع دولي يخطب قضايا الحكمانية، والمؤلة، والديمقراطية، والمبادئ الأخلاقية أن يتحرى الوضع الخاص بجوانب العالم الإشكالية. ولا يمكن التعامل مع المشكلات بمنزل عن بعضها بعضاً؛ كما لا يمكن تعميمها فقط من خلال أخذ المنافع القصيرة الأمد بالصحبان وإهمال المؤثرات الطويلة الأمد. إن وجودنا بالذات يعتمد على أعمال شعوب أخرى وحياتها. ونحن بدورنا، وبالطريقة نفسها، نضع بصماتنا الواضحة، بصورة حتمية، على حياة شعوب أخرى؛ المعاصرين لنا والأجيال القادمة على حد سواء. إن التفكير على نحو عالمي ليس بمهمة سهلة على أي طرف من الأطراف. فلا بد من وجود عملية للمعرفة تتطلب استعداداً لتبني توجهات جديدة وتنمية كفاية أخلاقية.

ولمفنا بحاجة إلى تنمية تخصص جديد يتعلق بالسياسة الإنسانية، أي السياسة التي تتمحور حول بني البشر. وأود في هذا الصدد الإشارة بما تحقق من منجزات في بنغلادش والهند والباكستان؛ مفهوم بنك غرامين Grameen Bank، ومفهوم سلطة كاتشي آبادي Kachiabadi Authority، ومفهوم بولسا إسكولا Bolsa-Escola في البرازيل. وهي سياسات تتمحور حول بني البشر؛ أي السياسة الإنسانية. وسيعبني هنا الإشارة بصديقي العزيز مانفرد ماكس نيف Manfred Max-Neef، أحد مبديي مفهوم «اقتصاد الحفاة» Bare-foot economics. وعند الحديث عن العودة إلى الأساسيات، أود أن أوجي أن إحقاق الأحزاب السياسية إنما يعود بشكل كبير إلى وجودها أقرب إلى ما نسميه في العالم العربي علية القوم منه إلى الشعب؛ الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى أن تجد الشعوب سهولة في التوجه إلى أولئك المانحين الذين لا يعبرون الضمانات الثابتة اهتماماً، بل ينحصر اهتمامهم في ترويج الكثير من البرامج غير الشرعية، مثل قضايا المخدرات والاتجار بالأطفال، وهي الممارسات الأسوأ صيتاً. ويفضل عمل زميلي المصري الدكتور شريف بسيوني في الولايات

المتحدة، فإننا نقوم اليوم بتعقب تجارة العبيد المتعلقة بما يُناهر مليونين ونصف المليون من الأطفال، وهو جانب لا ترغب الحكومات في معرفته.

كما أود أن أوجي فيما يتعلق بانحطاط بيئتنا البشرية، ووفقاً ما يشير إليه مانفرد ماكس نيف، بوجوب رجوعنا إلى سفير التكوين، والعودة إلى الأمثال. وحينما نعود إلى سفير المزامير، فإن الأمر القاضي بالتقدم والانتشار في الأرض، وكذلك بالمضي قدماً وتحقيق الهيمنة، لم يكن أمراً يقضي بالهيمنة على الضعيف وتدمير البيئة؛ إذ إن من شأن ذلك أن يعني سلوكاً انتقائياً. كان الأمر في الواقع دعوة فاعلة إلى إنعاش هذا الكوكب وإقامة الحياة على سطحه؛ لا جلب الموت والدمار له، كما نشهد في كل ما يدور حولنا.

وما إن يتم الاعتراف بقيمة الإنسانية، فإن التحول من النهج العدائي غير الكبوج إلى العلاقات السلمية ينفذ أكثر سهولة. وإن إعلان برلمان العالم للأديان: منظومة أخلاق عالمية يحاول إيجاد منطلق أخلاقي لأعمال بني البشر. وتقريب المبادئ الأساسية لهذه المنظومة من مفهوم الحقوق الطبيعية *ius naturalis*، ومن حد أدنى من مفهوم أخلاقي مشترك بين الأديان الحالية والثقافات التي تمتعها.

في يومنا هذا، أكثر من أي وقت مضى، هنالك حاجة ماسة لمنظومة أخلاق للتضامن بين أبناء البشر، ولنظام إنساني عالمي جديد. ولربما نحن بحاجة في الواقع إلى مصفوفة شاملة لقانون إنساني دولي وحقوق الإنسان من جانب، ومنظومة أخلاق للتضامن الإنساني من جانب آخر. وإنه لفي إطار هذا التضامن الإنساني ينبغي أن يتم السعي إلى تحديد الاستجابة إلى الإرهاب؛ إذ أنه بفضل منظومة الأخلاق هذه، سنتمكن من النظر بعمق في داخل نفوسنا لنلاحظ الأسباب الأساسية التي تدفع بالإنسان إلى توجيه ضروب من الألم والمعاناة ضد أخيه الإنسان.

لقد تحدث الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، السيد كوفي أنان، هو الآخر عن الحاجة إلى حقن الأمم المتحدة والهيئات العالمية بجرعة من الأخلاق؛ أي بنوع من البق الروحي. إن مثل دستور السلوك هذا ما انفك يطوّر خلف الكواليس، وقد دمّت وشجعت شخصياً إنشاءه. ودستور

السلوك هذا يؤمّن الحقوق والواجبات. كما أنه يحثنا على الانطلاق من وحي الجوانب المشتركة، ويضمّ في ثناياه مبدئي عدم اللجوء إلى الإكراه والتدقيق الحر للمعلومات. كذلك فإنه يُنادي بتطوير إطار عام للاختلاف والقبول بالمسؤولية عن الأقوال والأفعال على جميع الصعد.

إن دستوراً للسلوك من شأنه أن يتمحور حول الكرامة الإنسانية. وهو بحاجة إلى إشراك كل قوى التحول: أهم جديدة، وحركات شعبية، والنساء، والعناصر الشبابية بشكل خاص. كما يجب عليه التركيز على المجموعات الأسرع تأثراً من بيننا. ولا بدّ له من الاستماع إلى إشارات الشهود على عمليات التعذيب، والتجهيز القسري، والإهمال. كما يجب عليه أن يواصل توكيد السلطة الأخلاقية، بصرف النظر عما للسلطة السياسية من أهمية.

لا بدّ للإنسانية من المضي قدماً والتطلع إلى المستقبل عن طريق إعداد الأرضية اللازمة لتبني ذهنية جديدة تصبح في أطرافها مقارعة الفقر، والعنصرية، والإرهاب، وعدم المساواة، والكره، وعدم التسامح ضرورة أخلاقية في نفوسنا جميعاً. ويتعين علينا منح الأجيال القادمة، لا سيما العناصر الشبابية منها، بعض الآمال اليبّانة والأفكار المهمة التي تمكّنهم من بناء ليس فقط نظام عالمي جديد، بل توجه عالمي جديد. وإن الضرورة الأخلاقية هي المبدأ الأخلاقي للفهم الإنساني الذي ما فتئت أؤكد. إنه إطار سياسة للتفاعل الإنساني والوجود البيئي: مبدأ أخلاقي عالمي لفهم الإنساني. ويبدأ هذا من خلال استشفاف إمكانية تحقيق الإنعاش المتبادل في تنوعنا.

وفي النهاية، فإن الخيار للإنسانية اليوم يبدو مذهباً في بساطته: فإما التوجه نحو الإقصاء وغياب الحوار، أو التوجه نحو الاحتواء القائم على أساس تفعيل المجتمع الأهلي فيما بين المجتمعات، وإجراء مراجعة شاملة للمجال العام لما نشترك فيه من قواسم.

إن الصراعات التي نشبت منذ نهاية الحرب الباردة اندلعت ليس جرّاء الحريّات الجديدة التي اكتسبت، وإنما باعتبارها رتود أفعال ضد ما شهدته المجتمعات

من العمل على إعلاء الكرامة الإنسانية. وسيُصبح الآلية الأنسب لقيام حوار مكثف وتعمق بين الثقافات في إطار حضارة كُونية واحدة. وأنا بذوري أمل مخلصاً أن نتمكن من ترويج فن الحوار النبيل، حينئذ، فإن تحول الآخر من عدو لنا إلى رفيق قدّرنا سيُصبح مسألة وقت ليس إلا.

إن اهتمامي بمستقبل البشرية يتجسّد في اهتمام ومشاركة عالميين: وفي بناء ديمقراطية تشاركية على نطاق عالمي؛ وفي التحول من الإكراه والقوة والعنف إلى ثقافة تسمع حوار وفهم متبادل. وسوف تُخفّق البنى الاقتصادية إن لم تُنشأ على قيم ومثل ديمقراطية، وعلى حقوق الإنسان. ولا بدّ لهذه البنى أن توازن بين القيم الدينية والأخلاقية والتاريخية. كما يتعيّن عليها احترام التنوع في كل أوجهه وتجلياته.

ولا يمكن فرض ثقافة مستوردة جنباً إلى جنب مع سلع مستوردة. فالتحدّي الذي يواجه المجتمع إنما يكمن في كيفية بناء السلام ورعاية التنمية وسط عالم سريع التحول. ومن أجل أن تكون التنمية مستدامة، لا بدّ لها أن تقوم على العدل. ويعتمد العدل بدوره على إطار المرجعيّات الأخلاقية التي تُسمّى ديمقراطية.

لا يمكن تحقيق السلام من خلال التنمية الاقتصادية والسياسية وحسب؛ بل من خلال التضامن الفكري والأخلاقي لبني البشر أيضاً. والديمقراطية تكون مقدّرة فقط ما دامت تحقّق مشاركة عريضة وتلقائية، وتضمن أن يكون المواطنون جميعاً مُدركين لممارسة حقوقهم.

وهكذا أعود إلى ما للسياسات الإنسانية من أهمية تفوق أهمية السياسات النقطية. وبلغة مبادرة شركاء في الإنسانية [التي كان لي شرف المشاركة في تأسيسها مؤخراً والتي تهدف إلى تحسين الفهم، وبناء علاقات إيجابية، وإعلاء شأن الحوار بين العالم الإسلامي والولايات المتحدة الأمريكية]، فإن ما نحن بحاجة إليه هو جدول أعمال شامل جنوب مشترك. لسنا بحاجة إلى مزيد من الاستقطابات. إن ما أفرّجه هو جانب إجماعي وتعاقد يركّز بالأساس على أهمية تحقيق إعادة العدالة إلى التنمية.

قبل ذلك من القهر والكبت، وتشكّل ما شهدته دول البلقان، والسلفادور، وجنوب إفريقيا، واليمن، وموزمبيق، وألمانيا أمثلة حيّة تُبرهن أن الصراعات ليست حتمية. فتسوية المشكلات المزمّنة تحققت في هذه الحالات عبر الحوار، والتوسط، والتفاوض، ومملكة الإيداع، لا عبر اللجوء إلى القوة. إن التحدي المتعلّق بترويج ثقافة للسلام قد غداً أولوية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتعتمد هذه الأولوية بشكل كبير على الحكومات والأفراد والمجتمعات من أجل بناء وسائل الدفاع عن السلام في عقول بني البشر وقلوبهم، والتربية والتعلّم هي الأداة الأهم في بناء المؤسسات الثقافية.

يتبيّن علينا بكل بساطة أن نتعلّم كيف نعيش معاً. إن معرفة كيفية العيش معاً تعني التضامن مع الآخرين، والمشاركة في المعرفة والتجارب، والرغبة في التعلّم وتنمية سلوك التعلّم كيف نتعلّم عن الآخرين، وسلوك فهم تقاليد الآخرين وقيمهم. إننا تعني فهم ثقافات الآخرين، والرغبة في الاتصال الفاعل مع الثقافات المختلفة. وتعلّم العيش معاً يعني الجراءة على المشاركة، والحكم بعالم أفضل وأكثر أماناً وعدلاً وإنسانية. كما يعني امتلاك العزم والشجاعة على تحويل الأحلام إلى واقع.

أنا أشارك؛ إذاً، أنا موجود. وحين لا أشارك، فلا وجود لي من حيث أنا مواطن. وبهذه الطريقة تتردّى الديمقراطية لتغدو دراسة حول اتجاهات السوق، أو نظاماً أوليفاركيّاً [نظام حكم الخاصة]، أو بلوتوقراطياً [نظام حكم الأغنياء]، أو بيروقراطياً، أو تيكنوقراطياً. إن السلام والتنمية والديمقراطية يجب أن تُبنى بالتربية والتعلّم، لا بالقوة؛ كما يجب أن لا تُعدّ هبة؛ إذ إن التربية والتعلّم مفتاح الحرية. وإذا أردنا تخفيض حجم حالات التباين الاجتماعي التي تُعدّ مصدرًا من مصادر الصراعات؛ إذا أردنا تحسين نوعية الحياة؛ إذا أردنا ضمان توافر القوت والتعلّم لكلّ المواطنين؛ إذا أردنا توافر فرص العمل والتخفيف من وطأة الفقر، فعلينا التوقّف عن دفع ثمن الحرب والبده بدفع ثمن السلم.

وفي هذا المقام بالذات يأتي دور برلمان الثقافات، وهي فكرة كان قد طرحها أساساً المرحوم يهودي مينيون يلويمس يومح. فناماً من هذا البرلمان، الذي كان لي شرف المشاركة في استعداده مؤخراً في تركيا، أن يتمكن

إعلان وادي الأردن

حان الوقت للمعينة الجنوب



الغاية من «ملتقى السياسات العليا»

جمع ملتقى السياسات العليا، الذي عُقد في منطقة البحر الميت/ وادي الأردن يومي ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بين مجلس إدارة «مركز الجنوب» (وهو مؤسسة تضم في عضويتها حكومات الدول النامية) وبين عدد من المفكرين وصانعي السياسة البارزين من كل أرجاء المناطق النامية.

وترأس الملتقى صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، عضو مجلس إدارة مركز الجنوب.

وكان الهدف من عقد هذا اللقاء تقويم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الجنوب، واقتراح إجراءات على المستويات الوطنية والدولية وعموم الجنوب من شأنها تمكين الدول النامية من تحقيق إمكاناتها

التنمية، ليتسنى لها بذلك الإسهام في تقليص حجم الفقر والبطالة الكلية والجزئية ووضع حد للعزلة والإقصاء. إن هذه الإجراءات ضرورية ليس فقط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل أيضاً لتحقيق الأمن والوفاق العالميين. وفي هذا السياق، عمد اللقاء إلى إبداء المقترحات المتعلقة بالتوجهات الاستراتيجية التي قد يمتدّها المركز لمساعدة الجنوب بالشكل الأفضل، من

أجل تأكيد هويته والسعي وراء مصالحه على نحو أكثر فاعلية على الصعيد العالمي.

السباق العالَمي والتجارب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخيرة؛

إن التعميمات حول حالة الجنوب في يومنا هذا تكاد لا تكون ممكنة، لأن تجارب الدول النامية قد تفاوتت بشكل كبير. فعلى الجانب الإيجابي، تحققت إنجازات وخطوات بارزة، كما برهنت بعض الدول النامية على وجود إمكانات فاعلة في مختلف حقول التنمية. ومع ذلك، فقد رسمت خيبرات أمل وإخفاقات ونكسات كبرى في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خصوصاً فيما يتعلق بمؤشرات تنمية حرجية كتلك الخاصة بالفقر، والصحة، والتربية، والأمن الغذائي، والتنمية المستدامة. كذلك يواجه حالياً عدد من الدول حالات من التوتر الاجتماعي والاضطراب، كما تواجه بعض الدول خطر التفكك الاقتصادي أو السياسي.

لقد كان لتطور النظام العالمي، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات بين الشمال والجنوب، وبيدارة الشؤون الدولية والاقتصاد العالمي، تأثير سلبي على الدول النامية؛ الأمر الذي تسبب بحالات من الشعور بخيبة الأمل والاستياء على نطاق واسع.

في عصر العولمة المتنامية هذا، تولت المنظمة والبنى والمؤسسات العالمية في كل مكان القيام بدور خطير في جمع ميادين الحياة والمجتمع من شأنه تأمين دول الشمال بوسيلة تدخل قوية تمكنها من السعي وراء تحقيق مصالحها. وهكذا، تعاني الدول النامية كافة، بصيغ مختلفة

ودرجات متفاوتة، تدخلًا واسع النطاق ومتعدد الأوجه تقريباً في كل ميادين السياسة الوطنية، والسيادة، وإدارة الصالح العام. لقد عمد الشمال، من غير وجه حق، إلى ادعاء حق التدخل كما يحلو له، متجاهلاً تماماً كل المرتكزات الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ويعدّ الشمال ذلك أمراً طبيعياً ومشروعاً بالنظر إلى نفوذه الأعظم.

ولم تعد التنمية تشكل أولوية، بعد أن هبطت مرتبتها من مقامها السابق باعتبارها محط اهتمام مركزي على جدول الأعمال الدولي، وبعد أن أعيدت صياغة جدول الأعمال على نحو اصطناعي وفقاً لمصالح الشمال وأفضاليته.

إن السياسات التي أجبرت الدول النامية على السعي وراءها قد ثبتت في أغلب الأحيان أنها إما غير فاعلة أو مفرّة. وقد قوبلت بالاستياء والرفض من جانب الجماهير في تلك الدول، كما أنها أفضت إلى حالات من الاضطراب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. ونتيجة لمماناتها المزيد من الإضعاف، غدت الدول النامية عرضة للمزيد من التدخلات الخارجية، بما في ذلك تلك التي تحدث في مضمار السياسات الوطنية وإدارة الصالح العام. وهكذا، فإن استقلالية السياسات لهذه الدول قد تلاشت في الواقع. وفي ظل نظام الحكم العالمي الذي ينطلق بإيحاء من الشمال، ويدفع منه، فإن الدول النامية لا يَسْمَحُ لها بوقاية ذاتها كما يجب، في إطار البيئة العالمية التنافسية وغير المتكافئة بازدياد.

ومحصلة النتيجة المترتبة على ذلك في الكثير من أرجاء الجنوب تتمثل بالتهميش الاقتصادي والدولي.

تعبئة الجنوب

في ضوء الاعتبارات والظروف الواردة أعلاه، فإن الدول النامية، على الصعيدين الوطني والجماعي، بحاجة إلى:

* التغلب على المزاج السائد من الاستسلام والقبول بالوضع الراهن، وإدراك ما لديها من إمكانيات للتغيير والعمل، وتمتعة ذاتها لكي تصبح أكثر فاعلية في تجسيد مصادرها، ومسير المنظومة العالمية بوجه عام، ولكي تستعيد استقلالية سياساتها.

* تطوير رؤيتها الخاصة وفهمها لما يجابهها من التحديات على المدى المتوسط، وصوغ جدول أعمال إيجابي نشط لما تريد الوصول إليه وكيفية الوصول إليه. ومن أجل ذلك، عليها تطوير أطرها المفاهيمية ولقبتها الخاصة كي تصف وإقنعها وتحدد طبيعة التحديات التي تواجهها؛ إضافة إلى تزويد نقطة مرجعية لتوجيه السياسات والعمل، سواء على المستوى المحلي أو القطرية أو الإقليمية أو العالمية، التي تنامت درجة تشابكها في عصر العولمة.

* تطوير إجماع "جنوبي" على مركزات رئيسية لسياسات وعلى أهداف عامة، يتم بموجبها العمل والقيام معاً باتخاذ الإجراءات، والمبادرة إلى اعتماد عملية تعاون فاعل. ويجدر أن توضع هذه العملية في مكانها، فإنها ستخلق ديناميتها الخاصة وتولد النتائج المنشودة. وإذا يتم الاعتراف بالتنوع، فإنه يمكن تحقيق الوحدة على أساس الأهداف المشتركة. وكذلك بذل الجهد لضمان عدم السماح للقضايا التي تسببت بالخلافات والانقسامات بإلقاء ظلالها على اهتمامات السياسات الأوسع مدى والأهداف الشاملة.

* تعبئة النشء الجديد وتربيته،

بالاعتماد بشكل متزايد على الشباب في المجتمع المدني والبيئة الأكاديمية وفي كوادر القيادات الوطنية، من أجل قيادة هذه المرحلة الجديدة من النضال المتواصل للدول النامية، لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والسيادة، والوصول إلى موقع متساو في المجتمع العالمي، وتأمين جهاز دولي ونظام عالمي ديمقراطيين وعادليين حقاً.

* بناء مؤسسات وآليات فطرية وإقليمية وعبر الجنوب للعمل من أجل دعم الأهداف المشتركة.

* الاعتراف بأن دول الجنوب بحاجة إلى تقبل المسؤولية الذاتية من أجل تعزيز قدراتها الداخلية لتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب مواجهة البيئة الدولية والجيو سياسية الصعبة والمعقدة التي يتعين عليها العمل في إطارها. وإذا عمل صوب هذا الهدف بطريقة متكاملة، فإن تحقيقه يكون في متناول يد هذه الدول.

أهداف للاهتمام الجماعي والعمل من طرف الجنوب

نموذج بديل للنظام العالمي يتمحور حول الإنسان والتنمية، من أجل تسوية مشكلات كوكب يبلغ عدد سكانه ستة مليارات نسمة، أو أكثر، لا بد من تركيز الاهتمام الجماعي للجنوب وعمله على تحديد نظام عالمي جديد قائم على نموذج يتمحور حول الإنسان والتنمية، وترويجه، ليحل محل النموذج المهيمن حالياً، المحد من جانب الشمال، والموجه وفق متطلبات السوق. لقد أدى النموذج الأخير هذا إلى التجزئة والتشرذم والصراع في المجتمع الدولي وإلى بث الفوضى والاضطراب في

الكثير من البلدان. أما النموذج الجديد فمن شأنه أن يسعى إلى إيجاد حل للتحديات المتعددة التي يتضمنها جدول الأعمال العالمي عن طريق التعاون والمشاركة، كما أن من شأنه العمل بشكل أكثر اكتمالاً وإصفاً على تحقيق الإمكانات والفرص الهائلة للتنمية القائمة في يومنا هذا، لا سيما تلك التي توفرها أوجه التقدم في العلوم والتكنولوجيا والمعرفة، خصوصاً فيما يتعلق بموارد الجنوب البشرية غير المستغلة إلى حد كبير. هذه الموارد يساء استعمالها في أغلب الأحيان، أو يتم تبديدُها، في ظل النظام العالمي الحالي الذي يمتد الكثير من جذوره إلى أعماق الحقبة الماركستية وصير الاستعمار الاستيطاني. إن نموذجاً جديداً فقط، يتجذر غير المناظرة والحوار الملتزمين، هو الذي من المحتمل أن يرضى التنمية ويمد السلام والتعاون والديمقراطية بأسباب الحياة في كل أرجاء العالم. وإذا تطور نموذجاً جديداً للنظام العالمي ذا توجه إنساني تنموي، ونسند به بالجميع والبراهين، تبرز الحاجة إلى التعريف -

عن طريق البحث المتعمق والتحليل الموضوعي - بالسمات غير المنصفة وغير المائلة للنظام الاقتصادي العالمي الزاهن، بما في ذلك النهج غير المتماثل الذي يتم بواسطته تنفيذ الاتفاقات، والمعايير المزدوجة التي يعتمد عليها الشمال، لا سيما في الترتيبات المالية والتجارية العالمية. وهذه الأمور تؤثر سلباً على رفاهية الملايين من الناس الذين يعيشون في الجنوب وعلى مسيرة التنمية فيه.

جدول أعمال معاصر للجنوب، انطلاقاً من روح هذا النموذج، لا بد للجنوب من تطوير جدول أعمال، أو ميثاق معاصر وخاص به يستمد أودّه من القيم والأهداف التي تبرز من واقع

الصراعات التاريخية للشعوب والدول في الجنوب، إذ يتم توجيهها أيضاً بفعل الحقائق والتحديات الجديدة للعالم المعاصر، والاحتياجات الحالية والمستقبلية للدول النامية، التي يجب أن يتم السعي في سبيلها من خلال تفاعل متوازن بين الدولة والسوق والمجتمع المدني.

وضع التنمية على رأس جدول الأعمال الاقتصادي والسياسي العالمي، لا بد من إعادة وضع التنمية على رأس جدول الأعمال السياسي العالمي والاقتصادي. ففي ظل التجارة الحرة والتدفقات الحرة لرؤوس الأموال، فإن الدول النامية غير قادرة على السعي وراء تحقيق أهدافها التنموية، من بين أمور أخرى، بسبب من التحويلات السلبية الكبيرة في معدلات التبادل التجاري الدولي والصدمات الخارجية، وبسبب من تأثير وضع يتميز بدرجة كبيرة من الانحراف والتحييز. إن اقتصاداً عالمياً مستقرًا ومتنامياً، ومعدلات مستقرة للتبادل التجاري الدولي، إلى جانب استقلالية السياسات، تشكل حدوداً خارجية أساسية للدول النامية.

التركيز مجدداً على الحوار والمفاوضات بين الشمال والجنوب، هنالك حاجة إلى التركيز مجدداً على قضايا حيوية معينة تتعلق بالتنمية، قد تعتمد الشمال إما إغفالاً أو التعامل معها على نحو سطحي وجزئي، في حين ركز على مجالات تقع في المقام الأول ضمن على السيادة الوطنية للدول النامية، وتشمل من بين أمور أخرى إدارة الصالح العام، والديمقراطية، والفساد، إلخ. وإذا يلتزم الجنوب بإيجاد معالجات تفتتح بكل قطر وتعد وطنياً من أجل معالجة مواطن الضعف لديه في تلك المجالات،

دينامية الجنوب ومن أجل الجنوب، تقوم بالتعمير بوضوح عن الآراء المشتركة للجنوب وإكسابها صدقية فكرية ومكانة سياسية. وباتجاه تحقيق هذا الهدف، يهيئ الملتقى بحكومات دول الجنوب بالعمل على تأمين الموارد الكفيلة بدعم مركز الجنوب وموارثه، واعتبار القيام بذلك إجراء ذا أولوية.

إنسانياتنا المشتركة

بالنسبة للمشاركين، فإن ملتقى السياسات العليا شكل تجربة فريدة. وإن اعتماد إعلان وادي الأردن إنما ينبع من يقينهم الراسخ بقدرة الجنوب على تعميق ذاته، وبضرورة قيامه بذلك، كي يمكس مصيره بيديه، من أجل ترويج التنمية بإنصاف وكرامة إنسانية، فيخدم بذلك المصالح الحقيقية لإنسانياتنا المشتركة في كلا الشمال والجنوب.

وقد عبر المشاركون عن عميق امتنانهم لمضيفهم، صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، على ما لمسوه من دفة الصفاة وحسن الوفادة في أثناء اللقاء، وعلى قيادة سموه المهمة، وإسهاماته التي تقدم بها في أثناء المداورات والمشاركات.

إطار المجتمع المدني؛ كما يتم بناء الجسور وإقامة الحوارات بين الحركات الاجتماعية في كل من الجنوب والشمال في أماكن مثل بورتو أليغري في البرازيل وحيدر أباد في الهند، التي تعد تجسداً للتمتع الجماهيرية من أجل عالم مختلف وأفضل في عصر العولمة.

دور مركز الجنوب

من أجل أن يتحرر الجنوب من مأزقه المخرج ويتنوع دوراً فاعلاً، فإنه يحتاج إلى آليات للتعاون، والتفاعل، وتبادل المعلومات، والعمل الجماعي، بل إلى التعمية والتشبيك بين عناصره البشرية المؤهوبة ومؤسساته. وإن احتياجاته في هذه المجالات هائلة؛ إلا أن السبل والالتزام بالسمي إلى الإيفاء بهذه الاحتياجات تظل ناقصة بشكل صارخ.

إن المقترحات التي طرحت في أثناء جلسات الملتقى، والتي من المقرر نشرها بشكل مستقل، ستساعد مجلس مركز الجنوب على اتخاذ مزيد من الإجراءات، وعلى توجيه عمله بما يمكنه من الإيفاء بمتطلبات رسالته الأساسية وما تم تفويضه به، على نحو حافز، من خلال تعبئة الإمكانات المتاحة في الجنوب والإفادة منها لسد احتياجاته ومتطلباته. وفي هذا السياق، فإن دوراً أساسياً للمركز هو النهوض بمهمة دارة أفكار

قلايد من العودة إلى المفاوضات بين الشمال والجنوب التي تستهدف إصلاح المشكلات وحالات الخيف التي ولدها النظام الدولي في عدد من المجالات، بما في ذلك المديونية الخارجية، والسلع، ونقل التكنولوجيا، وقانون الملكية الفكرية، ودور الشركات المتعدية الجنسيات في الاقتصاد العالمي.

الإفادة من إمكانات التعاون بين دول الجنوب، إن الشجع المقترح المتعلق بالتركيز على الأوضاع القطرية والمنظومة العالمية يعني ضماناً لكل صيغ التعاون بين دول الجنوب، وتسخير كل الإمكانات الجديدة التي أصبحت متاحة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية لتحقيق هذا التعاون.

من أجل حوار متواصل مع الشمال، هنالك ضرورة لإدامة حوار متواصل مع الشمال، لا سيما في إطار بناء تحالفات مع تلك القوى المقتدرة في الشمال التي ما فتئت تلفت الانتباه إلى حالات عدم التوازن، واللامتأمل، والهيمنة للنظام الراهن، والتي تناضل أيضاً من أجل تحقيق التحول. إن هذه النظرة الجديدة، التي تفتح إمكانات هائلة للتعاون والشراكة بين الشمال والجنوب، لا تزال بعيدة عن التوجه التقليدي الشمالي السائد. إلا أنها تبرز بقوة، خصوصاً في

مركز الجنوب



ملتقى مركز الجنوب

أن تكون كافية، فالى جانب الحاجة إلى هذه الجهود، هناك حاجة إلى خدمات ومؤسسات عمومية، كما هو الحال في دول الشمال المتقدمة التي تتمتع بدعم مؤسسات عمومية بالغة التطور وذات وظائف متعددة ومعقدة. (إن الميزانية السنوية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تأسست قبل أكثر من خمسين عاماً، تبلغ في يومنا هذا ثلاثمائة وخلاصتين مليون دولار. وهي كيان يزبد عدد العاملين فيه على ألفي موظف، ويعتبر أحد الدعامات الرئيسية للعلاقات المتبادلة بين الدول المتطورة ولتنسيق عملها المشترك، بما في ذلك علاقات هذه الدول مع دول الجنوب، ومواقفها من القضايا الواردة في الأجندة متعددة الأطراف). وإن استحداث مركز الجنوب في عام ١٩٩٥ - باعتباره منظمة بين حكومات الجنوب على الصعيد العالمي تتمتع بتقويض واسع المدى، وتقوم على أساس اتفاقية دولية - قد مثل خطوة سياسية مهمة في هذا الاتجاه برغم صغرهما.

مركز الجنوب

ص.ب. ٢٢٨

١٢١١ جنيف ١٩ - سويسرا

هاتف: ٧٩١٨٠ ٥٠ (+٤١ ٢٢)

فاكس: ٧٩٨٥٣١ (+٤١ ٢٢)

E-mail: south@southcentre.org

URL: www.southcentre.org

جدوى المركز من منظور المجتمع الدولي على الرغم من أن الجنوب هو المعني الأساسي بتطوير مركز مقدر وفاعل للجنوب، إلا أن هذا الأمر يتمتع كذلك بالاهتمام على نطاق أوسع. وإن كوننا يتمول، ويقوم بشكل متزايد على أنظمة سياسية واتفاقيات ومعاملات دولية، يستدعي وعياً وإسهاماً كاملاً وفاعلاً من قبل جميع الأمم والشعوب في عمليات الحوار والتفاوض والتفويض على أساس المساواة والمبادئ الديمقراطية. إن التمثيل غير الملائم لمصالح الدول النامية له عواقب ضارة، ليس بالنسبة لهذه الدول وسكانها فحسب، بل للمجتمع الدولي بأكمله كذلك. وتكون المفاوضات أكثر فاعلية وأقل بعداً عن التناقص والتكامل في حال كانت الدول النامية أفضل إعداداً وتنظيماً. والأهم من ذلك، أن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها تكون أوسع قبولاً وتشكل مصدر استقرار في الشؤون الدولية، لا مصدر صراعات واختلافات، إذا ما تم اعتمادها على أساس مساهمة عارفة فاعلة من قبل جميع الدول تؤدي إلى نتائج أفضل توازناً وإنصافاً. وإن نظاماً دولياً مجزءاً لا يمكنه بالتأكيد أن يخدم المصالح القريبة المدى أو البعيدة المدى لأية دولة. وبناء على ما تقدم، فإن الصالح العام للمجتمع الدولي يقتضي تشجيع جهود الدول النامية ومساعدة هذه الجهود في تعزيز قدرات تلك الدول، الفردية والجماعية، على المساهمة الفاعلة في المؤسسات والعمليات المتعددة الأطراف. وبمثل ذلك خطوة أساسية نحو بناء مجتمع دولي ديمقراطي. ■

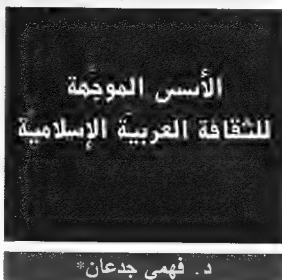
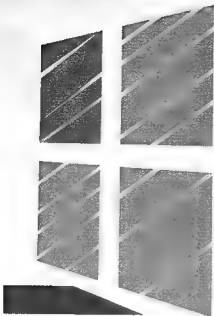
المركز منظمة بينية تعمل بين حكومات الدول النامية، وهو بهذه الصفة أداة للتعاون بين دول الجنوب، ويضطلع المركز بعمل تحليلي ذي توجه سياسي يتناول القضايا ذات الاهتمام المشترك لدول الجنوب وشعوبه في المجالات الواسعة للتنمية، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وأوجه العلاقات بين الشمال والجنوب، لا سيما ما يتعلق منها بإدارة النظام العالمي المتنامي وعمليته، ويؤدي المركز وظائفه بنمط فكري مستقل بعيد عن البيروقراطية باعتباره دارة أفكار تركز اهتمامها على التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول النامية في الساحة متعددة الأطراف، وفي التنمية الوطنية لكل منها. ويعمل المركز وفق توجيهات رئيسه ومجلس إدارته والحكومات الأعضاء فيه التي تعمل بشكل جماعي من خلال مجلس الممثلين.

ويستجيب المركز لاحتياجات الدول النامية وأولوياتها الموضحة عبر أبحاثها للتعاون الجنوبي البيني، بما في ذلك مجموعة السبع والسبعين، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة الخمس عشرة، ومجموعات إقليمية مختلفة. ماذا مركز الجنوب؟

الأساس المنطقي لوجود المركز من منظور الجنوب

في ضوء التكامل المتنامي للمجتمع العالمي، حكومة واقتصاداً، تكتسب فاعلية التمثيل والمشاركة في صناعة السياسة ونشاطات المفاوضات في الساحة متعددة الأطراف أهمية كبرى لجميع الأمم والشعوب في العالم. وفي يومنا هذا تقوم الدول النامية في أغلب الأحيان بلعب دور هامشي في العمليات والمؤسسات الرئيسية متعددة الأطراف، ولا تمارس تأثيراً كافياً على أمور ذات أهمية حيوية بالنسبة لها. ويعود ذلك بدرجة ما إلى افتقارها للتنسيق اللائق باللائم والآليات المساندة لعملها الجماعي على المستوى العالمي، وهو وضع تترتب عليه عواقب سياسية وعملية كبيرة. وتتوضع معالم هذا الواقع بشكل جيد في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي مؤسسات مثل منظمة التجارة الدولية، وكذلك وبشكل متزايد في هيئة الأمم المتحدة ومجموعة المنظمات التابعة لها، حيث لا تقضي السياسات والنتائج في أغلب الأحيان إلى تحقيق مصالح الجنوب وخدمة عملية التنمية فيه، وقد تكون في الواقع ضارة لكل منهما.

ومن أجل تغيير هذا الوضع والمساهمة في إقامة علاقات وعمليات أكثر ديمقراطية وتوازناً على الساحة المتعددة الأطراف، فإن الدول النامية تحتاج إلى دعم مؤسسي ملائم. وبالرغم من أهمية الجهود الوطنية وضرورتها، إلا أنها لا يمكن



أود في مبدأ هذا "القول" أن أسدي أبلغ معاني الشكر لأمانة (منتدى الفكر العربي)؛ إذ شرفنتني بأن جعلتني أحد المتحدثين في هاجسي (الأمن والهوية) من الهواجس الشاخصة للثقافة العربية الإسلامية، وبأن وجهتني في هذا القصد إلى بذل الوسع في النظر في (مكونات) هذه الثقافة. ثم اتمس العذر لما أجريته في العنوان المقترح من تعديل طفيف أراه ضرورياً دالاً، إذ جعلته رجعاً للنظر في (الأسس الموجحة) لهذه الثقافة. وأسارع إلى تحليل ذلك فأقول إن هذا العنوان: (مكونات الثقافة العربية الإسلامية) يمكن أن يشي بروية سكنوية لهذه الثقافة، وأنا أرى أن "تاريخية" هذه الثقافة ونجدد نواتها الحية سمتان جوهريتان من سماتها. ليس ثمة شك في أن "مفهوم" هذه الثقافة يجمع بعض "الثوابت"، طالما أن الإسلام بما هو (وحي) تنزّل طرف فيه، وطالما أن بعض المعاني المعتمدة في المنظومة التصورية الإسلامية ترتد إليه على وجه لا يدخل في باب التشابه الذي يحتمل التأويل. بيد أن هذه الثوابت من العناصر والوجوه لا تجرد هذه الثقافة من سمتها الطبيعية بما هي ثقافة، أي بما هي ظاهرة إنسانية متعددة الوجوه والأسس والقوالب، وخاضعة لأحكام الصيرورة الطبيعية الزمنية، أي لأحكام التشكل والتكوين والثراء والتحول والتجاوز. وهذا الوجه من الاعتبار يأذن بمقاربة المسألة على النحو الذي قدرّت أنه تجدر مقاربتها به.

تسديد الفعل، وذلك وفق أحكام الزمان ومتطلبات الشخص العياني. فحين نرتد ببصرنا إليها في الزمان تشخص أمامنا أحوال من التغير والتبدل والفعال والحراك تطال بداياتها وأواسطها وأواخرها الشاخصة أو الباطنة في أعطاف الوجود الحاضر. والحال ليست هي الحال نفسها في الوجوه الثلاثة جميعاً. فالحقيقة هي أننا قبالة "عملية" ثقافية

الزمنية الأخرى لها، فانخرطت في التاريخ العام بما هي ثقافة إنسانية تمت جذورها وتمتد لا في المطلق المتعالي وحده، وإنما أيضاً في الزمن الحايث المباشر... وفي هذا النظام الأخر على نحو أعظم.

توجه جميع القرائن المتعلقة بهذه الثقافة إلى أن لها "حياتها" وقواعدها المعرفية وطرائقها في النظر والتفكير وأنماطها الخاصة في تحديد القيم وفي

لم تتكون الثقافة العربية الإسلامية "بضربة واحدة". وهي كذلك، بعد تشكلها الرئيس في عصر التدوين، لم تتصلب عروقها ولم تستمر عند حدود لا حدود بعدها. لا شك في أن فريقاً من حامليها قد تشدد في ردها رداً اختزالياً إلى المعطى "النقلي" وجده. غير أن التجربة الشاملة لبنة هذه الثقافة قد تجاوزت هذا الرد الاختزالي واستكملت اعتبار المعطيات والقوالب

وليدة تشق طريقها في الزمان وفي الفضاءات الكونية الإنسانية المتداخلة، مغتذية مما تخبر وتحيّا، متنامية مقدمة حيناً، متضائلة متراجعة حيناً آخر وآخر.

مبدأ الثقافة العربية الإسلامية عملية تصفية وتنقية وتركيب وتجاوز. حداً الأول ثلّة من معطيات التراث العربي القديم: اللغوي والأدبي والأخلاقي والروحي، وحدها الثاني "المعنى" الجديد الذي ألقاه (الوحي) إلى العرب ووجههم إلى تجسيده في عقلهم ووجدانهم وفعالهم الزمنية وطلب إليهم أن يتهدّوا به وأن يكونوا به "مذريين" و"شهداء" على الناس.

الوحي هو الأصل الثابت الأول المقوم لهذه الثقافة. ولهذا الأساس قواعده المعرفية وغاياته العملية التي تتخطى "بنيات الطريق" المعارضة للتجربة التاريخية.

إيستيمولوجياً، أو معرفياً، نصّب الوحي (العقل) حاكماً في الأمور الدنيوية واعتمد "الاعتبار العقلي" مبدأ أساسياً في الحياة الزمنية، وجعل أدواته المساعدة "السمع والبصر والفؤاد"، أي الحواس والوجدان.

أنطولوجياً، أو وجودياً، أقام هذا "الأصل" رباطاً عضوياً بين الطبيعة وما بعد الطبيعة، بين الأرض والسماء، وجعل بينهما رابطاً علائقياً متكافئاً، لا تفككت فيه إحداهما على الأخرى: عين على الدنيا، وعين على الآخرة، تطلب هذه ولا تنسى تلك. في هذا الربط تعزز مفهوم "المعنى"، معنى الوجود على الأرض، ومعنى غائية الوجود بإطلاق.

من هذا المعنى بالذات يتعين علينا أن ندرك وجهها خاصاً ذا دلالة فريدة،

وهو أن المسار الذي نوه به الوحي يطال الطبيعة والإنسان كليهما. الطبيعة ماثلة أمامنا ههنا... وهناك... لتكون موضوع فعليتين: إنسانيتين مركزيتين: فعالية تأملية جمالية "اعتبارية" تتألق بها النفس وتزّين بها الحياة، وفعالية مادية مشخصة تتمثل في "الاستخلاف العمراني" غاية لها ومقصداً. فليس ينبغي للإنسان أن يؤسس علاقته مع الطبيعة وفقاً لبداً الحماضية الجمالية والمتعة فحسب، وإنما هو مدعو أيضاً، وفي الآن نفسه، إلى أن يعمر الأرض ويستثمر معطياتها ويحافظ عليها ويرعاها. وإعمار الأرض لا استنزافها وتدميرها هو الغاية هنا. وفي ذلك يفارق الوحي مفارقة واضحة المفهوم "الليبرالي الجديد" للثقتين واندفاعاتها المتوحشة المتفردة بتدمير كوكبنا تدميراً نهائياً.

بيد أن هذا الوجه من الفاعلية العملية ليس هو كل شيء. فلإنسان في "الدينونة" غائيته المركزية المنقوطة به والمتوط بها. وهذه الغائية "قيمية" في المقام الأسمي أساسها هذا القول الحكم: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق". هذا القول يجسد مقاصد الوجود البشري على الأرض، ووجدنا مع ذواتنا، ووجدنا مع الآخرين من أنفسنا، ووجدنا مع الأغيار من غيرنا. والغائية الأخلاقية هنا تتمثل في ثلّة من القيم الأساسية التي تتردد في كل فضاء من الفضاءات القرآنية والتبوية: الخير، السعادة، القضيّة، العمل الصالح، الحرية، الكرامة الإنسانية أو الأدمية، الأخوة الإنسانية، الإحسان، العفة، العدالة، الحكمة... ثلّة من القيم تلقى بكل تأكيد مع كبرى القيم

والمثل والمعايير التي بهج بها عظماء الفلاسفة في التاريخ وتتخذها الثقافة الإنسانية المعاصرة والحدائق نفسها - بشكل أو بآخر - قيمة لها وغايات. وليس يهون من قدر هذه القيم ومن صلابة أسسها وقواعدها الموضوعية أن "التجربة التاريخية" العربية الإسلامية التي نعرف لم "تتهذب"، على وجه الحقيقة، بهذه المعاني التي أقام دعائمها الأصل "الايستيمولوجي" و"القيمي" الأول، وأن الإنسان "العربي" لم يستطع أن يرقى إلى سدة (الرسالة) التي دعي لإنفاذها، إذ سارع إلى تحويل قيم هذا الأساس وغاياته إلى نظام من الغلبة والجبروت والعسف أجرت ثلّة من جماعات الملك الدنيوية المتتابعة قصيرة المدى والعمر والنظر، وذلك برغم الإنجازات الحضارية والتحصينية المرموقة التي أبدعتها بعض العصور، وأسهمت فيها إسهاماً حاسماً العناصر الإثنية التي من كل حذب وصوب، ويزعم ما أتوهم أنا شخصياً - أحياناً - من الاعتقاد بأن الجزء العسير الذي نالته هذه "التجربة" بتقصيرها كان أقل مما يمكن أن تستحق وأن يد "اللطيف الإلهي" قد تدخلت على الدوام - وحتى الآن - من أجل تعديل مصيرها النهائي.

ولم تكن "الكلمة" الإلهية هي وحدها الأساس الذي وجه الظاهرة الثقافية العربية الإسلامية في مبادئ تشكلها. فقد كانت "الكلمة" البشرية أو "البنيان الساحر" قوة خارقة موجهة لهذه الثقافة وحاملاً لها. و"الكلمة" هذه إرث قديم تجدد. وليس ثمة شك في أن الإبداع العربي القدي يتمثل في إقامة البنيان الثقافي العربي الإسلامي على (اللغة) و (البنيان) وتشكلاتهما المتجسدة في

للحدود وللفضاء السلفي بخطو حثيث ثابت .

ثم إن علينا ألا نتوهم أن "روح العشير" و"عقل القبيلة" قد اندحرا أو تضاعا بالطغراف المشخص للدعوة الإسلامية وبإقامة "بنى إسلامية" أو "شبه إسلامية" للحكم تجسدت في (دول) أو (خلافات) دينوية متتابعة.

فالحقيقة هي أن الإسلام لم يتمكن من تحرير "العقلية العربية" من فردانياتها الطاغية المنحجرة من (زمن عقل القبيلة) ومن قيم هذا (العقل). فقد قاوم

(عقل القبيلة) مثل الإسلام "الإنسانية" مقاومة شرسة، وأقلع دوماً في فرض منطق على مؤسساته العليا والدنيا إلى يومنا هذا. وبواقع قليلة جداً من أرض الإسلام هي التي أذنت لقيم النضد الإسلامي والإنساني بأن تستوطن فيها بقدر أو بآخر. أما الغالب الأعم في الفضاءات العربية الإسلامية - ولست أعتقد أن الحال تختلف كثيراً في جل الفضاءات الإسلامية غير العربية - فقد جرى على تقديم سيادة جملة المفاهيم والقيم وطرائق الفعل التي توجه (عقل القبيلة) و (روح العشيرة).

بكل تأكيد يحق لأي منا كل الحق بأن ينوه بقيم المروءة والشجاعة والكرم والخير والإحسان والتسامح... في الفضاء الثقافي والحياتي العربي الإسلامي الأول... وسواء. ولابن خلدون مطلق الحرية في أن يزعم أن (عقل البداوة) أقرب إلى الخير! لكننا في حقيقة الأمر لسنا واثقين تمام الثقة من أن هذه القيم قد تجسدت تجسداً "جماعياً" حقيقياً. فالقارئ التي تشي بأن تجسد هذه القيم كان تجسداً فردياً ليست مما يتعين التقليل من شأنه. وبكل تأكيد، القصد

أن أزعج أن ما يعزى إلى العرب، على وجه العموم، من مبانة أقوالهم لأفعالهم إنما هو أت بقدر غير هين من اقتناعهم النفسي الصارم بأن للكلمة "قوة فعلية واقعية حقيقية" من شأنها في نهاية واقع الحال أن تغني عن (الفعل) الحقيقي. وأنا أجنح إلى الاعتقاد بأن إضفاء القوة المادية المشخصة على (القول الساهر) المبين قد كان وما يزال أحد القوالب الأساسية للتدمير الذي حل لا مبعداً (العقل) وحده وإنما بمبدأ (الفعل) أيضاً.

وإذا كان (البيان) قد مثل "سلطة" طاغية حقيقية، فإن مفهوم (السلف) قد شكل هو أيضاً سلطة أخرى. إذ ليس ثمة شك في أن "الوسيط السلفي" قد احتل مكانة مركزية في "العقل العربي الإسلامي" المبكر. وقد استطاع تيار "الوسيط النقلي" أن يبلغ من القوة درجة بات معها سلطة ثانية تضاهي (النص) وتستبد بفهمه وبطرائق استخدامه. ولم يكن ذلك إلا على حساب (العقل) الذي أعلى الوحي من شأنه، لكن "الأنقياء الأوائل" و "الحديثين" منهم على وجه الخصوص، أولئك الذين تشير النصوص التاريخية إلى أفرادهم بكلمة "مأمون" أو "صاحب سنة"، دفعوه إلى منزلة خلفية قصية من منازل النظر والاعتبار وبناء الأحكام. ومع أن (أصحاب الرأي) قد ظهروا منذ عهد مبكر جداً من هذه المرحلة، إلا أن أصواتهم ظلت ضعيفة خافتة ولم يشد عودها ولم تقو نبرتها إلا في القرن الثاني مع اشتداد قوة "الوسيط السلفي" وتعاظم راديكاليته ومقاومته للوعود الجديدة والدعوى الابتداعية الجريئة التي راح يرفع راياتها فجر (العقل) وتقدمه واختراقه

الشعر على وجه الخصوص، وأن "الأدب" نفسه - بمعناه الاصطلاحي القديم، أي جملة التجليات المعرفية والأخلاقية والمعاملية الخاصة والعامية، قد اكتسب هو أيضاً بكسوة "البيان" وإياه السحري أو الساحر، و"بقوة الكلمة". والحقيقة أن "البيان" و"قوة الكلمة" قد اجتلا إلى يومنا هذا منزلة خارقة في الثقافة العربية والإسلامية. وفي أيامنا هذه يستحوذ (الأدب) على (الفكر) نفسه، ويقدم الأبناء أنفسهم للملأ للناس بما هم ممثلو الفكر والثقافة. ومع أنني لا أهوّن أبداً من شأن البيان ومن قيمة الأدب - بمعناه الفني الحديث - ومع أنني لست واحداً من أولئك الذين يصرفون أوقاتهم في التشكيك في قيمة الفنون اللغوية والأدبية ويجعلونها عللاً لهلاكنا وفساد أحوالنا، بل يذهب بعضهم إلى نعت نفسه وأنفسنا بأننا مجرد "ظاهرة صونية"، إلا أنني لا أملك إلا أن ألاحظ أن "الاستبداد الببائي" - بوجوه الجمالية الشكلانية والإقناعية والانفعالية - قد ألحق أضرارا جسيمة بمبدأ (العقل) في الثقافة العربية الإسلامية. وليس الضرر أتياً من "جمالية" الأدب وفنونه - فذلك مطلب لا مندرجة عنه - ولكنه أت من أن "القول المبين" قد حل محل "الفعل"، وبات تمثل الأقوال الخطابية والبلاغية والكلام الساحر والجميل أحد "الأدلة" الأساسية لا في (الخطاب) فحسب وإنما في (الفعل) نفسه. لقد فطن ابن رشد قديماً إلى دلالة القول الشعري بما هو دليل غير برهاني وضعيف، لكنه لم يظن إلى أن سلفه - وخلفه أيضاً - قد حولوه إلى فعل حقيقي خيالي أو متوهم. ولست أرى من باب المجازفة

"علمية سابقة على العلم" إن أمكن التعبير. ويرغم المقاومة الشديدة التي لقيها "التحول العقلي العلمي" من جانب (أصحاب الحديث والمنسبة) - بالاستخدام الاصطلاحي للكلمة - ويرغم جهودهم الخارقة من أجل رد (العلم) إلى حدود (العلم النافع دينياً)، إلا إن الثقافة العربية الإسلامية لم تأبه بذلك وتابعت تحولاتها في طريق (العقل) و (العلم) الطبيعيين الإنسانيين حتى باتت غير ممكنة التحديد بدون الإحالة إلى هذا التحول الذي أصبح أساساً مركزياً راسخاً من أسس هذه الثقافة ومن وجوه حضارة بأكملها. يقول كثيرون منا- وأنا نفسي الممت إلى هذا في مطلع هذا القول- إن (العقل) أساس جوهري قد نقرر في النص القرآني نفسه، وإن هذا الذي أتوه به الآن ليس بالأمر الجديد. فأقول إن النص القرآني نفسه قد نصب فعلاً (العقل) أساساً للفهم والتفكير والوجود والفعل. لكن الواقع الذي وقع هو أن المسلمين لم يستخدموه على وجه الحقيقة، وأكد أقول إنهم قد تنكروا له وأذلوه، وإن أولئك الذين تعلقوا به من أصحاب الرأي والاجتهاد وما سمي به "العلوم العقلية" قد شقوا طريقهم به بصعوبة وحزونة بالغتين. ولست أخرج من الزعم أن الثقافة اليونانية - الفلسفية والعلمية - هي التي حرخت، عملياً، المسلمين وأنجاهت إلى استخدام العقل الذي جاء به الكتاب العزيز استخداماً اصطلاحياً حقيقياً مطابقاً - أو على الأقل مطابقاً لما نسميه في المصطلح الحديث بالعقلانية الموضوعية - وأن الفضل في "تفصيل" (أساس العقل) وإحيائه عملياً وجدياً يعود لهؤلاء الأغيار من (الأوائل)، وللتحديات

التيبلة) عن منطق وعن حقوقه وعن تناقضاته التاريخية القديمة المستحدثة. مع ذلك، ومع ما صاحب "المملكة الإسلامية" المركزية من تحولات سكانية واقتصادية وسياسية، نستطيع أن نزع من أن ملامح جديدة قد بدأت ترسم على وجه الثقافة العربية الإسلامية. كان (العقل) هو العلامة الفارقة الجديدة الكبرى. لم يعد الأساس النقلي الاتباعي هو السلطة القصوى والموجه المطلق للثقافة على وجه العموم. فقد بات الأساس الديني النقلي عند المتكلمين أساساً دينياً عقلانياً. وكذا الحال عند "الأصوليين"، علماء (أصول الدين) وعلماء (أصول الفقه)، وتحول الأدب نفسه من "الشكل" إلى "المعنى"، وبات أمراً مالوفاً أن نقل "تأثيراً" متكلماً أو فيلسوفاً، أو أن تألف شاعراً فيلسوفاً أو متفلسفاً. والفنون المتطورة - والعمارة من بينها مثال خارق - أصبحت مقودة بمعان وأفكار جمالية فلسفية أو متافيزيقية. والحياة "الروحانية" - بأشكالها الزهدية والصوفية والنيو صوفية - باتت مسكونة بمعان وبهواجس وحدوس فلسفية وأنطولوجية. اشتد عود علم الكلام وأصبح (علم كلام) فلسفياً، ونقل التراث اليوناني إلى اللغة العربية فانطلقت الحركتان الفلسفية والعلمية انطلاقاً عظيمة، فانضم (العلم) الأساسى ثم الطبيعي إلى (العقل) الفلسفي) وبات هو أيضاً أساساً من أسس الثقافة. ويرغم الوجوه "السمرية" و"السميائية" التي علقت بهذا العلم، إلا أنه ظل يتحرق من أجل اكتناه المجهول الطبيعي والتأثير في مجرى وفي طبيعة (الطبيعة) بأساليب

هذا هو أن أقول إن النزعة "الفردانية" العربية القديمة لم تبلم، في الإسلام، راياتها لروح هذا الدين ولقيمته الإنسانية الجمية. تلك في ظني هي الأسس الكبرى الميزة للثقافة (البدايات) ولطالع التجربة الثقافية العربية الإسلامية. وحين أقول "المطالع" أعني على وجه التقدير التقريبي الفضاء الزمني الذي يمتد من غداة تشخص الوحي اجتماعياً وسياسياً وخروج العرب بالإسلام من الجزيرة، إلى أواسط القرن الثاني للهجرة، أي إلى مطالع ما اصطلاح على أن يكون (العصر العباسي الأول). يشهد (عصر الأواسط) تحولات عميقة في الأسس الموجهة للثقافة العربية الإسلامية. وبطبيعة الحال يستمر عدد من الأسس التي وجهت ثقافة البدايات في الوجود وفي التأثير. ظل الوعي حياً معتمداً جوهرياً متعاطفاً الأهمية والتأسيس، واحتفظ الأساس (النقلي) أو (الاتباعي) بحضوره المشتد ويتصاعد راديكاليته بقوة في الحواضر الرئيسية. وكذلك ظل الأساس (الياني) العربي متوجهاً قوياً متعاطفاً التأثير والاتساع. ولم يتراجع (عقل) العشير والقبيلة)، لا بل يمكن القول إنه اشتد باشتداد ظاهرة "التعددية" ونجوم "الشعوبية" التي لم تكن في حقيقة الأمر إلا ثمرة من ثمار النزعة الإنسانية الكونية الشاملة للإسلام نفسه. في هذه المرحلة الجديدة بالذات صرح (التبني) بأن "اللقى العربي" بات غريب الوجه واللسان". وفي هذا العصر بالذات نهض الجاحظ في وجه "الشعوبية" وأبدى ملاحظات "شوفينية" واسعة. وفي هذا العصر تفجرت أيضاً صراعات القبائل القديمة وأعلن (عقل

التي ألقت بها ثقافات "الاختلاف" في وجه الإسلام والمسلمين. وليس هذا إلا وجهاً من وجوه التفاعل الإنساني، وتجاوزا للقضاء الثقافي المحدود الذي كان يغلط الثقافة العربية الإسلامية في عهودها السالفة.

وهذا الوجه من المسألة يسوق مباشرة إلى مرآة جديد من وجهات هذه الثقافة، أعني النزعة الإنسانية ورديفها المسمى بالتعددية الثقافية.

انفتح العالم الثقافي أمام العرب المسلمين، واندمجت أمم وثقافات في الظاهرة الحضارية الإسلامية، وتعرّف المسلمون على "غرائب الموجودات"، وتنقلوا بين ثقافات "الهمج والتوحش"، فضلاً عن التحضرين، وبات (الإنسان الكوني) مركزاً لهذه الحضارة. تكلم الفارابي على "الجماعة الإنسانية الكبرى"، وتكلم ابن سينا على "الفنس الكلية" والتي تشبه أن تقارب ما يمكن تسميته بـ (العقل الكوني)، وتكلم كثيرون على "الإنسان الكامل". وبرغم ظاهرة التفكك العميقة التي عصفت بدار الإسلام الواحدة، إلا أن الحديث على "أمة" الإسلامية الكونية ظل قوياً ذا معنى، وإن لم يكن بطبيعية الحال، على وجه الحقيقة، سوى ضرب من "الإسكانولوجيا" العسيرة. وقد يكون ههنا موضع إثارة "شبهة" جديرة بالنظر والتحقيق. أين يقع مفهوم (أمة الإسلام) من مفهوم "القسمية الكونية الثنائية" التي تتقابل فيها (دار الإسلام) و (دار الكفر)؟ لا يتسع المقام هنا للتفصيل في هذه المسألة الدقيقة. لكن الذي أجنح إليه وأزعجه هو أن هذه "القسمية المانوية" تنحدر على وجه التحديد من "الإشكالية الخارجية"

القديمة، وإن القضية ترتبط بموقف الخوارج الأوائل من "دار السلطان" ومن "دار القعدة" الذين يتمتعون عن المشاركة في العصيان وفي الثورة والخروج لمقاتلة "السلطان الجائر" فتصبح أو تسمى دارهم دار كفر. والذي حدث بعد ذلك أن فريقياً من الفقهاء السياسيين قد توسع في الإطلاق، وأن التقليد استمر إلى أيامنا هذه حيث نبت من جديد من يقسم العالم إلى "فسطاطين" متناحرين، فسطاط الإسلام وفسطاط الكفر. بيد أن عالمية الإسلام ونزعة الكونية المتأصلة تتعارضان تمام التعارض مع هذه الروية، وتنهضان في وجه هذه القصة التي ألحقت بأصحابها وبالمسلمين جميعاً ضرراً عظيماً في الماضي، وتلق بهم اليوم وبالمسلمين وبالإسلام نفسه ضرراً أعظم وأفدح.

والحرية أساس من أسس هذه المرحلة. ولم تعبر الحرية عن نفسها هنا في حرية التجارة العالية فحسب - وقد كانت سمة من سمات الانتشار الحر للتجارة الإسلامية وللفعالية الإسلامية الزمنية - وإنما أيضاً في حرية الاعتقاد، وفي الحرية الدينية وفي حرية الفكر على وجه العموم. وليس يقلل من شأن هذا الأساس أن "تقليد التكفير" ومغامراته في أوساط الفقهاء والعلماء والدعاة والأئمة والوعاظ قد ظل على حاله هنا وهناك. فالواقع قد فرض أحكامه برغم كل شيء وبات هو السائر الجاري. وليس بدعاً أن نتكلم هنا أيضاً على "حرية أخلاقية" - أو لبرالية أخلاقية - في العادات والممارسات والعلاقات الشخصية، إذ كانت تلك في واقع الأمر سمة ظاهرة صريحة من سمات "أخلاق" هذه

الثقافة في أزمنة الأواسط، حتى لقد غلب بعض كتابنا وذهبوا إلى حدود الزعم أن القضاء الحضاري الإسلامي قضاء مفعم بالأجواء "الجنسية" لا شك في أن العرب المسلمين في الحضارة العباسية على وجه الخصوص قد أخذوا من "الليبرالية الأخلاقية" - أو اللأخلاقية - حظوظاً واسعة جداً حتى باتت هذه الليبرالية علامة من علامات حياتهم خلال هذه العقب المتطاولة، وأن الحرية قد طالت جميع المظاهر والأشكال المثبتة التي يشبهها مسلمو اليوم عند معاصريهم من (أهل الغرب).

وإلى هذه العهود الثقافية أيضاً تنتمي ظاهرة "مضادات الفضائل" و (الدين الباهلة) - مدن الضرورة والثروة والذالة واللذة والخسة والجاه والتكريم والتغلب والاستبداد و "الحرية" والتعسف.. بحسب مصطلحات الفارابي - وبسبب استئراء هذه "الدين القيم" تجذر تعزيز التوجه إلى إحياء القيم المركزية أو "القطبية" القديمة: الحكمة والعفة والعدالة والاعتدال، وأصبح "تهذيب الأخلاق" مطلباً أول وأساساً مطلقاً لإعادة بناء المدينة المفقودة، مدينة السعادة والفضيلة. ولا بد من القول هنا إن فضيلة "العدل" أو "العدالة" و "الإنصاف" بحسب مصطلحنا المعاصر، قد احتلت المكانة المركزية في سلم القيم المقصودة في هذه العهود، وذلك، بكل تأكيد، علامة على استئراء الظلم واستفحاله. ولا يحتاج الأمر إلى تفصيل خاص لكي يقال إن "العدالة" باتت قيمة مهجورة منذ عهود بعيدة في القضاء الاجتماعي - السياسي الإسلامي، وإن انسحابها من هذا الفضاء قد اقترن بظاهرة

التأسيمي الذي يمكن أن يحتوي هذه الثقافة ويوجهها في طرق آمنة في الأجواء الكونية المعاصرة التي تهز أركان أرضنا المسكونة وغير المسكونة؟.

استيقظت الثقافة العربية الإسلامية في مطالع القرن التاسع عشر وخلال القرن كله وما تلاه على فكرة جديدة ألقت في عصورها السالفة نقيضها المباشر. وأنا أقصد فكرة (التقدم). تخترق هذه الفكرة أعمال جميع مفكري عصر النهضة في العالم العربي وتحل مساحة جلية في (العقل العربي الإسلامي) الحديث. وهي فكرة لم تعرف الثقافة العربية الإسلامية الكلاسيكية منها إلا بعض وجوها "الجمالية"، مثلما نجد عند مفكر إنساني كابى سليمان السجستاني المنطقي. أما الفكرة المستبدة بالعقل العربي الإسلامي منذ الانشقاقات السياسية التي عرفها القرن الهجري الأول واقتراق المسلمين واختلافهم فرقا ومذاهب شتى فكانت فكرة التراجع والتقهقر لبدأ (الخير)، واتجاه العصور في طريق السئى فالأسوأ. وبالطبع كانت النتيجة شيوع (ثقافة اليأس) التي ناضل في وجهها مفكر ديني محدث هو الشيخ محمد عبده ثم الأخذون بمفهوم "التقدم" الآتى من عصر الأنوار الأوروبي. لقد توسعت في أحد أعمالى في دراسة هذا المفهوم في الفكر العربي الإسلامي الحديث فلا أستمرسل فيه هنا، وأقتصر على تأكيد القول إن قيمة (التقدم) أو (الترقى) كانت أساماً جديداً راسخاً من أسس الثقافة العربية الإسلامية.

وبالطبع لا أحد يجهل أن الحداثة والتحديث. - برغم الفرق بينهما - قد

الانقلابي الكبير قد شهدا عقلاً عربياً إسلامياً يترنح تحت وطأة التفكك الاجتماعي والأخلاقي ويؤس الحياة المادية والمياسية، ويغدو السير في طريق عوالم السحر والتنجيم والشعوذة والطلسمات والتارنجيات، حتى أصبحت هذه العلوم في عصر ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) علوماً سائرة معتبرة وبانت أحد الأسس التي تشكل الثقافة العربية الإسلامية إلى مطالع العصور الحديثة. ويتعين هنا تشديد القول إن هذا الأساس "السحري" مفارق مقارنة تامة في ماهيته الأساس "الغيبى" الذي نوه به (الأصل - الوحي) بما هو أحد "حجار الزاوية" في المنظومة التصورية الميتافيزيقية الإسلامية. فمفهوم (الغيب) مهنا لا يعني في نهاية التحليل الإيتمولوجي إلا تقرير الاعتقاد بأن الكفاية المعرفية أو الإيتيمولوجية للعقل الإنساني ذات حدود بالضرورة، وأن ثمة قطاعاً متعالياً لا يمكن إدراكه إلا بالوحي، ولا يقدر الإنسان على ولوجه وكنه أسراره. وهذا ما يزعمه (الأساس السحري الطلسماني) الذي انتشر انتشاراً واسعاً في ثقافة النهايات من الأواسط، وهو أساس لم تززعزع أركانه وقواعده إلا صدمة الحداثة واتصال التمدن العربي الإسلامي "التبقي" بالتمدن "الأوروبوي" أو الغربي، عند مطالع القرن التاسع عشر.

ما الذي أصبحت عليه الثقافة العربية الإسلامية في الفضاضات الجديدة للأزمة الحديثة؟ وما الذي أضافته هذه الأزمة من أسس لهذه الثقافة؟ وما الذي تبقى من عهودها التأسيسية السالفة؟ وما هو التركيب

انقلاب الأمور في حياة الإسلام وبالتحول من نظام النبوة والخلافة إلى نظام "الملك" و "الملك العضوض" مع الأمويين ومن جاء من بعدهم، إذ بانت السلطة السياسية سلطة استبدادية دينوية تغلبية أقيمت على حرية الرعية، وأنفذت قانون الغلبة والجبروت والعسف والظلم واقتراق حدود مبادئ العدالة والكرامة الإنسانية التي أعلى من شأنها الوحي الإسلامي إعلاءً فذاً. والحقيقة أن (العقل العربي الإسلامي) التاريخي قد أدرك جملة هذه النقائص والذاتل، لكنه وقف عند حدود الإبانة عنها فصب، ولم يتحول من ذلك إلى "الفعل المخلص"، أي إلى العمل الفعلي على تغيير الأشياء، وذلك بسبب نزوعه النظري والبياني، أو بسبب تجذر مفهوم "الخلاص الفردي"، أو خشية الوقوع في "العصيان" لأولي الأمر عصياناً أيلاً إلى "الفتن" المفضية بصاحبها إلى "الجحيم". وباستثناء حالات محدودة من "الخروج" و "العصيان" أو "الثورة" اتجه الخيار الأغلب إلى الإصلاح السلمى الوادع، بالنصح والوعظ والكلم الطيب والنظر في "مرايا الملوك". أما "الطاعة" فكانت هي "سلطة الأمر" الدينية في "السلفية التاريخية" التي تنتسب إلى هذه العهود، عهود الواسط ونهاياتها. بيد أن الروح لم تعد، وتم القضاء على النظام السياسي العربي الإسلامي بتدخل من (الخارج) في العام ٦٥٦هـ، أعانت عليه بكل تأكيد كل معطيات (الداخل)، ومنها طبعية الحال المعطى الثقافي بوجوده المعرفية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية. ذلك أن القرنين اللذين سبقا هذا الحدث

العربية الإسلامية . وفي الحياة الأخلاقية تضاربت أشكال الحرية التي تحكم الحياة الأخلاقية الغربية مع أشكال الحرية، أو بالأحرى القيود العربية والإسلامية التقليدية التي تنضوي في باب "الحفاظة الأخلاقية"، وتولدت من ذلك أزمة في القيم وتناقض جذري نشهد علاماته في كل مكان .

والحقيقة أن علينا أن نقر بأن انتشار قيم الحداثة في الفضاءات العربية الإسلامية لم يجر من قبل على نمق محدد، وإنما جرى على غير نظام، وكان إلى عهد قريب كذلك على غير نظام، وبخاصة بعد أن تدخلت في عملية الانتشار أجهزة البث الإعلامي السعوي البصري الصاخبة الموحنة المنطلقة وفقاً لأحكام الفريضة والمنفعة.

غير أننا بدأنا نشهد منذ وقت قريب معالم "نظام ثقافي كوني" يشيع منتجات ثقافية من شأنها أن تقضي - تحت شعار التوحيد - إلى حالة من (فوضى القيم)، ومن (النسبية) الشاملة، ومن التدخل المباشر في ما ينبغي أن يقال أو يصنع، وفي ما لا ينبغي أن يقال أو يصنع. ومع أن "الثقافة الكونية" تعتمد مبدأ (النسبية) وتشيع في كل مكان، إلا أن سذنة هذه الثقافة يشددون على الطابع المطلق للقيم العليا التي تستند إليها الحضارة التي تبث هذه الثقافة، أعني الحضارة الغربية. وفي هذا مفارقة صريحة. أما الثقافة العربية الإسلامية فيعتين عليها أن تقف طويلاً عند هذه المشكلة العسيرة، وتخفضها لنقاش تداولي واسع تحل فيه قضية التقابل بين النسبي والمطلق، ويحدد فيه سلم القيم الخاصة بهذه الثقافة وطريقة بنائها وإشاعتها في الأجواء القيمية المعاصرة

كانت الثقافة العربية الإسلامية في أسسها المركزية الأولى شاهداً عليها حافظاً عليها: الحرية، العدالة، الكرامة الإنسانية المساواة، الأخوة الأدمية... بيد أن التجربة التاريخية، على وجه الشمول، تفكرت لها ولم تهذب بقيمها. ونحن نعلم الآن علم اليقين أن قيم الثورة الفرنسية - وهي قيم الفردانية والحداثة - قد احتلت مكانة رفيعة في النظام الثقافي العربي الحديث منذ رفاعة الطهطاري إلى أيامنا هذه، وأن بناء هذا النظام قد حرصوا حرصاً شديداً على إنفاذ عملية "تركيبية" أو "توفيقية" - ويمكن أن نقول "تقدمية" - جريئة بين قيم التمدن الإسلامي وقيم التمدن الغربي، وأن المبدأ المسوخ لهذه العملية عندهم تمثل في الاعتقاد بأن قيم هذا التمدن الأخير ثابرة في (نصوص) وأعطاف التمدن الإسلامي. ولم ينجح عن هذا التركيب ويتكبد له إلا الجناح "السلفي" المتصلب الذي خرج دوماً من المرب، وأجرى الأمور على نحو مغاير ومناقض باسم (النص) الموحى محدثاً قطعة جذرية مع ثقافة الحداثة ورموزها ودعاواها. أما النظم الأخرى في هذه الثقافة فأفرغت وسعها في تشكيل صيغة تركيبية معتدلة تأذن بـ "تعايش" إيجابي مع جو الحداثة ومشتقاتها .

وإذا كانت (الحداثة) قد عززت مفهوم الحرية السياسية والفكرية والاعتقادية في الفضاءات العربية الإسلامية، فإنها قد أربكت هذا المفهوم في تطبيقاته الاجتماعية والأخلاقية. ففي القطاع الاجتماعي تجذرت "الفردانية" وجنحت نحو "النفعية" المتعاطفة، ويسر ذلك سيادة ليرالية اقتصادية متأسلة في الحياة الاقتصادية

لحقاً بأصول هذه الثقافة بدرجات متفاوتة . وسواء أكان الاسم الذي تم ابتداعه للدلالة عليها التمدن أم المعاصرة أم التجديد أم غير ذلك، فإن هذه الثقافة، رغبة أو كراهة - ولكن رغبة في الغالب الأعم - قد جعلت أمر الحداثة أحد أسسها الجديدة، وذلك برغم القيود والتحديات التي توخى المفكرون إدخالها هنا أو هناك من فضاءات هذا المفهوم "الحصائل للوجود"، أو "المقول بالتشكيك" حسب مصطلح المناطقة، وبرغم المعارضة الشديدة التي لقيها من جانب التيارات "السلفية" على اختلاف مشاربها ومقاصدها .

واخترقت قيمة (الديموقراطية) - وهي أحد مشتقات الحداثة الأساسية - الثقافة العربية الإسلامية الحديثة - المعاصرة على وجه أخص - وباتت هذه القيمة شرطاً أساسياً لكل تحرر ولكل تقدم. ومع أن الأجنحة الثقافية العربية - الإسلامي والوطني والليبرالي - قد اجتمعت كلها على طلب هذا "النظام"، إلا أن الجناح "الإسلامي السلفي" - لا الجناح "الإسلامي الحضاري" - قد أبى قبول المصطلح وأصر على أن مصطلح الثوري هو المعتمد لديه، وذلك برغم الفروق الشاخصة بين المفهومين أو المصطلحين. لكن وجه التقارب تكفي لإحلال المفهوم في مكانة جليلة من النظام الثقافي العام، بغض النظر عن مشكلة مدى التمثل الحقيقي العملي لهذا المفهوم في "الفعل الشخص" للأخذين به لأن مشكلة النظر والعمل، القول والفعل، تظل مشكلة أخرى قائمة بذاتها.

وكذلك أحييت الحداثة قيماً كبرى

العموم.

ولا نستطيع أن نستعمر في الاعتراف بشرعية "عقل القبيلة" و "روح العشير"، فذلك مضاد لمنطق المواطنة والمجتمع الحديث والدولة الحديثة.

ولا نستطيع أن نسلّم بسلطات الماضي خارج دائرة العقل والعلم والحريّة. والتراث نفسه إنجاز "تاريخي". والتاريخ إنجاز بشري والسلف بشر مثقل. وهاجس الإبداع والتجاوز هو الذي ينبغي أن يتلبس ثقافتنا، لا "تقليد" الآباء والأجداد.

والتعلق بالحريّة يعني تحطيم بنى الاستبداد وربط مبدأ الطاعة والقدس بالقانون وهذه.

والعقيدة السحرية لا ينبغي أن يكون لها مكان في ثقافتنا.

وأخلاق الكراهية والقسمة الصراعية للعالم مدعوة لتخلي المكان لأخلاق التفاهم والحوار والتداول.

وأخلاق اليأس مدعوة لتخلي المكان لأخلاق التفاؤل والرجاء والعمل.

لأسنجمع الآن في قول يبدو مكروراً جملة الأسس التي أقدر أن عملية تركيبية يمكن أن تنطلق منها لوضع مخطط شامل لتشكيل ثقافي عربي إسلامي يأخذ بالتكيف والتجاء:

لا يمكن لأية قضايا ثقافية نتعنها بـ (العربية الإسلامية) أن تكون منبئة عن أساس (الوحي). فهو الذي يضيء عليها أبعادها الروحية والميتافيزيقية والأخلاقية. والتوجه إلى مفهوم أخلاقي وحضاري لمضامين هذه الظاهرة/الأساس والتكثف عن المفاهيم الراديكالية التاريخية له يأذن لكل الأجنحة التي تتردد في الفضاءات العربية بالانضواء تحت مظلة هذا

في حياة هذا العالم الحديث؟ أليس إعمار العالم قيمة مشتركة هنا وهناك؟ هل تخلت الثقافة الحديثة عن "الحس الأخلاقي" وعن "الضمير الأخلاقي" الثاوي في (الوجدان)؟ وأنا أنكم دوماً عن المبادئ لا على التطبيقات - هل تخطى العالم الحديث عن قيمة (الجمال) والمبدعات الفنية المشتقة منها؟ هل فقدت مبادئ الكرامة الإنسانية والعدالة والأخوة الإنسانية والحريّة قيمتها الموضوعية؟ أليست النزعة الإنسانية الكونية القارة في قلب الثقافة العربية الإسلامية مبدأ أساسياً من باديئ الثقافة الكونية المعاصرة؟ أليس العلم وتطبيقاته التقنية - برغم نزعتها التاريخية السيميائية - مبادئ وأساساً للثقافة العربية الإسلامية وللثقافة الحديثة كليهما؟ أليست قيم التقدم والتحديث والعدالة قيمة قابلة للدمج في الثقافة العربية الإسلامية وفقاً للمعطيات الشخصية المتغيرة فضاءات هذه الثقافة مثلاً هي الحال في كل مكان؟ ثم أليست هذه القيم الحديثة القابلة للدمج قيمة غير ثابتة الضامين في الفضاءات الثقافية نفسها التي أنتجتها، وأنها موضع اجتهد واختلاف وتداول، بحيث يحق للفضاءات الثقافية الإنسانية الأخرى إجراء الأمر نفسه، وإنفاذه بالطرق نفسها أو غيرها؟

وما الذي يتعين على الثقافة العربية الإسلامية الراهنة والمنظورة أن تكتنبه من ماضيها ومن مشقات الحاضر؟ لا نستطيع اليوم في تشكيلنا الثقافي أن نسلّم بقيمة "الكلمة الساحرة" ويفعل (البیان) بما هما "قوة" تؤدي وظيفة (الفعل) الحقيقي، غير أننا لا نستطيع أن نتخطى عن "الجمالية" في الأعمال الأدبية والفنية والإبداعية على وجه

للتقافة الكونية. فإن "قوضى القيم" و "تعدد المرجعيات" وتوازي النظم الثقافية - وهي وقائع ثقافية قارة الآن في حياتنا العامة والخاصة - تتطلب بذل جهود قصوى في البحث والنظر والاقتراح من أجل إدراك صيغ "تداولية" عملية تحظى بالقبول العام - لا المطلق - وتقوم على إنفاذها مؤسسات الدولة والمجتمع المدني فاعية بدون تخاذل أو إهمال. وذلك وجه أساسي من وجوه "أخلاق المسؤولية" التي يتطلبها أمر (الأمن والهوية) لثقافتنا وعالمنا.

إن غزو "النسبية" و "التعددية" و "الرؤية الكونية" التي توجه الثقافة المعاصرة لا تعني أبداً أن الثقافة العربية الإسلامية الراهنة قد باتت "خارج اللعبة"، وأنها قد أصبحت منبئة الرابطة بحركة العالم والتاريخ الحي. لا شك أنه لم يعد في مكتنتنا أن نسير، نحن أو غيرنا، في الطريق دون أن يعترضنا أحد! لكن لا شك أيضاً في أن الأسس التي ثبتت من التجربة التاريخية مقومات وركائز وموجهات للثقافة العربية الإسلامية الراهنة ليست مما يستهان به أو مما يتداعى بسهولة أمام "العصر" ومشتقاته. فقد بلغت هذه الأسس حداً من القوة لم يزل منه أي تطور حديث في قطاعات العلم والتقنية والأخلاق والسياسة والاقتصاد، وبكلمة في مجمل وجه الحياة النظرية والعملية الحديثة. هل يستطيع أحد أن يزعم أن (الوحي) - أي الإيمان - بات نسبياً نسبياً؟ لننظر في "عقول قادة الحضارة الكونية وأقوالهم وأفعالهم ولنحكم! هل تخطى العالم الحديث عن (العقل)؟ أليست العقلانية الموضوعية والعقلانية الذرائعية كلناهما أساساً قاراً

الأساس . أما قضية (الإيمان) أو (الاعتقاد) في ذاته، من جهة أسسه وطبيعته وإمكاناته وغاياته، فنظل إشكالية "المؤمن" أو "غير المؤمن" نفسه.

والعقلانية أساس مركزي لكل ثقافة عربية إسلامية حالية وقابلة. والمقصود بذلك أن نقيم علائق راسخة وتراسلاً عضوياً بين عقلنا الموضوعي وبين العالم، وأن ننفذ أمورنا الزمنية في ضوء أحكام هذا العقل، تأبأ عن كل الأشكال الأخرى للتفكير وللعمل، وأعني ما يتولد عن الغريزة والانفعالية والعاطفة والهوى. ومع أنني لا أعتقد أن "العقل القياسي" قد استبد استبداداً تاماً بالقطاعات الفكرية العربية الإسلامية التاريخية كافة، إلا أنني أعتقد أن قياس الحاضر على الماضي نهج مستمر في تفكيرنا المنطقي، وأن من الضروري أن نتحول عن هذا النهج إلى مناهج عقلية وعلمية تأذن بالابتكار والابتعاد والتجديد، وتجاهه المباشر العياني الحي بأدوات وآليات جديدة مبتكرة مشخصة.

والفاعلية العلمية والطبيعية أساس آخر لهذه الثقافة. والمقصود توجيه أفعالنا ومنجزاتنا في الطبيعة وفي الكون بحسب متطلبات العلم وقواعده، وتوخي الفاعلية الرحيمة في علاقتنا بالطبيعة وفي تدخلنا التقني فيها لخير الإنسان.

والقيم الأخلاقية المركزية أو القطبية: الخير، السعادة، الفضيلة، الكرامة، الإنسانية، الأخوة الإنسانية، التعاون، التسامح، النزاهة ... مطالب أساسية في هذه الثقافة.

والإنسان - في ذاته، لا بأي اعتبار آخر - هو المقصد الأسمى لأفعالنا

الاجتماعية والسياسية والثقافية. والنزعة الإنسانية المتوافقة مع تعدد الثقافات الخاصة وتباينها شرط ضروري لحياة الثقافة العربية الإسلامية في عالم اليوم.

والحرية الاعتقادية والفكرية والسياسية والاجتماعية أساس مبدئي لهذه الثقافة، وذلك برغم ما يتورق قيمة (الحرية) من وجوه النسبية في التحديد وفي الإطلاق. وهي تعني قبل كل شيء الخروج من ربقة الاستبداد التاريخي الطويل الدمر، والاستقلال الوجداني، والفعل المنضبط بأخلاق المسؤولية والواجب والفضيلة.

والمشاركة في الحياة العامة والديمقراطية لازمان للحرية. وهما ديدن الحياة السياسية السديدة. وأخلاق الخير العام والمصلحة التي يتكامل فيها الخاص والعام موجه لهذه الثقافة، وأن تكون قواعد الفعل المطابق للنظام وللقانون والنزاهة بعض مقوماتها.

وفي عالم معاصر تفرسه مطاعم الجشع الرأسمالي والنفع والاستثمارات العملاقة الدائمة، وتفاوت في مقدرات الشعوب والأفراد، وتوسع في الهوة بين الفقراء والأغنياء، يصبح الإيمان بالعدالة مطلباً مركزياً لا للحياة الكريمة فحسب، وإنما للحياة الثقافية أيضاً، وتصبح قيمة العدالة نفسها أساساً مقصوداً من أسس الثقافة العربية الإسلامية.

وفي عالم معاصر يحكمه منطق الصراع وتعدد الثقافات والخضارات، وبرغم طموح بعض هذه الحضارات للتفرد بسلطة التوحيد والهيمنة والقيادة، فإن ثقافة الاختلاف والدفع "بالتشي هي أحسن" - وفق التعبير القرآني - ومبادئ التفاهم

والنقاش والتداول، لا بد أن تحل محل نزعات الرفع والإقصاء والكرهية الثقافية، أي أن "الثقافة التداولية" باتت ضرورة لتقافتنا المعاصرة والقابلة.

ورأس ذلك كله في اعتقادي عقلية (التنوير)، بما هي أساس حيوي للعقل الثقافي العربي الإسلامي الراهن والقابل. ففي عالم كوني شامل تقابل فيه الإرادات والسياسات والغايات أوتتقاطع أو تتدافع ... وفي عالم يخضع لتغيرات شاملة في كل مناحي الحياة، مثلما تخضع فيه الطبيعة والبيئة أيضاً لتحولات دقيقة خطيرة ... وفي عولمنا الخاصة التي يتعين عليها أن تستجيب لاعتبارات الماضي الثقيلة ولطالب الحاضر العسيرة ولوعد المستقبل المربكة ... ومن أجل أن نرى بوضوح أكبر وأن ندرك الأشياء على حقيقتها وعلى طبيعتها ... يصبح (التنوير) النقدي المؤسس مبدأ ضرورياً لكل ثقافة عربية إسلامية قابلة. وبالطبع ليس المقصود أن نتوجه إلى ثقافة عدمية تتطلب التشكيك والتدمير والهدم - للتاريخ والحاضر والمستقبل، وإنما الإبانة عن الوجهة الفاعلة البانية للتوجه إليها، والكشف عن المناطق الرمادية أو السوداء لإزاحتها، وأن لا نحيد في جميع الأحوال، وللأزمنة القابلة المنظورة، عن جملة الأسس والقيم التي قدرت في ما أتيت عليه من قول إنها هي التي يتعين تقديمها والتعلق بها "هنا ... الآن".



الاستقلال الثقافي والعنوان العلمي*

د. حازم طالب مشتاق**

الجزء الأول حقيقة الاستقلال الثقافي

١- مقدمة

اختلف الباحثون الأوروبيون الغربيون في مفاهيم الحضارة والمدنية والثقافة. فهناك مدرسة انثروبولوجية، وأخرى سوسولوجية، وثالثة تاريخية. وهنالك أيضاً مدرسة المانية، وأخرى فرنسية، وثالثة بريطانية. ومنهم من استخدم لفظة المدنية بوصفها مرادفة للحضارة. وبعضهم قد فهم الثقافة بمعنى واسع جعلها مرادفة للحضارة، أو بمعنى ضيق جعلها مختلفة تماماً عن المدنية اختلاف الروح عن الجسد^(١).

واختلف الباحثون العرب أيضاً في هذه المفاهيم. وربما يعود هذا الوضع إلى الاختلاف السائد في الأدبيات الأوروبية الغربية التي كانوا مقلدين لها، ناقلين عنها، متأثرين بها. ونحن لسنا ملزمين بذلك. ولا شيء يدعونا إلى اتباعهم وتقليدهم. والإطلاع شيء، مستحسن ومطلوب، ولكن الاتباع شيء آخر مختلف تماماً، وهو شيء مرفوض. وإذا أخذنا شيئاً من أحد، فينبغي أن نأخذه عن رؤية وبينة وبعيرة، في ضوء ظروفنا ومصالحنا وثوابتنا

وأهدافنا وقيمتنا.

ومن هنا، تعاني مفاهيم الحضارة والمدنية والثقافة في الأدبيات العربية من غموض رهيب، واختلال مريع، وخلط صارخ، مما يؤدي إلى التداخل والتشويش والالتباس. وتعود أسباب الخلافات بين المفكرين والباحثين في كثير من الأحيان إلى غموض التعبير، والتواء الأسلوب، وسوء الفهم، أو سوء استخدام المصطلحات والمفاهيم، أو سوء تأويلها. ومن هنا، كان من أوجب شروط المنهج العلمي في العمل الفكري أن يبدأ بتحديد المصطلحات تحديداً دقيقاً، وتعرّف المفاهيم تعريفاً واضحاً.

لكي نفهم طبيعة العنوان العلمي، ينبغي أن نعرف حقيقة الاستقلال الثقافي. ولكي نفهم حقيقة الاستقلال الثقافي، ينبغي أن نفهم معنى مصطلح (الثقافة). ولكي نستطيع أن نفهم معنى مصطلح (الثقافة)، ينبغي أولاً أن نفهم معنى مصطلح (الحضارة)، ومعنى مصطلح (المدنية)، لكي نستطيع أن نقارنه بهما، ونميزه عنهما. دعونا نبدأ من البداية. وتعالوا نتعرف على اشتقاقات تلك المفاهيم ألفاظاً في اللغة العربية.

* محاضرة ألقيت ونوقشت في مؤتمر جامعة فيلادلفيا عن (العرب والغرب) في محور (العرب والعودة)، يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٢/٨/٦.

** أستاذ فلسفة من العراق؛ العنوان المؤقت: قسم الهندسة الصناعية/كلية الهندسة والتكنولوجيا/الجامعة الأردنية.

٣- المعادلة الحقيقية الصحيحة

للحضارة والمدنية والثقافة

أوضحنا فيما سبق الخصائص العامة والمعالم الأساسية للحضارة والمدنية والثقافة في الاشتقاقات اللغوية والتعاريف المعجمية.

وأشرنا إلى وجوب تحرير عقولنا من عبودية التقليد الأعمى والنقل العشوائي، ومن دياجير ومتاهات المصطلحات الأجنبية التي لا تهم إلا أصحابها، ولا تلزمنا بشيء على الإطلاق، وخصوصاً ما اكتنفها ورافقها من خلط أو اختلاف أصبح مثاراً ومداراً للجدل البيزنطي والتباين العقيم.

وفي ضوء ما تقدم، نسأل الآن ما يأتي:

ماذا تعني الحضارة بالتعدد في مضمونها ؟

وماذا تعني المدنية بالضبط في محتواها ؟

وماذا تعني الثقافة بوجه دقيق في واقعها التاريخي

وتكوينها الحقيقي ؟

وكيف نفهم الروابط والعلاقات بين هذه المفاهيم ؟

نستطيع أن نوجز الأجوبة ونلخصها في عدد قليل من المؤشرات الأساسية والملاحظات المدروسة. ويبدو أن الحضارة أولاً هي مفهوم شامل واسع، يضم الأنظمة والمؤسسات، والمكاسب والإنجازات، فضلاً عن القيم المعنوية والأخلاقية والمبادئ والعقائد الروحية. ويبدو ثانياً أن هذا المفهوم يرتبط ارتباطاً عضوياً وثيقاً مباشراً بالإنسان والزمان والمكان. ويبدو ثالثاً وأخيراً أن هذا المفهوم يجمع أيضاً ما نسميه المدنية إلى ما نسميه الثقافة.

فماذا تعني بالمدنية ؟

المدنية هي الجانب المادي العملي التطبيقي من الحضارة. وتتمثل في العلوم، والمعامل، والاختراعات، وأساليب التكنولوجيا، وأنظمة الإنتاج، وطرائق العمل والتدبير في الاقتصاد والصناعة والزراعة والتجارة.

وماذا تعني بالثقافة ؟

الثقافة هي الجانب الفكري والروحي والمعنوي والاخلاقي من الحضارة. وتشمل الدين والتراث والتاريخ. وتتمثل في الأدب والفن والفكر والقيم والمبادئ والعقائد، وتتجسد في نظرة شاملة إلى الإنسان والكون والوجود والمصير، ويسمى البعض طريقة أساسية في الموقف من الحياة والموت.

٢- المعاني اللغوية للحضارة والمدنية والثقافة

كلمة الحضارة مشتقة في لغتنا العربية من الحضر. والحاضرة، وجمعها الحواضر، تعني القرى والأرياف والمنازل المسكونة التي تدل على الاستقرار والانصراف إلى الزراعة. فهي خلاف البدو والبدواة والبادية التي تدل على التنقل والتجوال والانصراف إلى الرعي والصيد. والحاضرة تعني الحي العظيم. والحضارة هي الإقامة في الحضر. وكلمة المدنية مشتقة من كلمة المدينة، وهي مجتمع بيوت ومساكن يزيد عددها عن بيوت ومساكن القرية. وتدل المدن على مرحلة حضارية أكثر تطوراً وتعقيداً ورفقاً من القرى والأرياف. ولا يرب عن بالنا أن نشوء الحضارات التاريخية الأساسية الأصيلة القديمة قد ارتبط ارتباطاً عضوياً وثيقاً بنشوء المدن الكبرى، كما نرى مثلاً في دويلات المدن السومرية في فجر التاريخ، وهي مدن أور وأوروك وكش، أو دويلات المدن اليونانية القديمة، وهي مدن أثينا وإسبارطة وطيبة. وتدل كلمة الحضارة في اللغة، كما رأينا، على نمط معين ونوع خاص من الحياة يقوم على الثبات والإقامة الدائمة والاستقرار في مكان واحد. وليس من الضروري أن يكون هذا الاستقرار في المدينة، بل إن الاستقرار قد نشأ تاريخياً في القرى الصغيرة. وعندما تطورت القرى واتسعت تحولت إلى مدن. فكلمة الحضارة بمعنى الاستقرار تشمل القرى والمدن. أما كلمة المدنية، وهي من المدينة، فتدل على تحقيق تطور كبير ورقي متميز، لأن المدينة تتضمن خصائص اجتماعية متنوعة، وأنماطاً من الإنتاج الصناعي والتقدم العلمي والفني والأدبي والفكري والتقني لا تتوافر، ولا يمكن أن تتوافر، في القرى والأرياف.^(١)

ونأتي إلى كلمة الثقافة. فهي مصدر مشتق لفظة من الفعل الثلاثي ثقف الذي يعني صار حازماً وقطناً، فهو ثقف، ثقف العلم والصناعة بمعنى حذقها. وثقف الشيء أقام المعوج منه وسواه. وثقف الإنسان بمعنى أدبه وهذبه وعلمه. وهذا المعنى العربي نجده في المعجم وفي الاستعمال الدارج معاً. ويدل على المعرفة والتعلم عندما نقول: إنسان مثقف، ونشر الثقافة، وثقيف الأجيال الجديدة. والثقافة لفظة هي العلوم والمعارف والفنون والآداب التي تتطلب المهارة والبراعة والحذافة والقدرة الإبداعية.^(٢)

العلاقة الجدلية والرابطة العضوية بين المدينة والثقافة في ضوء السياق التاريخي للتطور الحضاري، فسنبعد أن المدينة كانت أسبق من الثقافة في الزمن والوجود، وأن المدينة كانت مرحلة سابقة والثقافة كانت مرحلة لاحقة، في جميع الأمم وجميع العصور، وأن انتقال الحضارة إلى الثقافة كان يعني دائماً وأبداً استكمالها للمدينة في شروطها الأساسية وحدودها الجوهرية وأسبابها التكوينية. تلك هي المعادلة الحقيقية الصحيحة للعلاقة العضوية الوثيقة بين المدينة والثقافة في صيرورة الحضارة. من هنا، يبدو واضحاً أن المدينة والثقافة هما طرفان متكاملان، يتم أحدهما الآخر. وليس من الحكمة أو الضرورة أو الصلحة أن يعاملا كما لو كانا قطبين متنافرين، أو ضدين متعارضين، أو تقيضين مطلقين، ينفي أحدهما الآخر.

وتلك، بإيجاز واختصار وتبسيط، هي المعادلة الممكنة الوحيدة التي تزيل وتزيج الصراع المتفعل والتناقض الموهوم بين السماء والأرض، بين الدين والدنيا، بين القلب والعقل، بين الإيمان والبرهان، بين المبدأ والعلم، لأنها المعادلة الممكنة الوحيدة التي تجمع العصر والعالم، من جهة، إلى التراث والتاريخ، من جهة أخرى، في نوافق مشهود وتوازن دقيق، ولكن أكثر الناس لا يعلمون. ...

ويبقى الجواب على السؤال (من أنا؟) مرتبطاً ارتباطاً عضوياً وثيقاً بالجواب على السؤال (من نحن؟). ولا يمكن الجواب على السؤال (من نحن؟) إلا بالرجوع إلى التراث الثقافي والنسق الروحي والتاريخ القومي، إن معرفة النفس تقوم على معرفة الأمة. ومعرفة الأمة تقوم على معرفة تراثها الثقافي ونسقتها الروحي وتاريخها القومي. وهوية الفرد تشق وتشتق وتستمد من هوية الجماعة التي ينحدر منها ويرتبط بها ويتفاعل معها. لا هوية للفرد في معزل عن هوية الجماعة أو بالصد منها. الحقيقة القومية هي الحقيقة الأساسية في الحياة البشرية. ولكنها حقيقة اجتماعية، وليست حقيقة فردية على الإطلاق. لا يختار الإنسان مجتمعه إلا بقدر ما يختار أمه وأباه. تلك هي الحقيقة الاجتماعية، القاعدة الوحيدة الصحيحة الممكنة للنهضة القومية، في المواجهة مع الخرافة الفردية الليبرالية التي تروجها الأيديولوجية العولمية.

فما الفائدة أن نعرف العالم إذا كنا لا نعرف أنفسنا؟ وما الفائدة أن نكسب علم العالم وسلاح العالم ومال العالم، وأن نخسر أنفسنا؟ الطريق إلى المستقبل يبدأ من

ويعبارة أخرى، إذا اعتبرنا أن المدينة هي جسد الحضارة، فإن الثقافة هي روحها. ونستطيع أن نقول مجازاً: إن الحضارة هي نسر لا يمكن أن يطير في الأجواء، ولا أن يحلق في الأعالي أو يحط على القمم، إلا بجناحين هما المدينة والثقافة. وإذا اردنا المزيد من الوضوح أمكننا أن نقول: «إن الثقافة هي ما نحن، والمدينة هي ما نستعمل»^(١)، أي أن الثقافة هي هويتنا المتميزة وشخصيتنا المستقلة، والمدينة هي العلوم والتكنولوجيات التي نستخدمها في حياتنا اليومية والعامة.

تتسم المدينة في هذا السياق بنوع من العالمية والعمومية، ويمكن نقلها واقتباسها، في حين أن الثقافة تتميز بنوع من الاستقلالية والخصوصية، وترتبط بجماعة معينة دون سواها من البشر. ويل للأمة التي تتنازل عن نظرتها الكونية، وشخصيتها التاريخية، وهويتها المتميزة، وارادتها المستقلة، لأنها تتنازل عن حقها المطلق غير المشروط في البقاء والبناء والارتقاء، وتتخلى عن ارادتها في الكرامة والحرية والحياة. ويل للأمة التي تفتس من أمة أخرى نظرتها إلى الإنسان والكون والفن والأدب والفكر، لأنها ترتبط بها وتخضع لها، ارتباطاً التابع بالمتبوع وخضوع العبد للسيد.

شهد العالم في عصوره المتعاقبة قديماً وحديثاً مدينة واحدة غالبية أو أخرى، أخذت بها الأمم، ونقلت عنها، وتأثرت بها، وتعلمت منها. ولا ضير في ذلك، ولا لوم على أحد، ولا هم يحزنون. وليس في هذا ما يعيب أو يهين أو يشين. ولكنه كان يتألف، ويتألف الآن، وسيبقى كذلك إلى الأبد، من ثقافات مختلفة متعددة متميزة. وفي ضوء ما تقدم، نستطيع أن نقول: إن التعددية الثقافية والخصوصية الحضارية هي حقيقة ثابتة من الحقائق الأساسية في العمران البشري والتمدن الإنساني. وتلك هي القاعدة الحتمية الدائمة للتواصل الإنساني والتفاعل الثقافي والتلاحم الفكري والحوار الحضاري.

وإذا كانت الحضارة (بمعنى المدينة) قد نشأت تاريخياً وبدأت أصلاً في أكوخ الفلاحين، فإنها (بمعنى الثقافة) لم تتطور وتزدهر وتثمر إلا في أحضان المدن^(٢). قد تجمع المدينة أمماً متعددة ومجتمعات مختلفة في أنماط معينة مشتركة. ولكن الثقافة توحد الأفراد في مجتمع معين، وتميز هذا المجتمع بخصائص أساسية عن سائر المجتمعات البشرية الأخرى، وجداناً وإنساناً ولساناً وبياناً وعرفاناً وإيماناً. وإذا نظرنا بمنهجية استقرائية إلى

ويرمي هذا العدوان الثقافي إلى اجتياح الفكر القومي والتقدمي، واختراق التكوين التاريخي والروحي للإنسان العربي، وتحويل التناقض الرئيسي، التناقض العربي الأجنبي، إلى تناقض ثانوي، والتناقض الثانوي، التناقض العربي العربي، إلى تناقض رئيسي، واجتثاث جذور التراث الثقافي، وطمس معالم التاريخ القومي، واقتلاع أسس التكوين الاجتماعي للإنسان العربي، وتحويله من حقيقة اجتماعية فاعلة متحدة في السواعد والقلوب إلى جماعة متذررة وظاهرة صوتية أو استعراضية أو فولكلورية، لا تهدد عدواً، ولا تحرر وطناً، ولا تحمي مصيراً، ولا تبني مستقبلاً.

ويمكن اختصار هذا العدوان المختلف الأشكال والمتعدد الجبهات بكلمة واحدة هي (العولمة)، التي تعني بعبارة وجيزة هيمنة الأجنبي وتبعية العربي، وتعني بعبارة واضحة صريحة الأمركة والصهينة، ولا شيء غير الأمركة والصهينة، في وقت واحد وعلى حد سواء. وشعارات هذا العدوان العولمي التي تتكرر في جميع الظروف والأحوال والتجارب هي (الامتثال) و(الخضوع) و(الانصياع) و(الرضوخ)، ويلجأ إلى أساليب ملتوية مكررة تبدأ من التهديد والوعيد والتخويف، مروراً بالحصار والتجويع وتلويث الحقيقة والطبيعة معاً، وصولاً إلى العدوان العسكري السافر المباشر المكشوف، ولكنه يخلطها بأقنعة براقة وأظلية زاهية، ويدهمها بصحج ومعايير ومبررات تخلب الألباب، وتستهيوي القلوب، وتستغفل السذج والبسطاء، ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

٢- العدوان العولمي على الصعيد السياسي

ماذا يريد هذا العدوان العولمي على الصعيد السياسي؟ أصبحت أهداف هذا العدوان العولمي على الصعيد السياسي مكشوفة واضحة معروفة للجميع، وهي باختصار: منع قيام الدولة القومية وتحقيق الوحدة العربية، والقضاء حتى على استقلال الدولة القطرية وقرارها السيادي وتمزيق وحدتها الوطنية والإقليمية، وفرض هيمنة الخارج الأجنبي على الداخل القومي والقطري، واستبدال القرار المستوحى من المصالح القومية والقطرية بالقرار المستوحى من المصالح الخارجية والأجنبية، واستبعاد جماهير الأمة بترويضها على العولمة، عملاً بالمبدأ القائل «يسيطر على الفكر تسيطر على الفعل، واستعبد العقل تستعبد الإنسان»، بحيث تتخلى الجماهير

الماضي. كما ولد الحاضر من الماضي، كذلك سيولد المستقبل من الحاضر. وكما تمتد جذور الحاضر إلى الماضي، كذلك سينمو المستقبل من بذور الحاضر. كما كان أجدادنا في عصورهم الفائتة، كذلك كان تاريخنا اليوم. وكما نكون نحن في هذه الأيام، كذلك سيكون التاريخ الذي يرثه أولادنا وأحفادنا من بعدنا. النهضة الحقيقية في جميع الأمم وجميع العصور، تبدأ من الداخل، وتتوقف على الجهد الذاتي، وتقوم على الاستقلال الثقافي. يكتب الله لنا ما نكتبه نحن لأنفسنا. وإذا نحن لم نجد من أنفسنا لأنفسنا عوناً في الوطن، فلن نفعنا عون ولا معين في العالم. لا يساعد الله إلا من يساعد نفسه. وإذا نحن لم نقرر مصائرنا بأنفسنا، فستقررها لنا الإرادات الأجنبية والمصالح الدولية والمطامع الخارجية المعادية الحاكمة. لا تمتد الدول قتلاً، بل تموت انتعاراً، وتسقط من الداخل قبل أن تسقط من الخارج، واستسلام الروح يسبق استسلام الجسد دائماً وأبداً. تلك هي تجربة الإنسان وعبرة الزمان في كل مكان.

الاستقلال السياسي من غير استقلال اقتصادي هيكल فارغ وقالب أجوف. ولكن الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي معاً، من غير استقلال ثقافي، اسم على غير مسمى، وجسد بلا روح.

وتلك هي حقيقة الاستقلال الثقافي في عبارة وجيزة ومقولة واضحة. ولكن أكثر الناس للحق كارهون.

الجزء الثاني

طبيعة العدوان العولمي

١- مقدمة

تتعرض الأمة العربية في هذه الأيام إلى عدوان منهجي خطير شرس محموم، عدوان عسكري وسياسي واقتصادي. وهنالك عدوان ثقافي أيضاً من المؤكد أنه أخطر بكثير من العدوان السياسي أو العسكري أو الاقتصادي، لأنه يتسلل تدريجياً وينتشر بطيئاً ويتغلغل هادئاً، فلا يشعر به أحد، ولا يتصدى له مخلوق، ولا يعترض عليه إنسان. حتى إذا استقر وترسخ واستحل، أصبح العلاج صعباً، والشفاء متعذراً، والخلاص مستحيلاً.

عقن وصديد تنن، وكأنها قدر محتوم، ومصير مكتوب، وقضاء قاهر قادم لا محالة، ومن العيب الاعتماد عنه، والاعتراض عليه، والتصدي له.

استطاع الفيلسوف الألماني (فريدريك نيتشه) أن يسبق واقعه وعصره، وأن يخترق حجب الزمن واستار المستقبل، بفكره الثاقب وتصوره الخلاق. فقام في القرن التاسع عشر بتشخيص ظاهرة (العدمية) الغربية تشخيصاً دقيقاً واضحاً بكل أبعادها ونتائجها التي برزت في القرن العشرين. وظهرت بأبج حشكالها الفكرية وأبشع صورها الأيديولوجية في كتابين، أولهما بعنوان (نهاية التاريخ) من تأليف فرانسيس فوكوياما، وثانيهما بعنوان (مصرع الحضارات) من تأليف صموئيل هنتجتون. وتعود هذه العدمية الأوروبية الغربية الماجنة المابئة في جذورها التاريخية ويذورها التكوينية إلى ظاهرة (الهبية) على الصعيد الاجتماعي، ومدرسة (الوجودية) على الصعيد الفلسفي. وانطلقت من فردية طاغية جامعة شعارها (لا أنا إلا أنا)، ومضمونها أن كل (أنا) هي عالم كامل، مستقل بذاته، مغلق على نفسه، يتصرف على هواه، ويفني على ليلاه، ولا يحكم إطلافاً إلى مرجعية روحية أو أخلاقية أو اجتماعية أو دينية أو قومية. وهذه النزعة العدمية الفردية المادية الاستهلاكية قد احتلت موقع القلب، وأصبحت مركز الثقل في الأيديولوجية العولمية المعاصرة.

٤- فريدريك ليست والنظام القومي للاقتصاد السياسي

وما حققه (فريدريك نيتشه) بالفعل على صعيد الفكر الفلسفي، حققه بالضبط المفكر الألماني (فريدريك ليست) على صعيد الفكر الاقتصادي في كتابه المعنون (النظام القومي للاقتصاد السياسي). ومن المؤسف حقاً أن هذا الكتاب على أهميته وخطورته لم يترجم حتى الآن إلى اللغة العربية، وإن كان قد ترجم في حينه إلى اللغة الإنجليزية. واستطاع هذا المفكر الموهوب أن يسبق واقعه وعصره، وأن يخترق حجب الزمن واستار المستقبل، بفكره الثاقب وتحليله الصائب وتصوره الخلاق. وقام قبل أكثر من مائة عام بتشخيص ظاهرة (العولمة) الغربية تشخيصاً واضحاً دقيقاً، بكل أبعادها المأساوية ونتائجها السلبية التي برزت واضحة للعيان مائلة بالبرهان في الهزيع الأخير من القرن العشرين. شارك آباء روجيون عديدون في تحقيق الوحدة القومية الألمانية. (بسمارك) كان الأب الروحي السياسي.

والأمم طوعاً واختياراً عن الحلم القومي والاستقلال الوطني، وترقص فرحاً بقدوم العولمة والتبعية والهيمنة الأجنبية، كالخراف التي تساق إلى الذبح وهي صاغرة طائسة راضية، وتنظر إلى العروبة باعتبارها تعبيراً جغرافياً فارغاً سخيفاً، واسماً وهمياً على غير معنى.

٣- العدوان العولي على الصعيد الاقتصادي

وماذا يريد هذا العدوان العولي على الصعيد الاقتصادي؟ هنا أيضاً لم يعد هنالك سر أو غموض في الأهداف التي يتوخاها. وهي باختصار: القضاء على استقلال الاقتصاد الوطني، ونهب موارده وثرواته، ومنع تطوره ونموه التكنولوجي والاجتماعي، وتجريد الصناعة الوطنية من الحماية الجمركية بحيث تصبح لقمة سائفة وغنيمة باردة وفريسة سهلة في منافسة غير متكافئة مع الصناعة الأجنبية، للقضاء على التنمية المستقلة، وتحويل الرأسمالية الوطنية من رأسمالية صناعية أو زراعية منجاة إلى رأسمالية طفيلية كومبرادورية تجارية خاضعة، خضوع التابع للمتبوع والعبد للسيد، للشركات الدولية المملوكة المتعددة الجنسية والبيوتات المالية الأجنبية المشبوهة التي تتدخل حتى في أدق شؤون وقاصيل الحياة اليومية والعامية وأصغر فروعها، وتحويل الشعب والوطن إلى مجتمع استهلاكي مدمر على التخلف والجهل والفقر والجوع والمرض، يبيع مستقبله بيومه، ويوفر الأيدي العاملة بأرخص الأجور، ويستورد البضائع والسلع المصنعة بأغلى الأسعار، ويصدر المواد الأولية والخام بأبخص الأثمان. وبمباراة واضحة صريحة مرة أخرى، تحويل الاقتصاد الوطني من الانتاج إلى الاستهلاك، ومن الصناعة إلى الزراعة، وتشغيل الجهات الداخلية الوطنية بوصفها وكلاء أو وسطاء للجهات الخارجية. وبدلاً من أن يكون رأس المال في خدمة الاقتصاد، والاقتصاد في خدمة المواطن والشعب والوطن، ينقلب الوضع معكوساً رأساً على عقب، فيصبح المواطن والشعب والوطن في خدمة الاقتصاد، والاقتصاد في خدمة رأس المال، والجميع في خدمة الشركات الدولية المملوكة والبيوتات المالية الأجنبية. ولا يحتاج المرء إلى ذكاء استثنائي خارق لكي يعرف ويفهم أبعاد ونتائج هذه الصورة المذمومة. وتلك هي حقيقة ظاهرة (العولمة) في أبشع أشكالها وأشرس مراحلها وأخطر أساليبها، التي يعرضها البعض، ممن ماتت ضمائرهم، وفسدت أفكارهم، وتحولت الدماء التي تجري في عروقهم إلى قيح

القومية أقوى وأظهر وأغلب إذا تعارضت مع المصلحة الاقتصادية، ولكنها تعتمد عليها وتستند إليها وتتميز بها إذا توافقت مع المصلحة الاقتصادية، وأفاد ما يلي بالحرف الواحد: «ما أن تنشأ الأمة حتى تمتلك مصالح اقتصادية تؤثر إلى حد بعيد في تحديد مواقفها السياسية. ولكن الدوافع الاقتصادية لا تقرر هوية أو طبيعة الجماعة البشرية التي تستشأ منها الأمة وتقوم عليها.»^(٤) ويضرب مثالين على ذلك. الأول هو مثال تريستا التي كانت تعتبر نفسها، قبل الحرب العالمية الأولى، إيطالية الهوية والهوى والانتماء، وتطالب بالعودة إلى أحضان الوطن الإيطالي الأم، الذي يمتلك العديد من الموانئ، على الرغم من أن مصلحتها الاقتصادية كانت تقتضي منها وتقرض عليها أن تبقى في إمبراطورية النمسا والمجر التي لم يكن لها منفذ سواها إلى البحر بوصفها ميناءها الوحيد. والمثال الثاني هو مثال الصراع الدائر في أيرلندا الشمالية الذي لا يمكن تفسيره بالدوافع الاقتصادية على الإطلاق، لأن مصلحتها الاقتصادية هي أن تبقى مرتبطة بدولة صناعية متقدمة مثل بريطانيا. ولكن الهوية القومية تدفعها إلى تفضيل الارتقاء في أحضان الوطن الإيرلندي الأم (الجمهورية الإيرلندية الحرة المستقلة في الجزء الجنوبي من البلاد).

٥- القلعة الثقافية

ويبدو أن هذه الأحابيل والأباطيل والأضاليل قد بدأت تنطلي على بعض أبناء أمتنا وأخوتنا في الدين والدم والوطن والمصير. واشتد بعضهم فأدان معارضة العولة بالزعم أن ذلك سيؤدي بالضرورة الحتمية والنتيجة المنطقية إلى التفوق والانفلاق، والانطواء على النفس، والانكفاء على الذات، والانزعاج عن العالم. وقد انطوى هذا الزعم على خلط صارخ وتشويش مقصود، تصدى له واعترض عليه عدد غير قليل من مفكري الأمة ومثقفها الذين لم تنطفئ شعلة الإيمان في نفوسهم، ولا توارى حب أمتهم عن قلوبهم، ولا غاب الوعي بالتاريخ عن عقولهم. ويأتي في مقدمة تلك الطليعة المثقفة الواعية المؤمنة المفكر العربي الأستاذ الدكتور محمد عابد الجابري، الذي ميز مؤخراً تمييزاً موضوعياً واضحاً دقيقاً بين (العولة) و(العالية)، فأحسن وأجاد وأصاب، جراه الله عن أمتة في محنتها خيراً عيمياً وثواباً باقياً وذكرأ خالداً على مرور العصور وكرور الدهور. وفي ضوء الحوار الذي أجرته معه مجلة أسبوعية عربية^(٥)، نستطيع أن نقول: إننا ضد العولة

(ومولثة) كان الأب الروحي العسكري. و(فيخته) كان الأب الروحي الثقافي. وكان (ليست) الأب الروحي الاقتصادي. وقد ارتبط اسمه إلى الأبد بالاتحاد الجمركي (الزولفرلين) بين الممالك والدويلات الألمانية التي كانت مبعثرة مشتتة متناحرة في ذلك الحين، ترتبط كل منها بدولة من الدول الأجنبية القوية، وتتأمر إحداهما مع تلك الدولة أو سواها ضد دولة ألمانية شقيقة أخرى.

وكان (فريدريك ليست) في كتابه المعنون (النظام القومي للاقتصاد السياسي)^(٦) يرد على (آدم سميث) في كتابه المعنون (ثروة الأمم). ومن الواضح الآن أن (آدم سميث) قد أصبح في هذا العصر بمثابة النبي الملهم للأيديولوجية العولية، وأن كتابه (ثروة الأمم) قد أصبح بمثابة الإنجيل المقدس للحركة العولية. فهو الذي وضع شعارها القائل (دعه يعمل، دعه يمر)، وهو الذي رفعه علناً للمرة الأولى في القرن التاسع عشر. وكان شغله الشاغل وهدفه الحقيقي اجتثاث الحواجز الجمركية التي تحمي الصناعات الوطنية من منافسة السلع والبضائع البريطانية، وفتح أسواقها التجارية على مصاريمها لرأسمالية الإمبريالية، تسرح وتمرح، وتصول وتجول، على هواها ومزاجها، دون رقيب أو حسيب، وتحقيق سيطرة الإمبراطورية التي لا تقب الشمس عن ممتلكاتها على موارد أمم العالم وثرواتها بعد سيطرتها على بحاره ومصائره وأقداره. وهذا بالضبط هو ما تحاول الولايات المتحدة أن تفعله اليوم، وأن تفرضه على الجميع صغارا وكبارا بقوة السلاح أو بقوة المال أو بقوة التكنولوجيا المتفوقة، أو بها جميعاً بنسب مختلفة وأشكال متعددة. وقد أفاد (فريدريك ليست) في لفظة بارعة وملاحظة ذكية^(٧)، أن المصلحة الاقتصادية ليست على الإطلاق سبباً أو عاملاً من الأسباب والعوامل الأساسية التي تؤدي إلى نشوء الأمم، وإن كانت من أبرز وأهم أسباب وعوامل بقائها وارتقاها بعد. أن تكون قد نشأت. وأوضح في إشارة أصيلة جلية أن المصلحة الاقتصادية هي نتيجة لاحقة تابعة من نتائج الحقيقة القومية للأمة بظهورها إلى الوجود، ترتبت عليها، وتولدت منها، ونجمت عنها، وارتبطت بها. وقد وافقه في هذا الموقف، وتابعه في هذا النهج، عالم الرياضيات البريطاني الفيلسوف (برتراند راسل) الذي أصبح أشهر من نار على علم في القرن العشرين. وذهب إلى التأكيد في كتابه المعنون (البلشفية في النظرية والتطبيق)، المطبوع في لندن سنة ١٩٢٠، أن الرابطة

وأمتنا وأخوتنا في الدين والدم والوطن والمصير. لم يشهد التاريخ مثيلاً للفوضى الصارخة المتخيلة الضاربة أطنابها الآن في الأمة العربية. ولم يبلغ الفساد في أمة من الأمم، وفي وقت من الأوقات، ما بلغه حالياً في الأمة العربية. ولكن الأزمة إذا اشتدت، انفجرت، والفجر ينبج، دائماً وأبداً، من أحلك وأشد ساعات الليل ظلاماً واسوداداً. تأتي على الأمم الحية العريقة الأصيلة البانئة للحضارات في التاريخ، أحياناً، أزمنة رهيبة، وأزمات هائلة، تحمل إليها وتصيب عليها المحن والصعاب والمخاطر والشدائد والأحوال. فلا يتقدها منها إلا البطولة المؤممة، المؤيدة بصحة العقيدة، والمعرزة بالحكمة والشجاعة معاً، وإلا القيم الأخلاقية والمبادئ الروحية التي ينصرها الرجال بثباتهم وجلدهم وصبرهم واحتفاظهم بإيمانهم، فينصرون أنفسهم وأمهم، ويأتي المثقون في طليعة هؤلاء الرجال في جميع الأمم، وفي جميع العصور. وكل نهضة قومية كبرى، في كل زمان ومكان، كانت تسبقها ثورة فكرية ونهضة ثقافية تنقل الأمة من الفوضى إلى الوضع، ومن الفوضى إلى النظام، ومن الخرافة الفردية إلى الحقيقة الاجتماعية، ومن الظلم إلى العدل، ومن القسوة إلى الرحمة، ومن الوحشية إلى الإنسانية، ومن اليأس والتقنوط والإحباط إلى الإيمان بالأمة ومقدراتها ومستقبلها الأفضل. ذلك أن نهضات الأمم تتحقق بالقلم قبل أن تتحقق بالسيف، وتقوم على أكتاف رجال الفكر والأدب والفن قبل أن تقوم على أكتاف رجال السياسة والدبلوماسية والحرب. ولعل جبهة الصراع الفكري، والاستقلال الثقافي، والانبعاث الروحي والأخلاقي هي الجبهة الأساسية الحاسمة في أهمية معاركها وروعة ملاحمها وخطورة نتائجها، بل إنها أهم وأخطر من جبهة الصراع العسكري والاستقلال السياسي والاقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي والصناعي. إن حسم المعركة لصالح الأمة في الجبهة الأولى يؤدي إلى حسمها لصالحها في الجبهة الثانية بالضرورة القاهرة والنتيجة المحتومة. ما أسهل مواجهة الرصاصة، وما أصعب مواجهة الحقيقة، بل إن الشجاعة في مواجهة الرصاصة تبدأ من الشجاعة في مواجهة الحقيقة.

لو أردت أن أنهي هذا الموضوع بكلمة ختامية تضع النقاط على الحروف، وتسمي الأشياء باسمائها الحقيقية، لما وسعني إلا أن أقول ما يلي: لم تتورع العولمة عن تقسيم العالم أجمع إلى مدن وأرياف، مدن تنعم وتتحكم، وأرياف

لأننا ضد الهيمنة والتبعية والتنازل عن حقنا المطلق غير المشروط في البقاء والبناء والارتقاء. ولكننا مع العالمية لأنها طموحنا المشروع، ومستقبلنا الأفضل، ومصيرنا النهائي، مهما تبذرت الغيوم، وتكاثفت الظلمات، وتلاطمت الأمواج، وانهالت الفواجب والأحزان. ولولا أن ذلك كان كذلك، لما استطاع أجدادنا في العصور الوسيطة أن يبنوا حضارة كانت المنارة الوحيدة للعلم والتقدم والعمران في عالم كان غارقاً في دياجير وظلمات الجهل والتخلف والانحطاط. وهي حضارة فريدة من نوعها في التاريخ، شارك في بنائها العرب من مسلمين وغير مسلمين، والمسلمون من غير العرب، يداً بيد، وجنباً إلى جنب، في عمل خلاق أصبح للمرة الأولى سابقة نموذجية يحتذيها دعاة وبناء وحماة الحياة العظيمة الحرة في جميع الأمم وجميع العصور.

تخوض العولمة الآن معركتها التاريخية الكبرى الحاسمة في الوطن العربي بوجه خاص، وفي العالم أجمع بوجه عام. وقد سقطت، وستسقط، قلاع عسكرية وسياسية واقتصادية عديدة، ولكن قلعة واحدة وحيدة تبقى صامدة منيعة عنيدة، عصية على الذل والخضوع والهوان، تحمي المصير، وتحرس المستقبل، وتحفظ بارقة الأمل وشعلة الإيمان. تلك هي القلعة الثقافية الراسخة الشامخة التي تضرب جذورها بعيداً في أعماق أعماق تكويننا الروحي وتراثنا الثقافي وتاريخنا القومي. وهؤلاء الذين تشعب وجوههم، وترتمش أيديهم، وترتعد فرائصهم، خوفاً على الثقافة العربية من التسمية الخفيفة والغمامة العابرة والقشة الصغيرة، لا يعرفونها حق المعرفة، ولا يعرفون أصالتها ومناعتها وحصانتها وقدرتها التاريخية المشهوددة على الصمود والتجدد والانبعاث وامتصاص الصدمات واجتياز الصعاب، لأنهم مشدودون إلى اللحظة المباشرة، مسكونون بالحالة السائدة، مستسلمون إلى واقعية جاهلة فجة تفتقر إلى النظرة العقلانية والرؤية التاريخية. هم يرون الرماد، ولا يرون الجمر المتقد تحت الرماد، ويرون الوطن ساحة منبسطة قاحلة جرداء، ولا يسمعون صوت العشب الذي ينمو حثيثاً تحت التراب بقوة طبيعية لا ترد ولا تقهر. وبعبارة وجيزة أخرى، نحن لسنا ثقافة ضعيفة ذليلة مستكنة مرعوبة خائفة، بل نحن ثقافة قوية متمردة مقاتلة رابحة خفية. وهذه حقيقة يدركها الأعداء جيداً، ويتصرفون على أساسها، وإن جهلها أو تجاهلها كثيرون من أبناء جلدتنا

وثقافتها وإنسانيتها وخصوصيتها واستقلاليتها. وليس لدى القوميات والأمم والشعوب والدول البروليتارية المظلومة ما تخسره سوى قيودها وأصفادها وأغلالها. ولكن هنالك عالماً جديداً وفجراً مشرقاً بدأت بواكيره تلوح في الأفق. وأصبح التمثل من العنصرية الظالمة والظلامية ظاهرة عالمية شاملة تذر بطوفان قادم وعصيان عازم. وأول الفيت قطر، ثم ينهمر. هنالك اليوم شعب مخيف يطل على الأرض من أوسع أبواب التاريخ، ويبعث الرعدة والبرودة والقشعريرة في أوصال العوليين من قواوين المال، وقرافيز السياسة، ودهاقين التخاسة الدولية. قل هذا برهاننا إن كنتم تعقلون، فهاتوا برهاننا إن كنتم صادقين. ■

ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد!

تخدم وتتشرذم، أمياد وعبيد، أغنياء وفقراء، أقوياء وضعفاء، قلة قليلة تمتلك كل شيء، وكثرة كثيرة كاثرة محرومة من كل شيء، من الخبز والكرامة معاً. استطاعت العنصرية بضرية محفوظة ومفارقة تاريخية أن تنقل الصراع الطبقي من المستوى الاجتماعي على الصعيد القومي الداخلي إلى المستوى القومي على الصعيد العالمي الخارجي. هنالك اليوم قوميات وأمم وشعوب ودول بروليتارية، وقوميات وأمم وشعوب ودول بورجوازية. هنالك اليوم قوميات وأمم وشعوب ودول ظالمة، وقوميات وأمم وشعوب ودول مظلومة. وهنالك اليوم صراع، صراع ملمحي نبيل ومشرف محتوم تخوضه القوميات والأمم والشعوب والدول المظلومة دفاعاً عن حريتها وكرامتها

المراجع والمصادر

- (١) د. عبد الباري الدرة وآخرون، دراسات في التاريخ والحضارة، وزارة التربية والتعليم: سلطنة عمان ١٩٨٥.
- (٢) د. نور الدين حاطوم وآخرون، موجز تاريخ الحضارة: مطبعة الكمال؛ دمشق ١٩٦٥.
- (٣) ويل ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الأول من المجلد الأول: ترجمة الدكتور زكي نجيب محمود؛ القاهرة ١٩٤٩.

الملاحظات والهوامش

Translated from German into English

by Sampson S.L. Loyd (paperback 1999), Published

by Augustos M. Kelley (Hardcover 1977)

Bertrand Russell, *The Practice and Theory of* (٨)

Bolshevism, George Allen and Unwin Ltd.

London 1920 pp. 82-83.

(٩) الحوار مع الدكتور محمد عابد الجابري أجرته مجلة (الوطن

العربي) الأسبوعية في عددها المرقم (١١٣٧) الصادر في باريس

يوم الجمعة الموافق ١٨/١٢/١٩٩٨ (الصفحات ٥٤-٥٧).

(١) د. عبد الباري الدرة وآخرون، دراسات في التاريخ والحضارة، الصفحات ٥٧-٥٧.

(٢) د. نور الدين حاطوم وآخرون، موجز تاريخ الحضارة، الصفحات ٥-٦.

(٣) المصدر السابق، ص ٦. والمصدر الأسبق، الصفحات ٥٧-٥٩.

(٤) د. عبد الباري الدرة، مصدر سابق، ص ٥٣.

(٥) ويل ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الأول من المجلد الأول. نشأة الحضارة، ترجمة د. زكي نجيب محمود، ص ٥.

(٦) للمزيد من الحقائق والمعلومات عن شخصية فريدريك ليست وسيرته، راجع:

Earle Stanley Meade, *Masters of Strategy: From Machiavelli to Hitler.*

(٧) للتعرف تفصيلاً على آراء فريدريك ليست، راجع كتابه الممنون: *The National System of Political Economy* by Freidrich List.



يرى عن قداسة البابا قوله إن أكثر مشكلات العالم التي تسبب له قلقاً كبيراً يقض مضجعه هي تلك المتعلقة بالشرق الأوسط: إذ إنه يصعب تتبعها. ولم يجد، بعد جهد جهيد في بحثه المضني للموضوع سوى حلين اثنين لا ثالث لهما: أحدهما مجرد احتمال بعيد، والآخر أكثر بعداً وأقل رجاحة، لأنه يتطلب حدوث معجزة. فالحل بعيد الاحتمال يقوم على نوع من التدخل الإلهي؛ في حين أن الحل الآخر المعجز هو توصل جميع الأطراف إلى اتفاق.

إذاً، ما هي تلك المشكلات؟ حسناً، جميعنا يعلم أن للغرب مشكلة كبيرة مع الشرق الأوسط، وبالتحديد مع العرب

والمسلمين. فهذا هو ما يخبرنا به كل من السنيين شيني ورامسفيلد، ومعظم حديث الصحافة البريطانية يتناول هذا الأمر، ربما باستثناء الكلام عن المكان الذي سيمضي فيه السيد بليز وزوجته الإجازة الصيفية! والرئيس بوش يعتقد أن المشكلة يمكن حلها بإزاحة القادة عن الطريق، ويفضل أن يتم ذلك إما برميهم بالرصاص أو بقصفهم بالقنابل! (طبعاً، هذا ينطبق على جميع القادة، ما عدا شارون، لأنه في نظر بوش يعتبر «رجل سلام»). والسيد بوش وحليفه السيد بليز من أولئك الرجال الذين تهمهم الأفعال، لذا تراهم يقولون لنا إن الإحجام عن القيام بأي عمل هو أمر غير وارد لأنه ليس خياراً. وهم لا يعيرون انتباهاً لمقولة توربر وموداها «أن القيام بعمل حاسم في ساعة الشدة يدل على البطل حتى وإن لم ينجح». وفي اعتقاد هؤلاء (من أمثال بوش وبليز) إنه بمجرد إزالة القادة العرب، سنحصل على الديمقراطية، وسيكون كل شيء على ما يرام. تخلصوا من عرفات وعندها ستحصلون على محبة أهالي غزة. تخلصوا من صدام، وسيضم العراق إلى حلف شمال الأطلسي في اليوم التالي!

هناك حملة دعائية تشنها الصحافة في أمريكا ضد المملكة العربية السعودية. والآن نجد كذلك أن صحيفة التايمز اللندنية أخذت تحذو حذوها. هم يقولون إن المملكة العربية السعودية لا يعتمد عليها، ولا يمكن الوثوق بها، لماذا؟ لأنها: معادية للغرب، وغير ديمقراطية. لقد فاتهم الحقيقة الآتية: لو كانت هناك ديمقراطية، لازداد العداء للغرب، بدلاً من أن يقل، لأن الشعب السعودي يرى أن حكومته قد أفرطت في تأييدها للغرب. أنا نفسي لست متيماً بالديمقراطية. فالانتخابات والمجالس النيابية في الشرق الأوسط لم تأت بالخير العميم في تلك البلدان التي مارسها. إن العمليات التي تؤدي إلى ظهور قادة مثل عرفات وشارون والأسد لا تمثل دعاية جيدة للانتخابات، كما أن السيد بوش نفسه ليس بالمثل الجيد.

بالطبع، أنا أؤيد أن يكون هناك حرية أكثر في التعبير وإبداء الرأي، واحترام ومهابة أقل للسلطة، وفجوة أضيق بين الحاكم والمحكوم. وفي جميع تلك المجالات، هناك الكثير مما ينبغي أن يتعلمه العرب من إسرائيل.

لكن يساورني شك فيما يتعلق بالانتقابات. على أية حال، نحن نتفق مع اليابا بأن مشاكل الشرق الأوسط كثيرة ومعقدة، أي أنه لا يمكن سردها ومعالجتها في حديث لا يتجاوز العشرين دقيقة؛ لذلك سأوزعها في ثلاث مشكلات فقط، وتجدر الإشارة إلى أنها لا تنشأ جميعها عن العرب. واحدة منها فقط نجدها تبدأ بالعرب، أما الثانية فهي مشتركة بين العرب والغرب، في حين أن الثالثة هي بأكملها مسؤولية الغرب.

الأولى هي فقدان الثقة بالذات، وانعدام احترام الذات في سائر أنحاء العالم العربي. وبالإمكان عرض هذا الوضع بشكل يسير. على مدى مئات السنين كان العرب هم قادة العالم، وبرزوا باعتبارهم الرواد في جميع مجالات الحضارة تقريباً: في العلوم والرياضيات والطب والفلسفة والحرب والإدارة. أما أوروبا فقد تخلفت وراءهم كثيراً، واعتدت على العرب حتى في نقل إنجازات اليونان الكلاسيكية التي تشكل جزءاً من أوروبا نفسها. أما اليوم فقد تغير كل ذلك. لقد انقلبت الصورة وتخلّف العرب عن الغرب، وأخذت الهوة بينهما تزداد اتساعاً، ليس فقط في العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والقوة العسكرية، بل أيضاً في الأفكار والابتكار والنظرية والطريقة. والأسوأ من ذلك، أن هناك مجتمعات أخرى غير غربية (مثل اليابان وكوريا وتايوان) تعرفت على النهضة الغربية في وقت لاحق، أي بعد العرب بكثير، قد استطاعت الآن أن تلحق بالركب أو حتى تسبق معلمها، إلا أن العرب لم يتمكنوا من ذلك.

بالتأكيد، لا ينفرد العرب

بالمعاناة من هذه الحالة السلبية، فعلى مدى السنوات الخمسين الماضية نحن في بريطانيا قد أصبحنا بهبوط في مستوى ثقافتنا بالنسبة للغربيين. ولكن الإسبان والبرتغاليين. لكن التدهور الذي أصاب العرب كان أقسى بكثير مما أصابنا، لأن كلا منا في أوروبا استطاع أن يحتفظ بكثير من، أو بمعظم، مكانته القومية وأدائه، على الرغم من زوال الإمبراطورية.

لقد قام الأستاذ برنارد لويس من جامعة برينستون للتو بشر كتاب يتناول مشكلة العرب هذه أسماء: «ما الخطأ الذي حدث؟» *What Went Wrong?*. وقد أخصن وصف ذلك الوضع، غير أن قصصه لأسباب التدهور لم يكن كافياً، كما أنه لا يقدم وصفه لمعالجة ذلك الوضع وتصحيحه.

والعرب أنفسهم ما زالوا يبحثون عن علاج منذ فترة من الزمن. وهناك مدرستان فكريتان رئيسيتان في هذا الشأن: إحداهما ترى أن على العرب أن يتعلموا من الغرب قدر المستطاع، ويتبعوه ويقلدوه ويلحقوا به؛ في حين أن الأخرى تقول: لا، لقد وقعنا في الخطأ لأننا تخلينا عن مناهجنا القديمة، مناهجنا الخاصة بنا، وعلينا الآن أن نعود إليها. إن إنجازنا الرئيسي، ذلك الإنجاز العظيم، هو الإسلام. لذا علينا أن نرجع إلى الإسلام الآن، في شكله النقي التقليدي السلفي. وبالنسبة للاعتراضات القائلة إن هذا الحل لن يكتب له النجاح، وإن العلاج المقترح هو في الواقع سبب الداء، فإن الرد سيكون: هذا الحل لم

يجرب بعد. هناك بلدان عربية بارزة، مثل مصر وسورية، تخلت عن القانون الإسلامي والمبادئ الإسلامية والأخلاق الإسلامية والاعتقاد الإسلامي. وحتى السعودية التي تبدو للناظر إلهياً من الخارج مجتمعاً إسلامياً تقليدياً سلفياً، فإن الإسلام فيها، كما يرى أتباع المدرسة الثانية، قد تعرض للخيانة والتزييف بسبب فساد النظام ومساوماته وتنازلاته. ولا يزال الجدل مستمراً بين هاتين المدرستين الفكريتين وفي صفوف المؤيدين لكل منهما. فالكمل يريد أن يتنافس مع الغرب. ولكن لا أحد من كلا الجانبين تستهويه فكرة التقليد بحد ذاته، (أي المحاكاة)، لسببين: الأول لأن ذلك ينطوي على القبول المسبق بالتفوق الغربي، والثاني لأن هناك غريزة إنسانية عالمية تدفع المرء إلى المحافظة على شخصيته وهويته الخاصة به.

إن عدم الاكتراث بالتقليد أو المحاكاة يتعارض مع غريزة إنسانية أخرى: الواقعية، أو الحاجة لقبول حلول وسط (توفيقية)، وإفساح المجال لحالات استثنائية؛ إذ لا أحد سيرفض استخدام البنسلين لعلاج ابنه المريض، أو الاستفادة من الدبابات في جيشه، لأن البنسلين والدبابات من مخترعات الغرب. لكن الرغبة في التقليد أو التشبه بالغير، من جهة أخرى، تتصادم مع ما اعتبر المشكلة الرئيسية الثانية في الشرق الأوسط، ألا وهي العولمة Globalization التي تنمي في هذه الحالة التغريب (أو التشبه بالغرب Westernization).

إن الإنسان العربي، في بغداد أو القاهرة مثلاً، عندما يلتفت حوله يرى أن جميع الأجهزة التي

تستعمل في الحياة اليومية قد جاءت من الغرب: قطارات السكك الحديدية، السيارات، التلفاز، الهاتف، الأشعة السينية (x-rays)، الأطعمة المعلبة؛ وهذا لا يقتصر على الأشياء المادية، بل يتعداه ليشمل الأمور الفكرية أيضاً: كالاشتراكية، والداروينية، والتعقيم، والتطهير، والإنتاج على نطاق واسع، والدعاية والإعلانات... الخ. حتى الحفاظ على القيم التقليدية والعروة إلى الماضي - وهنا تكمن المفارقة - هو في الغالب ابتكار غربي متأخر، ونحن نسميه - وليكن الله في عوننا - التراث. إذا، لا بد للإنسان العربي أن يستاء من هذا الغزو الهائل. إن الرغبة في إبقاء مجتمعك أصيلاً ومقتصراً على السكان الأصليين تجدها قائمة عند كل شخص قد جاوز العشرين. فالفرنسيون غاضبون من تطفل عدد من الكلمات الإنجليزية على المفردات الفرنسية، والبريطانيون، خصوصاً الكبار في السن من أمثالهم، منزعجون من تلك «الأوبئة» التي حملتها السفن حتى تفتت في البلاد، ومنها على سبيل المثال: الجينز الأزرق الذي حل محل الجوخ Tweed، والسباغيتي التي حلت محل لحم البقر المحمر «الروست بيف»، والتدفئة المركزية بدلاً من المدفأة، وهكذا.

صحيح إننا في أوروبا مستأثرون مما نعتبره نوعاً من الأمركة، ولكننا نعرف على الأقل أننا قد أسهمنا بشكل ملموس في تلك الثقافة التي أخذت تتدفق علينا. غير أن العرب لا يجدون مثل هذا العزاء، فإسهامهم في الحضارة قد مضى عليه ألف عام، وبات في الوقت الحاضر مقموراً

بالمذ الجديد، وهناك بالتالي خطر يهدد كرامتهم. إن هذا السيل العارم الذي طغى في كل مكان هو من مسؤولية الغرب، ولو بشكل جزئي، إذ لا أحد سيجادلنا الآن بأنه ينبغي علينا أن نوقف تصدير البنسلين، أو نحجم عن مساعدة العرب في عملية استكشاف آبار النفط وإنتاجه. لكن هل هناك ضرورة لترويج منتجاتنا في بلادهم، مثل الكوكاكولا وأصابع السمك واللوح الضخبي المزلاق Skateboard؟ هل إن محلات ماركس أند سبنسر بحاجة إلى فتح فرع لها في قطر؟ هل نحن فعلاً بحاجة إلى تشييد فندق هلتون في القاهرة؟ إن عقيدة الأسواق الحرة قد سحرتنا إلى درجة أصبحنا فيها نشجع مصدرينا وشركائنا متعددة الجنسيات على التوسع في نشر عملياتها في سائر أنحاء العالم، مما يؤدي إلى القضاء على التنوع. وأسأل ما الهدف من وراء ذلك؟ أين المتعة والمغامرة إذا كنت مسافراً إلى تونس لتجد تفسك تسهر في مرقص ليلي لا يختلف عن ذلك الذي تركته وراءك في لندن؟ وبنفس المعنى، أين المغامرة التي يبحث عنها عربي إذا ما جاء إلى أوكسفورد فقط ليجد أمامه العديد من المطاعم اللبنانية، ثم تطلعه جميع المقاهي الإنجليزية وقد أخذت تقدم الكباب لزيائهم؟ لكن العرب أنفسهم يتحملون كل ما يطبع جزءاً كبيراً من المسؤولية بشأن الغزو الثقافي. فمن المثير للاستغراب أن ترى في دمشق عناوين مناهضة للأمريكان في كل الصحف، وفي الوقت نفسه تجد ساحة لكرة السلة في كل مدرسة. كذلك تجد السعوديين يستنكرون الاستعمار الأمريكي من ناحية، غير أنهم يفتخون فروعاً لمطاعم

ماكدونالد والدجاج المقلي على طريقة كنتاكي حتى في مكة المكرمة. وفي حين يحق للعرب أن يفخروا بتاريخهم الإسلامي وبحوثهم الإسلامية، تراهم يرسلون طلابهم بالآلاف لدراسة هذه المواضيع في جامعات غربية وعلى أيدي أساتذة غير مسلمين. وأسأل: هل يا ترى يذهب أي طالب بريطاني أو ألماني إلى القاهرة للحصول على الدكتوراه في موضوع شكسبير، أو غوته، أو اللاهوت المسيحي؟ إن استعادة العرب للاكتفاء الذاتي أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. وينبغي أن يستهل ذلك بإحساس العرب بالفخر تجاه الإنتاج المحلي، في حين ينبغي على الغرب أن يخفف من رغبته المحسومة لتصدير استعمارها الثقافي، غير أنني لا أعقد آمالاً كبيرة على نجاح هذه الوصفة العلاجية. فالمسألة تتطلب حدوث تغيير ثوري في تفكير كلا الطرفين. لكن على الأقل دعونا نخطو خطوة أولى ليس النبض ونرى ما سيحدث. وفي هذه الأثناء فلنحاول أن نتفهم مشاعر العرب.

المشكلة الثالثة على القائمة التي اخترتها فيما يتعلق بمشاكل الشرق الأوسط، والتي تقع المسؤولية فيها بأكملها على عاتق الغرب، هي بالتأكيد فلسطين. لقد دام انشغالي بمشكلة فلسطين، مراقبا ومشاركا، مدة تزيد على الخمسين عاماً. ومنذ فترة طويلة توصلت إلى نتيجة مفادها أنه لم يعد هناك شيء جديد يمكن أن يقال حولها، إذ أن كل شيء قد قيل في السابق ألف مرة. ولا تتأملوا كثيراً، فهذا لا يعني أنني سأتوقف الآن، لكني سأختصر الكلام. تختلف قضية فلسطين عن

حيث نجد إسرائيل يقودها رئيس وزراء عدواني يهوى الحرب وقصير النظر، و يرى الفلسطينيون يتزعهم رئيس ضعيف يفتقر إلى العزم والحزم، فإن الأمل في التوصل إلى حل توفيقي يقطع شوطاً أكبر يبدو ضئيلاً. إذا، الأمر يعود إلى الغرب، وهو سبب المشكلة، للضغط على الجانبين معاً. والغرب في هذه الحالة هو أمريكا - الولايات المتحدة - وهي القوة الوحيدة التي سيصغي لها الطرفان. ول سوء الحظ، فإن السياسة الخارجية في الولايات المتحدة يكتنفها الإبهام والغموض بسبب الضغوط الداخلية، كما أن الحكومات الأمريكية ليست محايدة في هذا الشأن. لذا، فإن العبء يقع على عاتق أوروبا لقناع الولايات المتحدة وتنوير مداركها. ولقد قيل هذا الكلام مراراً في السابق، ولا أراي أجد سبيلاً يجعلني أتوقع من أوروبا اليوم أن تكون لها الإرادة أو القوة للإقدام على ما لم تقم به في الماضي. إذا، ما الذي سيحدث بعد ذلك؟ وكما يقول اللبانيون بعد طول معاناة عندما تواجههم مشكلة لا يستطيعون التعامل معها: «هيك الدنيا» ويمكن ترجمة ذلك بالعامية بواسطة مثل آخر هو أيضاً من الصادات الأمريكية: «هكذا تحكسر البسكوطة» "That's the way the cookie crumbles". وبعد كل ما تقدم، أقول، ربما كان البابا على حق: دعونا نصلي من أجل حدوث معجزة.

الأرض مقابل السلام، فأخذوا يطالبون بتنازلات ويفرضون شروطاً، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالقدس والمستوطنات في هذه المنطقة المحتلة.

الأرض للصعوبات يمكن التغلب عليها إذا ما غير كل من الطرفين توجهه. وكما يقولون: من شرب البحر لن يفص بساقية أو يقدح من الماء. وهناك مثل إنكليزي قديم يقول: نصف رغيف من الخبز أفضل من لا شيء. إلا أن هذه الفلسفة لم تعجب العرب قط، خصوصاً أنهم في هذه الحالة لن يحصلوا على أكثر من ربع رغيف. غير أنهم بحاجة إلى تقبل ذلك الآن، وقد أحرزوا تقدماً جيداً في هذا الاتجاه، على الرغم من أن الكثير منهم لا يزال غير راغب في أن يخطو الخطوة الأولى. وعلى الإسرائيليين أن يفهموا بدورهم (وبعضهم قد فعل) أنه من الطبيعي تماماً أن يشعر العرب باستياء تجاه التخلي عن الأرض التي قد عاشوا وعملوا فيها على مدى ٢٠٠٠ عام. وفي الوقت نفسه، فخير العرب يعتقدون أنه من الواجب والضمي القيام بشيء مهم جداً من أجل اليهود بعد أحداث المرحقة، حتى وإن أدى ذلك إلى ظلم العرب. ونستطيع أن نتفهم لماذا تستحوذ فكرة الظلم على تفكير العرب: لكن الإسرائيليين الذي استغفرتهم عمليات التفجير الانتحارية يتغافلون عن ذلك أو يرفضون الإقرار به ويمتادون في الظلم، وهذا ما يصعب فهمه. إن مبدأ التوفيق لإيجاد حل وسط - مبدأ قيام دولتين - يلوح في الأفق الآن، ويوشك أن يصبح مقبولاً، لكن التفاصيل تحتاج إلى إجراء المزيد من التوفيق بين الجانبين. وفي الظروف الراهنة،

المشكلتين السابقتين لسببين: أولهما، أنها نزاع سياسي واضح المعالم، وليست مرضاً أو اضطراباً ثقافياً أو اجتماعياً مهم الجانب. فنحن نعلم بالضبط لماذا وكيف نشأت. وثانيهما، أنه من الممكن أن يتبادر إلى الأذهان حل عملي في مقياس زمني قصير بالمقارنة (من الناحية التاريخية). وعلى الرغم من هذه الفوارق، فإنني أضم مشكلة فلسطين إلى المشاكل الأخرى لأنها أكثر إلحاحاً وشد خظورة، وإن كانت ليست عميقة الجذور للغاية، أو لا يمكن تشخيصها. إن كل من زار الشرق الأوسط يعرف أنها تشكل موضوعاً لكل حديث متداول، وأنها تسبب توتراً مستمراً، والأسوأ من ذلك، أنها تقتل أناساً كل يوم.

لقد قلت إنه من الممكن تصور حل لهذه المشكلة. في الحقيقة، هناك حل قائم أساساً مقبول لدى الطرفين، لكن ليس في الوقت نفسه. ذلك الحل المعروف تماماً: الأرض مقابل السلام، ودولة فلسطينية مقابل اعتراف العرب بإسرائيل. وهو أساس المشروع الذي طرحه مؤخرًا ولي عهد المملكة العربية السعودية وقبلته جامعة الدول العربية. وقد كانت إسرائيل مستعدة لقبوله كإرضية أساسية في عام ١٩٤٧، وكانت سترحب به في أي وقت سابقاً لعام ١٩٦٧. لكن العرب لم يقبلوا به في تلك السنوات لأنهم كانوا يأملون وهذا أمر يمكن تفهمه - أن يسترجعوا فلسطين بكاملها. ومنذ عام ١٩٦٧ أراد الإسرائيليون الاحتفاظ بما كسبوه في حرب ٥ حزيران من العام المذكور - وهذا أمر مفهوم أيضاً. لذا فهم يريدون الآن أن يغيروا في مبدأ

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢

إعداد: دة. فائق بستانى



التقرير الاقتصادي العربي
الموحد هو تقرير تشارك في إعداده
جهات أربع هي: صندوق النقد
العربي، والصندوق العربي
للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
والأمانة العامة لجامعة الدول
العربية، ومنظمة الأقطار العربية
الصدرة للنقط (أوابك).

وفي مجموعة الدول النامية تراجع معدل التضخم بشكل طفيف، من ٦،١٪ إلى ٥،٧٪، في حين تحسن أداء مجموعة الدول المتحولة فانخفض معدل التضخم من ٢٠،٢٪ إلى ١٥،٩٪ في عام ٢٠٠١. وحدث تراجع ملحوظ في حجم التجارة في مجموعات الدول كافة، لكنه ظهر بدرجة أكثر حدة في مجموعة الدول النامية؛ إذ انخفض معدل نمو الصادرات من ١٥٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٣،٠٪ في عام ٢٠٠١، وانخفضت الواردات من حيث معدل النمو من ١٦٪ إلى ٢،٢٪. كما ارتفعت معدلات البطالة في عدة دول صناعية.

أما إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية في عام ٢٠٠١ فقد تراجع بنسبة طفيفة مقدارها ٨،٠٪ عن العام الماضي،

الفصل الأول
التطورات الاقتصادية الدولية
استمر تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي حيث انخفض معدل النمو من ٤،٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢،٥٪ عام ٢٠٠١. ومن أهم أسباب هذا الأداء الاقتصادي الضعيف: ضعف القطاع التكنولوجي، وازدياد عدم التوافق لدى المستهلكين في الدول الصناعية، وبرز اختلالات مالية وهيكلية في عدد منها، وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد أصاب الدول المتقدمة تراجع ملحوظ في نموها الاقتصادي، إذ انخفض من ٣،٩٪ في ٢٠٠٠ إلى ١،٢٪ في ٢٠٠١. أما بالنسبة للدول النامية والمتحولة فقد كان التراجع أقل حدة. وهناك استقرار نسبي في معدلات التضخم في مجموعة الدول المتقدمة، إذ بلغ ٢،٢٪ في عام ٢٠٠١؛

ويتناول التقرير الحديث، في البداية، عن الوضع الاقتصادي العالمي بصورة عامة، ثم ينتقل إلى استعراض الاقتصادات العربية بشكل مفصل، فيناقش التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ثم يبحث في الجوانب الاقتصادية المختلفة المتعلقة بالزراعة، والصناعة، والنفط، والطاقة، والشؤون المالية والمصرفية، والتجارة الخارجية للدول العربية، وميزان المدفوعات، والدين العام الخارجي، وإنجازات الخصخصة، والعمل الإنمائي العربي، ومنطقة التجارة الحرة، والاقتصاد الفلسطيني. ويستعرض هذه الموضوعات في نطاق ثلاثة عشر فصلاً فيما يلي ملخص لأهم ما ورد فيها.

وبلغ رصيد الدين ٢١٩٠,٤ مليار دولار.

وارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي عام ٢٠٠١ مقابل عملات الدول الصناعية الرئيسية مقارنة بعام ٢٠٠٠. وقد شهد عام ٢٠٠٢ بدايته حدثين رئيسيين هما: طرح عملة اليورو للتداول، وتفاقم أزمة الأرجنتين الاقتصادية.

وبعد هذه النظرة العامة في الاقتصاد العالمي ينتقل التقرير إلى بحث الاقتصادات العربية في الفصول التالية.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية والاجتماعية

التطورات الاقتصادية

انخفض الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة من ٢٢٧,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢١١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠١. ومن أهم العوامل التي أدت إلى ذلك انخفاض عائدات الصادرات النفطية من حوالي ١٩٢ مليار دولار إلى ١٥٢ مليار دولار بسبب انخفاض الأسعار العالمية لسلة خامات أوبك. وأدى ذلك إلى انخفاض القيمة المضافة في قطاع الصناعات الاستخراجية العربية من ١٩٠,١ مليار دولار إلى ١٦٦,٥ مليار دولار. كما أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد انعكست سلباً على النشاط الاقتصادي الدولي، وهذا بدوره قد أثر في الوضع الاقتصادي لدول المنطقة العربية. والملاحظ أن الأداء الاقتصادي بين الدول العربية متفردة قد تباين في عام ٢٠٠١.

ونظراً لاستمرار معظم الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، فقد

اتجهت معدلات التضخم للانخفاض منذ منتصف التسعينيات، حتى أن معدل التضخم لم يتجاوز ٥% في أي من الدول العربية في عام ٢٠٠١ باستثناء السودان التي وصل فيها التضخم إلى ٧,٤%.

أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فقد ارتفع إلى ٢٤٦٥ دولاراً تقريباً في عام ٢٠٠١، مقارنة بحوالي ٢٢٢١ دولاراً في عام ١٩٩٥. ونجد أن عشر دول عربية تقع دون المتوسط العربي العام، وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. أما في باقي الدول العربية فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج يزيد على ٤٠٠٠ دولار. (ملاحظة: الإحصائية لم تشمل العراق والصومال وفلسطين).

وقد سجلت جميع بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي نمواً في عام ٢٠٠١ مقارنة بالعالم الماضي، ما عدا قيمة صادرات السلع والخدمات التي انخفضت من ٧٧,٤ مليار دولار إلى ٥٧,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠١. وارتفع الاستهلاك الحكومي بمعدل ٢,٠% في عام ٢٠٠١ إذ بلغ ١٤٢ مليار دولار، أي بنسبة ٢٠,١% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل. أما الاستهلاك الخاص، فقد شكل قرابة ٥٢,٣% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل في عام ٢٠٠١، أي حوالي ٢٧١,٨ مليار دولار. في حين بلغ الإنفاق الاستثماري ١٢٩ مليار دولار، أي بنسبة ١٩,٥ من الناتج المحلي الإجمالي.

التطورات الاجتماعية

تواجه الدول العربية تحديات كبيرة من أهمها الحاجة إلى تكوين

كوادر بشرية منتجة ومؤسسات عمل حديثة كي تدعم دورها في التنمية. يقدر عدد السكان في العالم العربي بقرابة ٢٨٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠١، ولا زال معدل النمو السكاني مرتفعاً إذ يبلغ ٢,٢% قياساً بالدول المتقدمة (٠,٦% و ٠,٩%). واستناداً إلى بيانات التوزيع العمري للسكان لعام ١٩٩٩، فإن الفئة العمرية (١٥-٦٥ سنة) هي الغالبة، حيث تتراوح نسبتها في الدول العربية بين ٧٠% و ٧٣%. وتزايدت نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان بسبب الهجرة من الريف إلى المدن نتيجة لقلة الخدمات الصحية والسكنية والتعليمية في الريف.

وتخصص الدول العربية نسبة عالية من إجمالي ناتجها القومي لقطاع التعليم، إذ يبلغ معدل إنفاقها عليه ٥% من الناتج القومي الإجمالي، مقارنة بالدول المتقدمة (١,٥% و ١,٦%). وعلى الرغم من التحسن الذي حدث في هذا المجال، فإن التقدم فيه كان بالدرجة الرئيسية كميّاً، إذ لم تستطع أنظمة التعليم أن ترقى بنوعية التعليم إلى المستوى المنشود. ولا زالت معدلات الأمية مرتفعة نسبياً (٢٨,٨%) مقارنة بالدول النامية (٢٦,٣%) والمتقدمة (١,١%). كما أن الفجوة بين معدلات الأمية للذكور والإناث لا زالت كبيرة، وبلغت ٢٣,٩ نقطة مئوية في عام ٢٠٠٠.

وبرزت ظاهرة جديدة في بعض الدول العربية وهي تراجع معدلات القيد في مرحلتها التعليمية الأساسية والثانوية.

وبالنسبة للعمالة، فيُقدر إجمالي القوى العاملة في الدول العربية بحوالي ٩٥ مليون عامل في عام ٢٠٠١. ولكن في ظل النمو الاقتصادي المتباطئ

ستستمر مشكلة البطالة في عدد كبير من الدول العربية، كما أن البطالة قد انتشرت بدرجات متزايدة بين خريجي التعليم العالي، وبنسبة أكبر بين الإناث. وتعاني المنطقة العربية عموماً من ضعف في قدرات القوى العاملة ومهاراتها، كما أن نمو القوى العاملة يحدث بنسبة أعلى من نمو فرص العمل. ولا زال متوسط معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، البالغ ٢٧٪، منخفضاً.

أما بالنسبة للقطاع الصحي، فقد تحسنت مؤشرات الصحة في كثير من الدول العربية، وارتفع متوسط العمر المتوقع من ٤٥ عاماً في ١٩٦٠ إلى ٦٦، ٤ عاماً في ١٩٩٩، وانخفضت معدلات وفيات الرضع في العديد منها، باستثناء العراق إذ زاد المعدل بحوالي ٢٦٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٩. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لا زال ٢٦٪ من سكان الدول العربية محرومين من خدمة المياه الصالحة للشرب. وتتفاوت الدول العربية في توفير خدمات مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي المناسب، كما يلاحظ تفاوت كبير في توفير هذه الخدمات بين سكان الريف والحضر في عدد من الدول العربية. وعلى سبيل المثال، تشير البيانات إلى أن السعودية والأردن ولبنان ومصر قد تمكنت من توفير مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم لأكثر من ٩٠٪ من سكانها. وتظهر المؤشرات ازدياد مساهمة القطاع الخاص في مجالي الصحة والتعليم.

الفصل الثالث القطاع الزراعي

تمثل الزراعة واحداً من أهم القطاعات في معظم اقتصادات الدول العربية، وقد بلغ الناتج الزراعي في

عام ٢٠٠١ قرابة ٢٩,٣ مليار دولار، أي زيادة قدرها ٤,٠٪ عن قيمته في عام ٢٠٠٠. وتتفاوت نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي فيما بين الدول العربية، ويحتل القطاع الزراعي مركزاً متقدماً في عدد منها، كالسودان والعراق وسورية وموريتانيا ومصر. وقد سجل الناتج الزراعي خلال عام ٢٠٠١ زيادة في ١٢ دولة عربية؛ غير أن متوسط نصيب الفرد منه قد انخفض بحوالي ٢٪ فيبلغ ٢٨٥ دولاراً تقريباً.

تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي ١٩٧ مليون هكتار، لكن المساحة المستغلة منها زراعي لا تتجاوز الثلث، وأهم أسباب ذلك هو محدودية الموارد المائية، بالإضافة إلى الظروف المناخية، إذ تسود المنطقة العربية أقاليم جافة ومصحوبة، وتعتبر من أكثر مناطق العالم فقراً في المياه. ويتساقط ٧٠٪ من الأمطار السنوية على حوالي ٢٠٪ من مساحة الوطن العربي، ويتصف سقوط الأمطار بالتذبذب وعدم الانتظام. لذا فإن استغلال الموارد المائية وتنميتها، والمحافظة عليها وتحسين كفاءة استخدامها من القضايا الرئيسية التي يجب التركيز عليها في مضمار التعاون العربي.

وقد استوعب القطاع الزراعي نحو ٢١,٧٪ من حجم القوى العاملة الكلية في عام ٢٠٠٠. وتتسم العمالة الزراعية في البلدان العربية بتدني مستويات الأجور، قياساً بالنشاطات الاقتصادية الأخرى.

وحقق الإنتاج النباتي في عام ٢٠٠١ زيادة قدرها ٢,١٪. وتمثل مجموعة الحبوب مركز الثقل في الإنتاج النباتي للدول العربية، إذ تحتل حوالي ٧١٪ من إجمالي المساحة المحصولية. ويرجع التحسن في الإنتاج إلى

الظروف المناخية المواتية في عدد من الدول، واستخدام التقنيات الإنتاجية الحديثة، والاهتمام بالخدمات المساندة للإنتاج، كالإرشاد والبحوث التطبيقية.

كما حقق الإنتاج الحيواني زيادة قدرها ٥,٤٪ في عام ٢٠٠١ بسبب تحسن مستوى الخدمات البيطرية، وتطور أساليب التربية الحيوانية والإكثار الحديثة. كذلك ارتفع الإنتاج السمكي بنسبة ٤,٨٪ وبلغ ٣,١ مليون طن، لكن هذا يمثل ثلث الطاقة الإنتاجية السمكية فقط للدول العربية.

وبالنسبة لتجارة المنتجات الزراعية حدثت زيادة في قيمة الصادرات الزراعية العربية قدرها ٢,١٢٪، وفي الواردات زيادة قدرها ١١٪ في عام ٢٠٠٠. ونظراً لكون حجم الواردات قد ارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي من ٤,٢٠ مليار دولار إلى ٥,٢٢ مليار دولار. أما أهم الواردات من السلع الغذائية الرئيسية فهي مجموعة الحبوب والدقيق، ومجموعة الألبان ومنتجاتها، واللحوم، والشاي، والبن، والكافكاو، والتبغ، والزيوت النباتية، والسكر، ومجموعة الفواكه.

وقد أدى استمرار التباين بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الغذائية الزراعية في البلدان العربية إلى فجوة غذائية في معظم السلع بلغت قيمتها ١٢,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠.

واتخذت برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي أولوية في عدد من الدول العربية، من بينها الأردن ومصر والمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا. وكان للخصخصة آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية وسلبية على الأداء

الاقتصادي، عموماً، والزراعي، خصوصاً، في عدد من الدول العربية. إن استخدام وسائل التقنيات الحديثة وتطويرها في القطاع الزراعي في البلدان العربية سيكون خطوة مهمة هدفها رفع معدل النمو في الإنتاج الزراعي العربي.

الفصل الرابع القطاع الصناعي

تراجع أداء القطاع الصناعي خلال عام ٢٠٠١، حيث انخفض ناتجه بمعدل ٩، ٨٪ وبلغت القيمة المضافة له ٢٤٥، ٢ مليار دولار، مقارنة بحوالي ٢٦٩، ٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. ويعود جزء كبير من هذا التراجع إلى انخفاض إنتاج النفط وأسعاره، وبالتالي انخفاض الموائد النفطية التي تكون نسبة عالية من القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية. وتقدر مساهمة القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية (التي بلغت ١٦٦، ٥ مليار دولار) في الناتج المحلي الإجمالي العربي حوالي ٣٢، ٤٪، أما الصناعة التحويلية فتقدر مساهمتها في الناتج بحوالي ١١، ١٪. وتباين هذه المساهمة على مستوى الدول العربية منفردة.

وشهد القطاع الصناعي - بجانيبه الاستخراجي والتحويلي - تطورات عدة تتعلق بتوسيع المشروعات القائمة، وقيام مشاريع جديدة، والتخطيط لمشاريع أخرى من أجل تطوير الصناعة العربية وزيادة قدراتها الإنتاجية. فمن اكتشاف حقول نفطية جديدة أو استكشافها، كما في ليبيا والجزائر والسودان والمغرب، إلى تطوير صناعة استخراج المعادن، كما في السعودية والمغرب مثلاً، إلى إنشاء مصاف جديدة للنفط في دول الخليج والعراق، وبناء أو تطوير مجمع

للبتروكيماويات، كما في قطر والسعودية مثلاً، وكذلك تطوير صناعة الغاز والأسمدة والإسمنت والورق ومنتجاته والحديد الصلب والألومنيوم والأدوية والمنسوجات والملابس والصناعات الغذائية. ويلاحظ أن التعاون الصناعي العربي قد ازداد في عام ٢٠٠١، كما حدث في مجال صناعة الأدوية ونقل الغاز بالأنابيب.

ولا بد من بذل الجهود كي تتمكن الدول العربية من مواكبة التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وذلك بالعمى على تطوير قطاع الصناعة، من حيث تحسين جودة المنتجات والخدمات، وتعزيز أساسيات القدرة التنافسية للصناعات العربية، وزيادة الاهتمام بالبحث والتطوير، والأخذ بالتقنيات الحديثة. وقد كان لسياسة خصخصة القطاع الصناعي آثار إيجابية، كما حدث في مصر والسعودية والأردن والمغرب وتونس مثلاً.

الفصل الخامس

التطورات في مجال النفط والغاز
إن التراجع الشديد في نمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠١ أدى إلى الحد من نمو الطلب العالمي على النفط، لذا قامت منظمة أوبك بتخفيض حصصها الإنتاجية ٣ مرات خلال العام كي تحافظ على الأسعار وتعمل على استقرار السوق. وبعد هذه التخفيضات، بلغ مستوى الإنتاج في دول المنظمة ٢٢، ٢ مليون برميل يوميًا. وقد بلغ متوسط سعر سلة أوبك ٢٣، ١ دولار عام ٢٠٠١، بالمقارنة مع ٢٧، ٦ دولار للبرميل عام ٢٠٠٠.

وانخفضت العائدات النفطية للدول العربية عام ٢٠٠١ بنسبة قدرها ١٩، ٩٪، فكان مجموع العائدات ١٥٢، ٧ مليار دولار، مقارنة بنحو

١٩١، ٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. ويقدّر الاحتياطي النفطي المؤكد في الدول العربية عام ٢٠٠١ بحوالي ٨، ٦٥ مليار برميل، ويشكل قرابة ٦١٪ من الاحتياطي العالمي. أما الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي فيبلغ ٧، ٤٠ تريليون متر مكعب.

وكان إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية ٧ مليون برميل مكافئ نفط يوميًا عام ٢٠٠١، أي بزيادة قدرها ٤٥، ١٪ عن العام السابق. وقد احتلت المنتجات النفطية المرتبة الأولى في ميدان استهلاك الطاقة في الدول العربية (٩٩، ٥٢٪). ويُمَد الغاز الطبيعي ثاني أهم مصادر الطاقة فيها، وقد وصلت أهميته إلى ٤٣، ٦٪ من إجمالي احتياجات الطاقة في العام المذكور (٢٠٠١). أما حصة الطاقة الكهرومائية من إجمالي استهلاك الطاقة فقد كانت ٤، ٢٪، كما في العام السابق، في حين تشكل حصة الفحم ١، ١٪ من إجمالي استهلاك الطاقة. وأخذت الدول العربية تتيج مجالاً أكبر للقطاع الخاص في صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات.

الفصل السادس التطورات المالية

في عام ٢٠٠١ حدث تدهور في الأوضاع المالية الحكومية بصورة عامة في الدول العربية (مع وجود تباين في حالات فردية لهذه الدول) لسببين: الأول الارتفاع الكبير نسبياً في الإنفاق الجاري والرأسمالي، والثاني هو انخفاض إجمالي الإيرادات العامة، وذلك يرجع بشكل أساسي إلى انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

ونجم عن ذلك انخفاض الفوائض الجارية خلال عام ٢٠٠١ بحوالي ١١ مليار دولار لتصل إلى ٢٤، ٢٧ مليار

مليار دولار.

الفصل التاسع

موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف

حققت الدول العربية في عام ٢٠٠١ فائضا في موازين الحسابات الجارية الإجمالية يناهز ٤,٤ مليار دولار، بالمقارنة مع الفائض الاستثنائي للعام السابق والبالغ ٦٥ مليار دولار، ولكنه يعتبر ثاني أكبر فائض تجاري منذ عام ١٩٨١. وفي مجال المديونية الخارجية، انخفض إجمالي الدين القائم في ذمة الدول العربية المقترضة إلى نحو ١٢٥,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠١، بعد أن كان ١٢٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠. لكن هذا الانخفاض لم يحدث في جميع الدول العربية. أما بالنسبة لإجمالي خدمة الدين فقد انخفض بنسبة ٤,٤٪ خلال عام ٢٠٠١ وبلغ ١٤ مليار دولار، وهذا هو الانخفاض الأول منذ عام ١٩٩٧. وعلى صعيد نظم الصرف، هناك خمس عملات عربية واجهت ضغوطاً على أسعار صرفها في عام ٢٠٠١، وهي الليرة اللبنانية والدرهم المغربي والدينار الليبي والجنيه المصري والأوقية الموريتانية.

الفصل العاشر

تطورات وإنجازات الخصخصة في الدول العربية [تطورات الخصخصة وإنجازاتها في الدول العربية] ازدادت في السنوات الأخيرة أهمية الخصخصة نظراً للتحول الهام الذي طرأ على استراتيجية التنمية، وبالأذات في الدول النامية، حيث تحولت من التوجه الشمولي المرتكز على المركزية في الإدارة الاقتصادية والموارد الذي أدى إلى هيمنة القطاع العام، إلى التوجه الذي يعتمد على آلية

الانترنت، وزيادة الإنفاق لتنمية الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة.

أما على صعيد أسواق الأوراق المالية، فقد تأثمت الدول العربية في عام ٢٠٠١ عملية إصلاح الأسواق المالية من حيث تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية، وتحديث أنظمة التداول والتسوية والحفظ المركزي، وتدعيم انفتاح الأسواق فيما بينها، ومراعاة متطلبات الإفصاح والإدراج وإدخال أدوات مالية جديدة، علماً بأن هذه الأسواق لها دور مهم في جذب الاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى دعم مسيرة الخصخصة.

الفصل الثامن

التجارة الخارجية والبيئة للدول العربية

سجلت التجارة الخارجية للدول العربية تراجعا في عام ٢٠٠١ بسبب انخفاض الأسعار المالية لتصدير النفط الخام، وأسعار عدد من السلع الأولية في هذه الدول، بالإضافة إلى اثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر والأوضاع في فلسطين المحتلة على السياحة والصناعات والخدمات المرتبطة بها. فانخفضت قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة قدرها ٨٪ تقريبا. والملاحظ أن أداء الصادرات والواردات قد تفاوتت في الدول العربية. وقد سجلت ١٥ دولة زيادة في قيمة وارداتها. ولا زال الاتحاد الأوروبي يشكل الشريك التجاري الرئيسي للدول العربية.

أما التجارة العربية البيئية فقد سجلت زيادة بسيطة جدا لا تتجاوز نسبتها ١٪. وتبلغ حصة التجارة العربية البيئية ٨,٥٪ من التجارة العربية الإجمالية. وكانت قيمة التجارة البيئية لعام ٢٠٠١ نحو ٣٣

دولار، أي ما يعادل ٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأدى الارتفاع الكبير في الإنفاق الرأسمالي (حوالي ٢٠٪) إلى تحول الفائض الكلي البالغ ٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى عجز كلي قدره ١٢,٣ مليار دولار، وتبلغ نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة قرابة ٢٪. كما أن الدين العام الداخلي في الدول العربية مجتمعة قد ارتفع بحوالي ٣,٤٪ خلال عام ٢٠٠١، وبلغ ٢٨٩,٥ مليار دولار، وكانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٥٢,٧٪.

الفصل السابع

التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق الأوراق المالية

على صعيد السياسة النقدية في الدول العربية، استمرت جهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلية الرامية إلى الحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي، وتوسيع دور القطاع الخاص، والاعتماد على آليات السوق لتعسين كفاءة استخدام الموارد في الاقتصاد ودعم قدرته التنافسية. واتسمت السياسة النقدية عموماً بالمرونة، ونجحت في معظم الدول العربية في ضبط معدلات التضخم. كما أن معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية مجتمعة قد بلغ ١١,٠٪ عام ٢٠٠١، مقابل ٩,٧٪ عام ٢٠٠٠. وعلى صعيد السياسة المصرفية، أظهرت البيانات حدوث توسع في نشاط المصارف خلال عام ٢٠٠١، حيث ارتفع إجمالي الموجودات والودائع والقروض والتسهيلات الائتمانية، وتأثمت المصارف العربية جهودها لمواكبة التطورات العالمية، كالاتجاه نحو الصيرفة الإلكترونية، وتقديم خدمات مصرفية عبر

السوق في تخصيص الموارد، وانفتاح الاقتصاد على الخارج، وإتاحة مجال أكبر القطاع الخاص كي يؤدي دوره في النشاط الاقتصادي.

وفي إطار جهود الإصلاح الاقتصادي تسعى الدول العربية عموماً إلى وضع الخطط المتعلقة بخصخصة عدد من المؤسسات العامة وتنفيذها بغية تحقيق أغراض عديدة منها: رفع كفاءة المؤسسات وتعزيز قدراتها التنافسية، وتحسين أسلوب الإدارة، ومشاركة الإدارات المعنية باتخاذ القرار، وتفعيل المساهلة لدى الإدارة التنفيذية، وترشيد استخدامهما للموارد، وإصلاح الأوضاع المالية للمؤسسات، وتمهيد الطريق للوصول إلى مصادر التمويل المختلفة في الأسواق المالية المحلية والعالمية، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال توفير مناخ استثماري ملائم. وهنا يبرز الدور الكبير للخصخصة في تحفيز نشاط أسواق الأوراق المالية في الدول العربية.

وكانت حصيلة الخصخصة في الدول العربية للفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠١ قد بلغت ١٧,٥ مليار دولار تقريباً، وتعتبر المغرب ومصر وتونس والأردن والكويت من أكثر الدول المستفيدة منها، إذ بلغت إيراداتها ٩٣٪ من مجمل إيرادات الخصخصة في الدول العربية.

وهناك أساليب مختلفة تتبعها الدول لخصخصة مؤسساتها منها: (١) البيع لمستثمر رئيسي، وهو الأكثر شيوعاً في الدول العربية، وتشكل حصته ٦٣٪ من مجمل إيرادات الخصخصة، أي حوالي ١١ مليار دولار؛ (٢) أسلوب البيع من خلال البورصة أو أسواق الأوراق المالية، وتقدر حصته بحوالي ٣٠٪ من مجمل

إيرادات الخصخصة؛ (٣) بيع جزء من أسهم الشركة للمواطنين؛ (٤) حل المؤسسة العامة وتصفيتها وبيع أصولها للمستثمرين في القطاع الخاص؛ (٥) نقل إدارة المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص بموجب عقد إدارة في حين تبقى الملكية في يد الدولة. وفي بدايات تنفيذ برامج الخصخصة، قامت الدول العربية المعنية بالموضوع بخصخصة المؤسسات العاملة في قطاعات تنافسية، مثل الصناعة والسياحة والزراعة. وبعد ذلك أخذت تتجه إلى خصخصة مرافق البنية التحتية بسبب نشوء احتياجات كبيرة لتطوير هذه المرافق (بالذات في دول الخليج). وتركز هذا النشاط بصورة أساسية على قطاعي الكهرباء والاتصالات.

لكن بالرغم من الشوط الذي قطعت مسيرة الخصخصة في الدول العربية، فلا زالت إنجازاتها قليلة بالمقارنة مع دول شرقي آسيا، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية. وهناك مشكلات تواجهها الدول عموماً في هذا المجال تتعلق بالمؤسسات ذاتها، أو بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي - كالمشكلات القانونية مثلاً، أو بالعملية التقييمية المتعلقة بتحديد قيمة المؤسسة، أو بنقص كفاءة المسؤولين عن تنفيذ برنامج الخصخصة، إلى غير ذلك.

ومهما يكن، فقد تولدت لدى المسؤولين قناعة بأن الخصخصة لم تعد مجرد خيار بالنسبة للدول العربية، بل أصبحت ضرورة لتحسين المناخ الاستثماري، ورفع كفاءة المؤسسات العامة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الحادي عشر العون الإنمائي العربي

يعد العون الإنمائي العربي واحداً من أهم جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية المانحة والدول المستفيدة، ويتسم هذا العون بلامامح وميزات عديدة، ومن أهمها أنه من دول نامية إلى دول أخرى نامية، وهو أكثر يسراً وأقل كلفة من غيره لأن سعر الفائدة فيه منخفض، وفترة السماح والسداد طويلة، ويتضمن المنح والهبات، كما أنه غير مشروط، ولا يتدخل في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدول المستفيدة، وهو بالتالي يتميز بمرونة أكبر.

وقد يكون هذا العون ثنائياً أو متعدد الأطراف، ويتجه نحو التركيز على البنية الأساسية، والمشروعات الإنتاجية، والتنمية البشرية، ومحاربة الفقر والبطالة. كذلك فقد استحوذت قضايا التنمية في فلسطين على اهتمام الدول العربية ودعمها. وشكلت السعودية والإمارات والكويت وقطر وعمان أهم مصادر العون الإنمائي. وبلغ إجمالي المساعدات الإنمائية العربية قرابة ١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠١. ويبلغ متوسط نسب العون الإنمائي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة (٤,٠ ٪). وتضم «مجموعة التنسيق العربية» عدداً من الصناديق والبنوك التي تقدم المساعدات الإنمائية، وهي: البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. كما يقوم أعضاء في هذه المجموعات بتمويل مشروعات القطاع الخاص.

وبلغ إجمالي المساعدات الإنمائية

التي قدمتها الدول العربية المانحة خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠١ نحو ١١٠,٥ مليار دولار استهدفت القطاعات الاقتصادية في ١٢٧ دولة نامية.

الفصل الثاني عشر

التعاون الاقتصادي العربي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

شرعت الدول العربية في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ابتداء من الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وكان البرنامج التنفيذي قد حدد فترة زمنية لإنشاء هذه المنطقة مدتها ١٠ سنوات تنتهي في مطلع عام ٢٠٠٧. ولكن نظرا لرغبة الدول العربية في الإسراع بإقامتها، جرى تعديل البرنامج التنفيذي بحيث تستكمل إقامتها مع مطلع عام ٢٠٠٥. وقد انضمت ١٤ دولة عربية إلى منطقة التجارة الحرة، وهي: الإمارات والبحرين والسمودية والأردن وتونس وسورية والعراق وعمان وقطر ولبنان وليبيا والمغرب والكويت ومصر. وتهدف هذه المنطقة إلى تحرير تجارة السلع عربية المنشأ من خلال إنشاء سوق عربية واحدة لتمكين هذه السلع من منافسة السلع الأجنبية بلغائها من الرسوم الجمركية والضرائب.

وقد استطاعت الدول الأعضاء التغلب على عدة عقبات تعترض التطبيق الفاعل لمنطقة التجارة الحرة، غير أنه لا زالت هناك قضايا

عالقة، مثل القيود غير الجمركية، وآلية متابعة التنفيذ، وإعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية من أجل ضمان عدم حصول سلع أجنبية على المزايا التي تتيحها المنطقة.

الفصل الثالث عشر

الاقتصاد الفلسطيني

أصاب الاقتصاد الفلسطيني عام ٢٠٠١ دمار شبه كامل شمل جميع القطاعات بما فيها البنى الأساسية. وقد تأثر أداءه بالممارسات الإسرائيلية القمعية والتدميرية (الرامية إلى القضاء على الانتفاضة) التي تمثلت بالحصار، وإغلاق المدن الفلسطينية وعزلها عن العالم، وإقامة الحواجز المسلحة، وتجريف الأراضي واقتلاع الأشجار المثمرة، إلى غير ذلك.

ونتيجة لهذه الظروف الصعبة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠١ حتى بلغ ١٤٦٦ مليون دولار، مقارنة بنحو ٤٥٧٩ مليون دولار عام ٢٠٠٠، وانخفض الناتج القومي الإجمالي إلى ٢١٢٧ مليون دولار، في حين كان ٥٤٦٦ مليون دولار عام ٢٠٠٠. وهكذا هبط متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٢٢ دولاراً، بعد أن كان ١٤٢٠ دولاراً تقريباً في العام السابق، كما تدنى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى ٦١٢ دولاراً، في حين كان ١٦٩٥ دولاراً في عام ٢٠٠٠. وتفتت البطالة حتى وصلت إلى معدل حوالي ٨٠٪ - ٨٥٪، وتراكم الدين العام ليتجاوز المليار ونصف المليار

دولار. وتقدر خسائر الاقتصاد الفلسطيني بنحو ٧,٥ مليار دولار في ٢٠٠١. وقد انخفضت معدلات الاستثمار، وانعدم الاستثمار العام، إذ لم تتوفر لدى السلطة الفلسطينية أية إمكانيات، وهبط الاستثمار الخاص إلى ١٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠١، بينما كان ١٢٥٨ مليوناً عام ٢٠٠٠. وانخفضت أيضاً معدلات الاستهلاك العام والخاص. وأصاب التدهور قطاعات السياحة والخدمات والنقل والاتصالات والتجارة والصناعة والشؤون المالية والجهاز المصرفي.

قدمت الدول العربية من خلال صندوقي الأقصى والقدس الشريف دعماً للسلطة الفلسطينية يقدر بنحو ٣٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠١، في حين يقدر الدعم الأجنبي بحوالي ٣٧٠ مليون دولار. وكذلك تدفق العمون العربي والمساعدات الأجنبية بواسطة المنظمات الأهلية والإنسانية، غير أن احتياجات الشعب الفلسطيني تفوق هذا العمون. واستناداً إلى مصادر دولية، فإن الاقتصاد الفلسطيني يحتاج إلى مساعدات تقدر بحوالي ٧ إلى ٨ مليارات دولار لتشيطه وإعادة البناء وتوفير مجالات العمل للمواطنين الفلسطينيين. ■

تنويه

د. حسن إبراهيم

ورد - خطأ - في عدتنا السابق (٢٠٨)، ص ١٢، أن رئيس جلسة العمل الأولى في ندوة «الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهوية» كان د. عز الدين عمر موسى [نيابة عن سمو الأمير الحسن].

أما الصحيح فهو أن رئيس جلسة العمل الأولى كان د. حسن إبراهيم [كما ورد في برنامج الندوة، ص ٢٢] المعذرة!

جولة العدل

لقاءان فكريان مع سمو الأمير الحسن

اللقاء الأول كان عشاءً عملٍ بدعوة من الأمين العام للمنتدى، وُجّهت إلى الأعضاء المؤازرين وعددٍ من أصدقاء المنتدى. كان ذلك يوم السبت الموافق ٨ آذار / مارس ٢٠٠٣. وفي هذا اللقاء تحدّث سمو رئيس المنتدى وراعيه عن الأوضاع الرَّاهنة، وعن الدّور المنشود للمنتدى وماذا يستطيع أن يقدّم من برامج عملٍ مدروسة وروى نافذة. وتلا ذلك حوارٌ صريح مع الحضور.

أمّا اللقاء الثاني فكان مع المسؤولين في المؤسسات التي يرأسها سمو الأمير الحسن. جرى ذلك مساءً يوم الأربعاء ١٢ آذار / مارس ٢٠٠٣. وفي هذا اللقاء تناول سمو الأمير عدداً من قضايا الساعة، بما وردَ ويردُّ في كلماته ومقالاته [أنظر افتتاحية هذا العدد؛ ص ٥ - ٧].

حلقة استشارية إقليمية حول «القيم الروحية والأخلاقية كأساس لتنشئة الطفل ورعايته، برعاية سمو الأمير الحسن



تنظم هذه الحلقة الرائدة في موضوعها مركز الدراسات المسكونية في عمان، برئاسة الأب أ.د. قيس صادق، مدير المركز. وعقدت الحلقة في فندق عمون يومي ١ و ٢ نيسان / إبريل ٢٠٠٣.

وقد ألقى سمو الأمير الحسن، راعي الحلقة، في الجلسة الافتتاحية

كلمة شاملة ركّز فيها - فيما ركّز - على: أهمية الغيرة العربية الإسلامية [مقابل الاستحواذية المقيتة]؛ الحاجة إلى نظام دولي إنساني جديد يستند إلى أخلاقيات التضامن الإنساني و دستور أخلاق يبدأ بالقواسم أو الجوامع المشتركة بين الأديان؛ أهمية الحوار و «الحديث النبيل» بين الثقافات وداخلها؛ الحاجة إلى تغيير المفاهيم والذهنيات؛ إعادة النظر في محتوى التربية والتعليم؛ وغير ذلك من قضايا مهمة؛ مع العناية في كل هذه الأمور بكل الشكل والمضمون، كما في فن المنمنمات الإسلامية.

تهنئة من القلب
إلى
سمو الأمير الحسن بن طلال
رئيس المنتدى وراعيه
بمناسبة ذكرى ميلاده السعيد

يتقدم الأمين العام للمنتدى بهذه المناسبة الغالية - باسمه واسم مجلس الأمناء ولجنة الإدارة وسائر الأعضاء وجميع العاملين فيه - إلى مقام سمو رئيس المنتدى بأصدق التهاني وأطيب الأمناء؛ سائلين المولى العلي القدير أن يديم عليه الصحة والعافية، وأن يحفظه دوماً ويرعاه.
إنه سميع مجيب.

د. اسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية/عضو المنتدى



مقالة ماثعة نشرها مؤخراً د. اسماعيل في مجلة الهلال [العام الحادي عشر بعد المئة؛ ذو الحجة ١٤٢٣هـ - شباط/فبراير ٢٠٠٣م؛ ص ٢٠٦-٢١٧].

يكتب المؤلف في هذه المقالة عن تكوينه الثقافي والفكري والعلمي. فيعرج أولاً إلى دراسته الابتدائية والثانوية، التي أصر والده أن تتم كلها في المدارس الحكومية «حتى أختلط بجميع قطاعات الطلاب في هذه المدارس ... على أنني كنت أهتم بدراسة اللغات الأجنبية في منزلي». ثم يشير بحببة واعتزاز إلى الدور البارز الذي نهضت به والدته في تكوينه الثقافي والعلمي. ولا ينسى فضل والده، الذي كان مهندساً معمارياً، وفضل أساتذته في كلية الهندسة/جامعة القاهرة التي التحق بها عام ١٩٥٩. بعد ذلك ينتقل إلى تجربته الثرية في جامعة هارفارد، حيث نهل من علم أساتذة كبار، وعمل في النشاط الطلابي مع د. أسامة الباز، وترأس منظمة الطلاب الأفارقة. وفي تلك الأثناء تزوج من كريمة المرحوم د. إبراهيم بيومي مذكور، رئيس مجمع القاهرة السابق.

نلا ذلك مدة ٢٨ عاماً قضاهما في العمل في البنك الدولي. ثم جاء ترشيحه لرئاسة منظمة اليونسكو الذي أخفق. وانتهى به المطاف إلى تولي إدارة مكتبة الإسكندرية؛ ذلك الرمز الياسق للتسامح والعقلانية والحوار والمعرفة والعلم.

د. حسن نافعة

في مراجعة مستفيضة نشرت في مجلة المستقبل العربي، التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت [العدد (٢٨٩)، آذار/مارس ٢٠٠٣؛ ص ٣٧-٥٦]، تناول د. حسن نافعة - أستاذ العلوم السياسية / كلية الاقتصاد والعلوم، جامعة القاهرة، عضو المنتدى - بالنقد والتحليل المقالة التي نشرها د. فواد عجمي مؤخراً في مجلة الشؤون الدولية *Foreign Affairs* بعنوان "العراق ومستقبل العرب":

[Fouad Ajami, "Iraq and the Arabs' Future", *Foreign Affairs*, January-February 2003, Volume 82, No. 1 pp. 2-18].

في مقالته هذه، يناقش عجمي "أن حرب أمريكا على العراق مقدمة لتحديث العرب". أما نافعة فإنه "يفند هذه المقولة ويظهر خلورتها وضعفها في آن. وعلى وجه الخصوص يكشف مدى ارتباط كاتبها بافكار اليمين الأمريكي".

د. محمد سعيد النابلسي

ألقى د. محمد سعيد النابلسي، رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات المالية/ محافظ البنك المركزي الأردني الأسبق/ عضو المنتدى، محاضرة في منتدى عبد الحميد شومان الثقافي يوم الإثنين ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣. كان عنوان المحاضرة: «الاقتصاد العربي في وضعه الراهن وفي المستقبل المنظور: تأملات غير مباشرة». وقدم المحاضر د. علي أحمد عتيقة، الأمين العام السابق للمنتدى.

في مستهل المحاضرة، حذّر د. النابلسي من أن الحديث عن الاقتصاد العربي يفقد الكثير من معناه حينما نضع الأقطار العربية في سلة واحدة. ومرد ذلك تلك الفوارق المتميزة بين هذه الأقطار في الموارد والثروات الطبيعية والكثافة السكانية؛ إضافة إلى السياسات المحلية الخاصة بكيفية إدارة المجتمع، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ومع ذلك، فإن ثمة ظاهرة اقتصادية مشتركة؛ ألا وهي التخلف الاقتصادي أو التخلف التنموي.

وقد حدد د. النابلسي عوائق التنمية الاقتصادية العربية - التي وصفها بالتعبير الفيزيائي «القبوب السوداء» - بالآتية: الاختلالات المالية، والديون، وعدم بلورة النظرة الاستراتيجية للتنمية، والازدياد السكاني، واليد العاملة الأجنبية.

مؤسسة الثقافات الدولية

برلمان الثقافات

أنشئت مؤسسة الثقافات الدولية بجهد مشترك بذله كل من سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربي ورابعه، ورئيس نادي روما، والأستاذ الدكتور إحسان الدوغرمه جي، رئيس مؤسسة حاجتبيه الجامعية/رئيس جامعة بلكنت في تركيا ورئيس مجلس أمنائها.

تم إنشاء هذه المؤسسة في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٢. وقد اتفق على أن تكون تركيا، ومدينة اسطنبول بشكل خاص، الموقع المناسب لمثل هذه المؤسسة، باعتبار أن تركيا تمثل مفترق طرق للثقافات ومهدا للكثير من الحضارات على مدى التاريخ.

كما تم استكمال تشكيلات إنشاء المؤسسة، على كل المستويات في تركيا، بما في ذلك استحصال قرار بهذا الصدد من المديرية العامة للمؤسسات، التابعة لمكتب رئيس الوزراء، ومرسوم من مجلس الوزراء. تهدف المؤسسة إلى تعزيز الفهم بين مختلف الثقافات في العالم، وتكثيف الحوار بين المفكرين والمتقنين، وتقوم بإداء وظائفها من خلال برلمان الثقافات.

إلى جانب الجمعية العمومية، التي تعد الأعلى منزلة من بين أدوات برلمان الثقافات، يضم البرلمان لجنة دائمة، ولجنة تنفيذية، ولجنة للعضوية. وتحدد اللجنة الأخيرة المرشحين لعضوية الجمعية العمومية وتوصي لأعضائها بانتسابهم إليها. تكمن مهمة برلمان الثقافات في تعزيز الفهم الدولي والفهم بين الثقافات عن طريق الحوار السلمي. ولهذا الغرض، يتم اختيار أعضاء الجمعية العمومية وفق اعتبارات جغرافية وثقافية ودينية، إلى جانب العدالة العرقية (الإثنية).

Parliament of Cultures
Bilkent University.

06533 Ankara-Turkey

Tel: +90 312 266 4596/97/98,

Fax: +90 312 266 4678

Email: poc@bilkent.edu.tr

اجتماع لجنة الإدارة

رقم (٢٠٠٣/١)

عمان، الأربعاء ٢٠٠٣/٣/٩

عقدت لجنة إدارة منتدى الفكر العربي اجتماعها الأول لعام ٢٠٠٣ في مقر المنتدى/عمان، بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٩، وتم بحث الموضوعات الآتية:

مناقشة خطة العمل المقترحة للأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ وتخطيط هيكلية مقترح: مناقشة مشروع اتفاقية مقترحة بين منتدى الفكر العربي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو): مناقشة أفكار ومقترحات لتعزيز دور المنتدى وتطوير إطاره المؤسسي: الاطلاع على الموقف المالي: البيانات المالية لعام ٢٠٠٢، والبيانات المالية لمشروع مبنى المقر الدائم: وبحث تمويل أنشطة المنتدى المقترحة لعام ٢٠٠٣: المرشحون للعضوية العاملة.

سلسلة اللقاءات الشهرية

د. سامي الخزندار (٢٠٠٣/٢)

الصراعات الداخلية العربية: رؤية في الأسباب والدوافع ٢٠٠٣/٣/١٠.

د. أحمد صدقي الدجاني (٢٠٠٣/٢)

دور الأمة الحضاري في عالم مضطرب ٢٠٠٣/٣/١٩.

سننشر النص الكامل لهاتين المحاضرتين، اللتين قدم المحاضر في كل منهما أمين عام المنتدى، في عددنا القادم (٢١٠).

نعي زميل فاضل

الأمين العام للمنتدى الفكر العربي وأعضاء المنتدى وجميع العاملين فيه يتعزّن بمزيد من الحزن والأسى عضو المنتدى

معالي الأستاذ طلال سطعان الحسن الردايدة

ويتقدمون من عائلته وعموم آل الردايدة الكرام في الأردن بأصدق مشاعر العزاء والمواساة، سائلين الله العليّ القدير أن يتفقد الفقيد الغالي بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

وإنّا لله وإنّا إليه راجعون



من مجلة Middle East International، آذار/مارس ٢٠٠٣، ص ١١.

المسألة العراقية:

النق... في نهاية النفق... في نهاية النفق... في نهاية النفق... في نهاية النفق...

مؤسسة الفكر العربي

تعدّد مؤسسة الفكر العربي المؤتمر الثاني للفكر العربي في بيروت في الفترة من ٤-٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣، بعنوان: «استشراف المستقبل العربي» تحت رعاية الرئيس العماد إميل لحود وبحضور عدد من الرؤساء العرب، ونخبة من المسؤولين والمفكرين والعلماء والمنظمات العربية والدولية والإعلاميين وشخصيات المال والأعمال العرب. وستناول المؤتمر المحاور الآتية: مستقبل الاقتصاد العربي؛ مستقبل الثقافة العربية؛ مستقبل الإصلاحات السياسية؛ مستقبل العلاقات العربية الأمريكية؛ مستقبل العلاقات العربية الأوروبية؛ مستقبل العلاقات العربية الآسيوية؛ مستقبل العلاقات العربية الإفريقية؛ رؤية الشباب العربي للقضايا العربية المعاصرة.

كذلك تعدّد المؤسسة المؤتمر الأول للتربية والتعليم في بيروت في النصف الأخير من شهر كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، ومكاتب اليونسكو الإقليمية واتحاد الجامعات العربية. وستناقش المؤتمر المحاور الآتية: السياسات التعليمية في البلاد العربية؛ المرجعية والمضامين؛ النظم التعليمية في البلاد العربية خلال نصف قرن؛ القضايا التعليمية الكبرى الواجب التعامل معها؛ تعاون المؤسسات التعليمية في الدول العربية لايجاد تعليم نوعي؛ مستقبل التربية والتعليم في البلاد العربية في ضوء المتغيرات العالمية.

دراسات في الترجمة

Studies in Translation

هذه مجلة علمية دولية محكمة، صدر العدد الأول منها حديثاً، وهي نصف سنوية، وتصدر عن جمعية المترجمين الأردنيين في عمان.

تهدف دراسات في الترجمة إلى «تعزيز البحث العلمي في الترجمة التحريرية والشفوية، بما في ذلك الترجمات الأدبية والقانونية والسياسية والإعلامية وترجمة المحاكم. كما تسعى إلى نشر الأفكار الجديدة الخاصة بعقل الترجمة عند طلبة الترجمة وأساتذتها». وتُحكّم البحوث جميعها تحكيماً علمياً رصيناً. تُنشر البحوث باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، ويشارك في تحريرها (٣٢) أستاذاً وعالمياً لغوياً من مختلف أنحاء العالم. أما جمعية المترجمين فهي جمعية وطنية غير ربحية تهدف إلى تنشيط حركة الترجمة من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى وبالعكس، عنوانها:

جمعية المترجمين الأردنيين

ص.ب. (٤٩٩٠): جامعة اليرموك
٦٣-٢١١
إربد - الأردن
تلفاكس: ٧٧٧٧٨٠٠ (٢ ٩٦٦ +)
البريد الإلكتروني: jta@dr.com

البحوث الاجتماعية

مشكلة منهج أم تطبيق

د. سامي الخزندار**

وبالتالي تحديد وظيفته وغاية وجوده. وإن النظام الاجتماعي لا بد أن يستند إلى عقيدة لها علم بالإنسان وفطرته وبهذا الكون حتى يتم الانسجام بين النظام الاجتماعي والعقيدة، وبين الإنسان والكون.

ثالثاً: إن المنهج الإسلامي رباني المقومات، وهذه المقومات ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان، وتكون المرنة في التطبيقات ذات العلاقة بحركة الحياة في جميع المجالات والبيئات تبعاً لعاليتها وأبرز هذه المقومات، كما يحددها الباحث:

١- ينطلق المنهج الإسلامي في مفهومه للوجود من طرفين هما وجود الله الخالق، ووجود غيره أو ما سواه (مخلوق)، أو ما عبر عنه بالعالم والعالم مخلوق له ثنائية أو قسمان: عالم الغيب وعالم الشهادة، فعالم الشهادة هو العالم الكوني الذي يعيش فيه هذا الإنسان، وهو قادر على إدراكه والوصول إليه بأدوات المعرفة من حواس وعقل، ويعمل فيه الإنسان منهجه في البحث بكل فرعيه المنهج الاستدلالي والاستقرائي التجريبي. أما عالم الغيب فهو عالم ما وراء الحواس وليس مجالاً تستطيع الحواس أو المنهج الاستقرائي الوصول إليه، ولكنه يقع في إطار المنهج العقلي

قديمهاده. راجع الكندي، أستاذ الشريعة الإسلامية في الجامعة الأردنية، وأشار إلى أنها تركّز على تقديم تصورات منهجية لأصول المنهج الإسلامي بشكل محاولة مستندة إلى أصول الإسلام نفسه (الوحي): قرأنا وسنة نبوية)، وليست مستندة إلى التراث الإسلامي والعربي، نظريات وتطبيقات واجتهادات في الفكر والعمل. كما أن الورقة لم تبحث عن التقارب بين الإسلام والفكر البشري أو المنهج الغربي، ولا عن المقارنة معه.

وتعرض لما قدمه الباحث لأهم الأصول والمنطلقات التي تشكل تصوراً للمنهج الإسلامي، كما يراها، بما يلي: أولاً: الإسلام يقدم للناس التفسير الشامل (أي المنهج وأصول التفكير) للإنسان باعتباره الطرف الثاني من ثنائية (الخالق والإنسان). والتفسير الشامل هذا موجه إلى الإنسان بوصفه مخلوقاً مميزاً بالمعرفة والعلم، وبالعقل والوعي والإرادة.

ثانياً: لا بد للإنسان من عقيدة تقسره له وجوده وواقعه ومصيره. لذا تعتبر العقيدة ضرورة فطرية شعورية للإنسان، كما أن الإنسان لا يملك أن يعيش في هذا الكون منفرداً، ولا بد له من نظام اجتماعي يبنّي عن أصول قادرة على تفسير نفسه وغيره من مفردات الكون،

ينظم مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين بن طلال سلسلة من ورشات العمل في موضوع «البحوث الاجتماعية: مشكلة منهج أم تطبيق؟» تمهيداً للاستفادة منها في الحالة الأردنية. وتم عقد الورشة الأولى لهذه السلسلة حول موضوع: «البحث في الأصول» في عمان بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٤ بمشاركة نخبة من أساتذة الجامعات الأردنية في مختلف المجالات مثل السياسة، وعلم الاجتماع، والفيزياء، والرياضيات، والتربية... الخ. وركزت هذه الورشة على البحث في الأسس والمبادئ العامة التي يقوم عليها المنهج المعرفي في الحضارتين العربية الإسلامية والغربية. وتمحورت معرفة هذه الأصول حول الذات والآخر والكون من خلال النظرة الإسلامية والنظرة الغربية. وكما أشار أحد القائمين على هذه الورشة، فإن الهدف من الحوار فيها هو «تحديد هذه الأصول لا إطلاق الحكم عليها، وتحديد طبيعة تأثيرها على أساليب تناول ومعالجة العلم والمعرفة» تناول العلم والمعرفة ومعالجتهما في الحضارتين، وليس المفاضلة فيما بينها. »

تناولت جلسات هذه الورشة ورقتين. كانت الأولى بعنوان «أصول المنهج المعرفي العربي الإسلامي»

* انظر: «مراسلات» العدد (٢٠٨) من الملتقى: ص ٥١.

** رئيس قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية/الجامعة الهاشمية: الزرقاء - الأردن.

الاستدلالي.

ب- يتجس تصور المنهج الإسلامي للوجود حقيقتان: حقيقة الألوهية (الله)، وحقيقة العبودية للإنسان.

وإن التصور الإسلامي يفصل فضلاً تاماً بين الألوهية والإنسانية، وبين طبيعة كل منهما وفاعلية كل منهما. وإن لهذا التصور دوراً في الصياغة الإنسانية والتشخيص الاجتماعية، وفي نظرية القيم، ونظرية القواعد التعامل الإنساني مع ربه ومع نفسه، ومع الكون ومع البشر.

ج- إن هذا الكون كما يقدمه المنهج الإسلامي إن هو إلا مخلوق لله، ومرد الكون إلى الله نشأة ونظاماً. وقد دعا الإسلام العقل الإنساني إلى النظر في الكون والبحث في أسرارها مما فيه سعادة الإنسان، وجعل البحث العلمي في الكون دالاً على الله وعبادة يتقرب بها العبد إلى ربه.

د- الإنسان في التصور الإسلامي مخلوق متميز في الكون خلقه الله واستخلفه في الأرض، وعلاقته مع الكون علاقة الصداقة وليس الصراع. فهو ليس قاهرًا للطبيعة، وإنما مكتشفًا لأسرارها المودعة فيها لنفعه وتسهيل حياته. وإن حياة الإنسان في الأرض تقوم على الامتحان والابتلاء ليجد فيه نفسه يوماً مسؤولاً عن أعماله.

وفي الختام، قدمت الورقة إطاراً عاماً لنظرية المعرفة من خلال رؤية إسلامية انطلقت من يقينية المعرفة تبعاً ليقينية وجود الله ووجود الإنسان والكون، وإن العلاقة بين الآخرين هي علاقة صحية وانقياد. كما يعتمد هذا الإطار الإسلامي العقل والحس معاً وسائل للمعرفة.

أما الورقة الثانية في هذه الورشة فكانت بعنوان «أصول المنهج المعرفي الغربي». وطرحت هذه الورقة للنقاش

جملة من القضايا الإشكالية على صعيد الفعل المعرفي في الغرب، وتطور هذا الفعل المعرفي عبر علاقته مع مفاهيم الذات والآخر، والذات والموضوع (الذات والكون).

في البداية عرض الباحث مدخلا للورقة يتناول التطور التاريخي في الفكر الغربي، أو التطور الفكري للمجتمعات الغربية تجاه العلاقة بين الذات والكون والآخر حتى القرن العشرين، مع توضيحه لأهم الاتجاهات الغربية في هذا المجال. وخلص الباحث في حديثه عن مستويات العلاقة في المراحل التاريخية المختلفة إلى أن مفكري الغرب اتفقوا بشكل عام على النقاط التالية:

* أن الذات العارفة هي كل ذات (الإنسان الفرد) قادرة على الإدراك والتفكير.

* أن الآخر هو كل ذات تختلف عن الأنا. والكون هو هذا الكون الذي نعيش فيه بغض النظر عن الطريقة التي وجد بها.

* أن كل قضية يمكن أن تقدمها ذات عارفة يجب أن يدلل عليها إما بالتجربة أو بالبرهان الفعلي المعتمد على الفهم العلمي للبرهان.

* أن المعرفة تعتمد على طبيعة العقل البشري وليس على طبيعة المشاهدة.

* أن ظواهر الطبيعة وكل ما يمكن أن نشاهده في هذا الكون يمكن التدايل عليه وتفسيره ضمن معطيات العلم. وإن لم يكن في الإمكان تفسير أي من الظواهر اليوم، فهذا لا يعني عدم وجود تفسير له من موجودات هذا الكون ومن خلال العقل البشري الذي يشاهد هذا الكون.

* أن العملية المعرفية يجب أن تتضمن شقين لا ينفصلان، وهما العقل والحواس، حيث يعبر عن العقل بواسطة النظريات والأفكار الفلسفية التي تفسر ظواهر العالم، ويعبر عن الحواس من خلال

التجارب التي يمكن للذوات المختلفة أن تقوم بها.

* أن المعرفة تراكمية. فما تعرفه ذات مهم للذوات الأخرى. وقد أدى هذا إلى وجود المنهج الموسمي في الغرب لأنه ينبغي على المؤسسة أن تحافظ على المعرفة وتراكمها بغض النظر عن وجهة نظر واضع المعرفة.

* أن الذات لها حرية الاختيار في تحديد حقائق المسائل المتعلقة بالوجود والكون. ويخلص الباحث إلى ما يمكن استنباطه المنهج المعرفي للثقافة الغربية اليوم. نقول إن العامل الأهم في هذا المنهج هو الانفتاح المعرفي بشكل يسمح للاختلاف أن يكون مقبولا، شريطة أن يحترم للحد الأدنى الذي تتفق عليه جميع وجهات النظر في التدايل على أفكارها بنحو يستند بصورة أساسية إلى معطيات يمكن التحقق منها، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. ويضيف الباحث أن ما يتفق عليه الغرب ليس موقفاً موحداً من القضايا الساخنة حول الشائيات (الذات والآخر)، وإنما حول المنهجية والطريقة التي تقدم فيها هذه القضايا بما يضمن حق الاختلاف بين وجهات نظر متصارعة. ثم ختم الباحث ورقته بالإشارة إلى الجدول القائم حول مفهوم الحقيقة في الفكر الغربي.

أخيراً، لجأت الهيئة المنظمة لهذه الورشة إلى تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل قامت بمناقشة هاتين الورقتين. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها أن هناك ضرورة وحاجة إلى كلا المنهجين الإسلامي والغربي. كما أن هناك حاجة إلى الاهتمام بألية الاجتهاد للبحث عن أشكال التكامل بين المنهجين، وللاستجابة لمستجدات الفكر المعاصر ومتغيراته.

**Palestine
and
Egypt
under the Ottomans**
Hisham Khatib



Tauris Parke Books, London & New York, 2003
ISBN 1 86064 888 6
272 pages [large size]; Price: JD 40.00.

**فلسطين ومصر
في أثناء العهد العثماني**

(١٩١٦-١٥١٦)

[باللغة الإنكليزية]

تأليف: د. هشام الخطيب

على أثر حملة نابليون عام ١٧٩٨ على مصر وعام ١٧٩٩ على فلسطين، أعاد الغرب اكتشاف المشرق العربي والاهتمام به، خاصة مصر والديار المقدسة، وتوافد الرحالة والفنانون إلى المنطقة خلال القرن التاسع عشر، خاصة النصف الثاني منه، وقاموا بتسجيلات مهمة للمدن والقري والأثار والطبوغرافيا، وأيضاً للأبنية والملابس والعادات الشعبية. وكثير من هذه الأمور اختفت أو تغيرت الآن. إن هذا الكتاب يوثق هذه الفترة وهذه التسجيلات.

تاريخ الشرق الأوسط، وأيضاً للمقتنين والقارئ المهتم.

يحتوي الكتاب على قسمين رئيسيين: قسم تاريخي في أربعة فصول، يصف ويوثق تاريخ فلسطين في الفترة العثمانية، وتطور مدينة القدس في أثناء تلك الفترة، والرحالة واستكشاف الديار المقدسة، ورسم القدس والديار المقدسة قبل اكتشاف التصوير الفوتوغرافي. أما القسم الثاني من الكتاب فهو عبارة عن توثيق (كتالوغ) للوحات والكتب الشينة ذات الرسومات المطبوعة وكتب الرحالة والأطالس والخرائط ومناظر مدينة القدس، وكذلك تطور التصوير الفوتوغرافي في الديار المقدسة في القرن التاسع عشر مع توثيق للوحات المحفورة والليثوغرافيا. ويوجد للكتاب ملاحق ثمانية تعطي المراجع وأساليب الإنتاج الفني للرسومات واللوحات المطبوعة في تلك الفترة مع فهرس كامل.

إن هذا الكتاب هو من أتمن وأفضل ما أخرج وقت عن الديار المقدسة، خاصة مدينة القدس. ويحتوي، بجانب الجزء التوثيقي الرئيسي منه، على أكثر من ١٨٠ لوحة وخريطة طبع جميعها بالألوان وبمستويات فنية عالية. وأهم ما في الأمر أن هذا الكتاب تم تأليفه وإخراجه وطبعته في العالم العربي، وهو يوزع الآن في جميع أنحاء العالم، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة، بواسطة ناشر عالمي معروف، كما أنه يوزع حالياً في المكتبات في الأردن وفي مصر عن طريق مكتبة الجامعة الأمريكية في القاهرة.

والكتاب تسجيل تاريخي وثائقي لمجموعة الدكتور هشام الخطيب (عضو مجلس أمناء المنتدى) الفريدة عن رسومات وسجلات الرحالة والرسامين للمنطقة خلال أربعة قرون من الحكم العثماني. وأهم جزء منها هو اللوحات، خاصة بالألوان المائية، لبعض الفنانين الأوروبيين المشهورين الذين ركزوا على الرسم والنقل الأمين لما شاهدوه، بدلاً من الانتباهات الرومانسية والتزيينية التي لازمت عدداً كبيراً من أعمال المستشرقين. والمجموعة تحتوي، بجانب اللوحات الفنية، كتب الرحالة والكتب الكبيرة التي تحتوي على طبعات نادرة للوحات بواسطة الحفر والتي تعطي انطباعاً عن أوضاع الديار المقدسة ومصر في الفترة العثمانية، خاصة مدينة القدس. كذلك تحتوي المجموعة على عدد كبير من كتب الرحالة والرسوم المطبوعة فيها، والكثير من الخرائط النادرة للمنطقة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر، وكذلك الكثير من الصور الفوتوغرافية النادرة منذ منتصف القرن التاسع عشر. وتحتوي المجموعة المرفقة في هذا الكتاب على المسح الذي تم لمدينة القدس وتسجيلاته في أثناء حملة نابليون وفيما بعد بواسطة صندوق استكشاف فلسطين، ونتائج هذا المسح من خرائط وأطالس ووثائق نادرة.

إن هذه المجموعة المتنوعة الموثقة عن الديار المقدسة ومصر تسجل ما كتب ورسم وصوّر وخطط للمنطقة في أثناء الفترة العثمانية بواسطة الرحالة والفنانين ومختصي الخرائط والمصورين؛ مما يجعلها مرجعاً مهماً للمعلومات، سواء للمختصين أو لتلاميذ



الناشر: وحدة الدراسات في دار الخليج، مؤسسة دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر؛ ١٨٤ صفحة.

هذا هو التقرير السنوي الأخير في هذه السلسلة التي ترصد التغيرات والتفاعلات والتحولات الاقتصادية والمالية في دول الخليج العربي، ويضعها ضمن الإطار العالمي، ليصل إلى صورة أدق وأفضل للتطورات الاقتصادية السنوية في دول مجلس التعاون الخليجي: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وعمان، والبحرين، وقطر، إضافة إلى العراق وإيران.

محتويات الكتاب:

- * الاقتصاد الخليجي في ظل الاضطرابات العالمية ٢٠٠٣-٢٠٠٢
- * التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران ٢٠٠٣-٢٠٠٢
- * تطورات أسواق النفط العالمية وانعكاساتها على دول الخليج ٢٠٠٣-٢٠٠٢
- * المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٣-٢٠٠٢
- * تطورات أسواق رأس المال الخليجية ٢٠٠٣-٢٠٠٢
- * التجارة الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٢
- * الاقتصاد العراقي تحت الحصار ٢٠٠٣-٢٠٠٢
- * الاقتصاد الإيراني: أداء جيد، ومستقبل لا يزال محاملاً بالمشكلات ٢٠٠٣-٢٠٠٢
- * الملف الإحصائي ٢٠٠٣-٢٠٠٢

كتاب هذا العدد (٢٠٩) والعدد السابق (٢٠٨)



د. هاروق الباز

مدير مركز أبحاث القواء
725, Commonwealth Av.
Boston MA 02215-1401
USA
Fax: +1617-3533200

د. منى مكرم عبيد

أستاذة العلوم السياسية في الجامعة
الأمريكية بالقاهرة
ص.ب: ٢٥١١ القاهرة
(٢٠٢) ٣٣٥١٢١٥ (فاكس)
E-mail: mmalbeid@aucegypt.edu

أ. توفيق أبو بكر

مدير عام مركز حنين
للدراسات الاستراتيجية
ص.ب: ١٤٢١١١ عمان ١١٨١٤
ناسوخ (فاكس): ٥٨٢٠٢٦٤

د. حازم طالب مشتاق

أستاذ فلسفة من العراق
ص.ب: ٩٥٠
عمان ١١٨٢١
هاتف المنزل: ٥٦٧٨٦٦٨

د. سامي الخزندار

رئيس قسم العلوم الإنسانية
والاجتماعية الجامعة الهاشمية
لغير النظيف/المركز العلمي للدراسات السياسية
ناسوخ (فاكس): ٥٥١٩١٠٧

أ.د. فهمي جديعان

أستاذ الفلسفة - كلية الآداب
جامعة الكويت
ناسوخ (فاكس): ٤٨٢٧١٠٨ - (٩٦٥)

A black and white photograph of a modern, multi-story building. The building features large, rectangular windows and a prominent entrance area. Several people are standing near the entrance, and there are some potted plants or small trees in front of the building. The image is grainy and has a high-contrast, almost abstract quality.

المقرر ان تتسلم المبنى كاملاً في غضون الأشهر القليلة القادمة.
مشروع يملأ - - - - - أوصيا، لك إجمالي الإيرادات المقبوضة والمحلزم
مكتوبين لمشروعهم هذا . ويكتن تحويل المبلغ المراد التبرع به مباشرة

حساب رقم {؟} و حساب ۱, ۲, ۳, ۴, ۵, ۶, ۷, ۸, ۹

أسماء الأعضاء العاملين والمؤازرين
الذين تبرعوا لمشروع مبنى المقر الدائم
(حسب تاريخ تسلم التبرعات)

بنك الإسكان للتجارة والتمويل
 شركة الاستثمار في الطاقة المتجددة
 شركة الترميم والحفظ والتأهيل
 شركة محمد عبد الصمد
 وأخادع وآخرون
 المركز القومي للتعليم والبحث
 الهيئة الإقليمية للأمن
 جامعة القاهرة
 جامعة القاهرة

التكوير صمغ



أمانة عمان الكبرى

مكتبات الأطفال ومراكز تكنولوجيا المعلومات



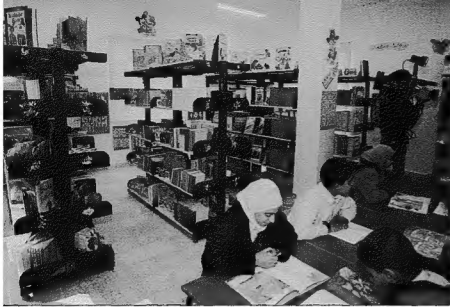
معالي المهندس نضال الحديد، أمين عمان الكبرى، يتفقد مكتبة من مكتبات الأطفال.

جاءت فكرة نشر مراكز تكنولوجيا المعلومات في مختلف مناطق المملكة الأردنية الهاشمية، انطلاقاً من رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم من أجل إتاحة استخدام تكنولوجيا المعلومات لجميع أفراد الشعب الأردني، وردم الفجوة الرقمية، وتطوير القوى البشرية وإكسابها مهارات الاقتصاد الحديث، ومواكبة آخر التطورات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

واستجابة للتوجيهات الملكية السامية، ولغايات تقديم خدمات ثقافية وتعليمية متطورة، وإيماناً بأهمية استخدام الحاسوب في مكتبات الأطفال في عصر تكنولوجيا المعلومات، التي توجب تهيئة الأطفال لمواجهة تحديات المستقبل، قامت أمانة عمان الكبرى بإنشاء ثماني (٨) مكتبات للأطفال ومراكز تكنولوجيا المعلومات ضمن خطتها الرامية إلى إنشاء المزيد من مراكز تكنولوجيا المعلومات تشمل جميع مناطق عمان الكبرى، سواء بتطوير بعض المكتبات لتشمل خدماتها تكنولوجيا المعلومات أو بإنشاء مراكز جديدة.

ومراكز تكنولوجيا المعلومات التي تم إنشاؤها منتشرة في مناطق عمان ذات الكثافة السكانية العالية والدخل المتوسط، لينسجم ذلك مع خطط الأمانة في تنمية المجتمع المحلي وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة، وإحداث نقلة نوعية في الخدمات التي تقدمها الأمانة، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات لتحسين الظروف الاجتماعية من خلال إتاحة الفرصة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات أمام جميع المواطنين مجاناً، والاستفادة من الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت). وبلغت الكلفة الإجمالية التقريبية لهذه المراكز، التي تحيط بها الحدائق والتي زودت بأحدث الأثاث المكتبي وأجهزة الحاسوب المتطورة والكوادر المدربة والمؤهلة في مجالي المكتبات والحاسوب، حوالي (٧٠٠.٠٠٠) دينار، إضافة إلى الكلفة التشغيلية التي تقارب (٧٥٠.٠٠٠) دينار سنوياً. وفي ما يأتي نبذة موجزة عن هذه المراكز.

مقال إعلاني



١- مكتبة ومركز الأميرة إيمان بنت عبد الله لتكنولوجيا المعلومات وخدمة المجتمع، قامت أمانة عمان الكبرى، بالتعاون مع اللجنة الملكية لإنشاء مراكز تكنولوجيا المعلومات، بتأسيس هذا المركز الذي افتتحه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٠. وأنشئ هذا المركز في مبنى مكتبة اليرموك العامة، وتبلغ مساحته ٥٠٠م^٢. وتم تجهيز بأجهزة حاسوب بلغ عددها (٢٠) جهازاً ربطت بالانترنت، كما تم إشراك المركز في مشروع تدريس الدورة المتخصصة في مجال عمل الشبكات (GISCO)، من أجل تدريب الجمهور على هذا المشروع. ويعد هذا المركز في مقدمة المراكز النموذجية التي أنشئت؛ كما تم تحديث مكتبته العامة.

الموقع: ماركا الشمالية/قرب مسجد فاطمة الزهراء
المساحة: ١٦٥م^٢.

٢- مركز ثقافة الطفل/ حداثق الملكة رانيا؛

هو أحد المرافق المهمة التي تضمنتها حداثق الملكة رانيا. وهي تقع في حي أم نؤارة قرب الجسور العشرة ما بين منطقتي النصر والقوسمة. وقد افتتحت جلالة الملكة رانيا العبد الله هذا المشروع بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٠. ويتضمن مركز ثقافة الطفل: المكتبة، وقاعة الحاسوب، وقاعة الأشغال اليدوية والرسم.

٦- مكتبة ومركز باب الواد لتكنولوجيا المعلومات
تاريخ التأسيس: ٢٠٠٢
الموقع: منطقة بسمان/الهاشمي الشمالي/حديقة باب الواد
المساحة: ١٦٥م^٢.

٣- مكتبة ومركز البراعم الواحدة لتكنولوجيا المعلومات،

تاريخ التأسيس: ٢٠٠٢
الموقع: الخشافية الشمالية
المساحة: ٢٢٥م^٢.

٧- مكتبة ومركز الياسمين لتكنولوجيا المعلومات
تاريخ التأسيس: ٢٠٠٢
الموقع: منطقة بدر/حديقة الياسمين
المساحة: ١٦٥م^٢.

٤- مكتبة ومركز البشائر لتكنولوجيا المعلومات

تاريخ التأسيس: ٢٠٠٢
الموقع: منطقة اليرموك/حي أم تينة
المساحة: ١٦٥م^٢.

٨- مكتبة ومركز الأميرة سلمى بنت عبد الله لتكنولوجيا المعلومات
الموقع: حديقة الأميرة سلمى بنت عبد الله في منطقة أبونصير.
وسيم افتتاح المشروع قريباً. وتبلغ كلفة إنشائه (٦٥ ٠٠٠) دينار.

٥- مكتبة ومركز فاطمة الزهراء لتكنولوجيا المعلومات

تاريخ التأسيس: ٢٠٠٢



قسيمة اشتراك
في المجلة وفي كتب المنتدى

أرجو قبول اشتراكي في: ☐ مجلة المنتدى

☐ مجلة المنتدى + إصدارات عام ٢٠٠٢ (الكتب)

الاسم:

العنوان:

.....

قيمة الاشتراك*: طريقة الدفع: ☐ نقداً:

بطاقة فيزا رقم: تاريخ انتهاء مدتها:

☐ حوالة بنكية (صليقة القيمة):

رقم الحساب: 0118/001769-8/610 (البنك العربي، فرع الشميساني، عمان، الأردن).

التوقيع:

التاريخ:

تملاً هذه القسيمة وتُرسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

منتدى الفكر العربي؛ ص.ب: (٩٢٥٤١٨)

عمان ١١١٩٠ : الأردن

المجلة	المجلة + الكتب
<p>دامل الأردن</p> <p>للأفراد: (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً للمؤسسات: (٤٠) أربعون ديناراً أردنياً</p>	<p>للأفراد: (٥٠) خمسون ديناراً أردنياً للمؤسسات: (١٠٠) مئة دينار أردني</p>
<p>خارج الأردن</p> <p>للأفراد: (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات: (١٠٠) مئة دولار أمريكي</p>	<p>للأفراد: (١٥٠) مئة وخمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات: (٣٠٠) ثلاثمئة دولار أمريكي</p>

قسيمة
الاشتراك
السوي

Al Muntada

A Bimonthly Cultural Magazine
Published by the Arab Thought Forum (ATF)
Amman — Jordan

المنتجة

مجلة فكرية ثقافية تصدرها مرة كل شهرين
منتدى الفكر العربي
عمان — الأردن

إرشادات عامة لكتاب المجلة

- يُشترط أن لا يزيد طول المادة المقدمة للنشر على عشر صفحات من القطع الكبير، وأن تكون مطبوعة على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى موافقاتنا بالقرص (الديسك) أو إرسال المادة بالبريد الإلكتروني.
- يُشترط أن تكون المادة غير منشورة أو مقدمة للنشر إلى أية جهة أخرى.
- يُرجى من الكتاب ذكر عناوينهم، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكتروني (E-mail) والفاكس).
- يُقلّل عدد الهوامش والمصادر والمراجع بقدر الإمكان.
- يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللغة عناية خاصة.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في إجراء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدم إن رأت ذلك ضرورياً.
- تعتذر الهيئة عن عدم إعادة الموضوعات التي لا تقبل للنشر إلى أصحابها.

ARAB THOUGHT FORUM

P.O. Box: 925418
Amman 11190 - Jordan
Tel: (+962-6)-5678707/8
Fax: (+962-6) 5675325

منتدى الفكر العربي

ص.ب. ٩٢٥٤١٨
عمان ١١١٩٠ - الأردن
تلفون: ٥٦٧٨٧٠٧/٨ (+٩٦٢-٦)
فاكس: ٥٦٧٥٣٢٥ (+٩٦٢-٦)

E-mail: atf@nic.net.jo
URL: www.almuntada.org.jo

شركة الحرب للتأمين

على الحياة والحوادث

صرح اقتصادي خدمي كبير
تأمينات العلاج الطبي

ضمن ما يقدمه هذا الصرح، الرعاية الطبية المميّزة التي تترك لك حرية تلقي الخدمة الطبية حيث شئت، أو من خلال مركز طبي شامل مجهز بأحدث الأجهزة الطبية (مختبر، وأشعة، وصيدلية، ومرافق أخرى كثيرة) ونخبة من الأطباء الأكفيا حاملي البورد الأمريكي.



العيادات الطبية الأمريكية

المقر الرئيسي: الشميساني - شارع عبد الحميد شرف -
ص.ب. ٩٢٥٢٥ عمان ١١١١٠ الأردن

صدر حديثاً عن منتدى الفكر العربي



التعاون العربي الإيراني
المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية
[٢٠٠٣/٢]



Al Muntada Annual Index
Issues (39-42)
[2/2003]



الكشاف السنوي الأعداد
(١٩٦-٢٠٧)
[٢٠٠٣/١]